

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيبي علي - البليلة 2
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

المناسبة الصوتية والدالية في المسائل النحوية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إشراف الأستاذ الدكتور:

الحباس محمد

إعداد الطالب:

سعدودي الشاذلي

السنة الجامعية

(2016 / 2017 م)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيبي علي - البلدية 2
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

المناسبة الصوتية والدلالية في المسائل النحوية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالب:

سعدودي الشاذلي

أمام اللجنة المشكلة من:

ساسبي عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة البلدية 2	رئيسا
الحباس محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
بوخاوش سعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة البلدية 2	عضوا مناقشا
سرير عبد الله فوزية	أستاذ محاضر أ	جامعة البلدية 2	عضوا مناقشا
حميدي بن يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
دريم نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

(2016 / 2017 م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي هذا العمل إلى سماحة الأستاذ المشرف الذي كان بمثابة الوالد أ.د/ محمد الحبّاس

وإلى التي أطلب رضا ربي بإرضائها والدتي الكريمة وإلى التي تحمّلتني كثيراً طوال مدة البحث

أم الحسن زوجتي، وإلى عينيّ محمد الحسن وهاجر.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ولولا فضل الله مازكى هذا البحث ولا نما ولا ظهر، ثم أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف

أستاذي وولي نعمتي الأستاذ الدكتور محمد الحبّاس أطل الله في عمره ونفع به ويعلمه.

ملخص

البحث في المناسبة الصوتية والدلالية يرمي إلى محاولة الربط بين أهم مستويات اللغة (الصوتي، الإفرادي، التركيبي، الدلالي)، بتتبع مسائل النحو العربي التي يعتريها بعض الغموض أحيانا، والتي يبدو عليها شيء من التناقض أحيانا أخرى، ومحاولة الكشف عن أهم المنطلقات والفهوم التي اعتمدها النحاة في تفسيرهم لأهم الظواهر اللغوية والتعليقات النحوية لمختلف تراكيب الكلام، وذلك بافتراض مراعاة التناسب الصوتي والدلالي في تفسير كثير من المسائل النحوية التي تثير تساؤلات مختلفة عند الدارسين. لأنّ الصوت هو النواة الأولى للغة، والدلالة مقصد هام من مقاصد اللغة.

فإشكالية البحث إذا هي: هل يمكن أن نعتبر أن مختلف تلك الأسس والأصول وأهم تلك التعليقات تنطلق من اعتبار التناسب الصوتي والدلالي في الكلام، وهل يمكن الاعتماد على هذا التناسب في تفسير مسائل النحو العربي؟ ومنهج البحث وصفي تحليلي وقد يخرج إلى التعليل أحيانا، مع الأخذ بالنظرية السياقية إضافة إلى الموازنة بين الآراء القديمة والحديثة في تفسير الظاهرة اللغوية. إنّ الأخذ بمبدأ المناسبة الصوتية يحل كثيرا من الإشكالات الإعرابية لتغيير حركات الإعراب أو البناء في بعض الحالات، مثل مراعاة التناسب الصوتي في الفواصل القرآنية، واختلاف القراءات، والقوافي الشعرية، مع مراعاة كذلك التناسب الدلالي وتلاؤمه مع معنى الكلام ودلالاته فلا يؤثر ذلك التغيير في المعنى ولا يعمّيه ولا يفسده، وإنّما يزيده وضوحا أو تنويعا. وكذلك الشأن بالنسبة لمخالفة أصل الكلام أو القياس النحوي، والتقديم والتأخير والحذف في الكلام.

والقول باعتبار المناسبة الصوتية والدلالية في دراسة المسائل النحوية، لا يعني توسيع دائرة البحث النحوي حتى يشمل عدة جوانب من مستويات اللغة، مما قد يؤدي إلى تداخل العلوم، وفقدان السيطرة عليها، ولكنّ المقصود هو تلمّس ذلك الانسجام والتناسق فيما بينها باعتبار وحدة مجال دراستها وهو اللغة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	3
شكر وعرفان	4
ملخص	5
قائمة المحتويات	6
مقدمة	12
الفصل الأول	21
أهمية الدراسات الصوتية والدلالية ومفهوم المناسبة	21
المبحث الأول: أهمية الدراسة الصوتية لمختلف الدراسات اللغوية	21
1- أهمية دراسة الأصوات وعلاقتها بعلوم اللغة	21
2- الأثر الصوتي والتلاؤم اللفظي	27
3- البرهان على الأثر الصوتي	32
المبحث الثاني: أهمية الدراسة الدلالية لمختلف الدراسات اللغوية	37
1- الاهتمام بالدلالة	37
2- علاقة علم الدلالة بفروع علوم اللغة	44
3- تضافر مستويات اللغة	46
4- أنواع الدلالة	48
المبحث الثالث: مفهوم المناسبة وفائدتها وأنواعها	54
1- مفهوم المناسبة	55

61	2- فائدة المناسبة
62	3- أنواع المناسبة
71	خلاصة
73	الفصل الثاني
73	التناسب الصوتي والدلالي في الإعراب والبناء
73	توطئة
73	المبحث الأول: مفهوما الإعراب والبناء وأقسامهما
73	1- مفهوم الإعراب
74	2- أقسام الإعراب
78	3- مواضع التقدير
84	4- مفهوم البناء و مواضعه
91	المبحث الثاني : دلالات الإعراب على المعاني ومبدأي الخفة والثقيل
93	1- المعنى التركيبي
94	2- مبدأ الخفة والثقيل
99	المبحث الثالث: أثر المناسبة في الإعراب والبناء ومظاهرها
99	1- أثر المناسبة في الإعراب والبناء
100	2- الفواصل القرآنية والعلامة الإعرابية
102	3- مظاهر التناسب الصوتي والدلالي في الفواصل القرآنية
108	4- العلامة الإعرابية ومظاهر تناسب القوافي
125	5- علامة البناء وتناسب القوافي
128	خلاصة
130	الفصل الثالث
130	التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل

توطئة.....	130
المبحث الأول : مفهوما الأصل ومخالفة الأصل.....	130
1- مفهوم الأصل.....	130
2- مخالفة الأصل.....	133
المبحث الثاني: مظاهر التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل.....	136
1- مخالفة الأصل وتأويله عند النحاة وعلاقته بالمناسبة الصوتية والدلالية.....	136
2- الإتياع والمناسبة الصوتية والدلالية.....	138
3- صرف ما لا ينصرف.....	168
4- الإدغام وفك الإدغام خلافا للأصل.....	168
5- التحريك لالتقاء الساكنين وتغيير الحركات بالنقل.....	175
6- المناسبة في حمل الفرع على الأصل.....	175
المبحث الثالث: التناسب الصوتي والدلالي في الزيادة أو النقص.....	179
1- إنقاص حرف من الكلمة على خلاف أصلها.....	179
2- الزيادة في بناء الكلمة على خلاف أصلها.....	182
ومنه ما نقله ابن جني من قول الشاعر:.....	182
3- زيادة أحرف المضارعة ودلالاتها.....	183
خلاصة.....	185
الفصل الرابع.....	187
التناسب الصوتي والدلالي في التقديم والتأخير.....	187
توطئة.....	187
المبحث الأول: مفهوم التقديم والتأخير وضوابطه.....	188
1- مفهوم التقديم والتأخير.....	188
2- شروط وضوابط التقديم والتأخير.....	193

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	210
1- الترتيب في الجملة الاسمية	211
2- التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة.....	215
المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية وبعض المتممات	221
1- التقديم والتأخير في عناصر الجملة الفعلية (الفعل، الفاعل، المفعول به)	221
2- التقديم والتأخير في متممات الجملة الفعلية	226
3- التقديم والتأخير في التوابع	233
المبحث الرابع: التقديم والتأخير في الألفاظ بحسب الخفة والثقل	239
1- توكي الخفة في ترتيب الألفاظ وهي من المناسبة	239
2- تقديم وتأخير الألفاظ لتناسب الفواصل	240
خلاصة	244
الفصل الخامس	247
التناسب الصوتي والدلالي في الحذف	247
توطئة.....	247
المبحث الأول: الحذف، مفهومه وشروط وأنواعه.....	248
1- مفهوم الحذف	248
2- الحذف بين الإثبات والنفي.....	249
3- الحذف في مقابل الإضمار والتقدير	250
4- شروط الحذف.....	260
5- تقدير المحذوف وضوابط التقدير	264
6- أنواع الحذف	269
7- الحذف ضرب من الإيجاز والاختصار	270
المبحث الثاني : الحذف لتتناسب الفواصل وتناسب القوافي.....	275

275	1- الحذف لتتناسب الفواصل.....
279	2- الحذف لتتناسب القوافي
281	المبحث الثالث: الحذف في الجمل (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) ومتمماتها
281	1- الحذف في الجملة الاسمية
287	2- الحذف في الجملة الفعلية وبعض متمماتها
301	المبحث الرابع: حذف الحروف وحذف الجمل
301	1- حذف الحروف
307	2- حذف الجملة.....
309	خلاصة.....
311	خاتمة.....
312	خاتمة.....
319	قائمة المصادر والمراجع.....
320	قائمة المصادر والمراجع.....
345	ملخص باللغة الأجنبية.....

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين النبي محمد الأمين، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم أما بعد.

يظهر مصطلح المناسبة في كثير من تعليقات النحاة، بل ويظهر في أهم مباحث النحو العربي وهو " باب الإعراب والبناء " وذلك نحو قولهم: اشتغال المحل بالحركة المناسبة، كما اعتبر علماء العربية قديما الحركات أبعاض حروف المد، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، هذا من الناحية الصوتية. ولعلّ هذا الوصف عند العرب القدامى أدق من وصف المحدثين الذين سموها " حركات طويلة " أما العرب فسمّوها حروف مدّ، وقلنا ربما وصف العرب أدق لأنّ المدّ يُؤتى به مناسبا للحركة التي هي فرع عنه، وإلاّ لم كان مدّ الفتحة ألفا، ومدّ الكسرة ياء، ومدّ الضمة واوا، فليس ذلك إلاّ لأنّها أبعاضها، ومادامت كذلك كان المدّ بما يجانس الحركة في المخرج والصفات، وما أسهل أن يلحق الشيء ويوصل بأصله.

ومن ناحية الدلالة يمكن اعتبار السياق الدلالي ذا شأن في فهم كثير من المسائل النحوية كما هو الحال في مخالفة الكلام للقياس وأصل الاستعمال، التقديم والتأخير أو الحذف. فتكون المناسبة صوتية ودلالية.

والبحث في المناسبة الصوتية والدلالية يرمي إلى محاولة الربط بين أهم مستويات اللغة (الصوتي، الإفرادي، التركيبي، الدلالي)، وذلك باستقراء وتمحيص المسائل النحوية التي يظهر فيها تضافر تلك المستويات اللغوية، كما يكشف عن أهم المنطلقات والفهوم التي اعتمدها النحاة في تفسيرهم لأهم الظواهر اللغوية والتعليقات النحوية لمختلف تراكيب الكلام، وذلك بافتراض مراعاة التناسب الصوتي والدلالي لتفسير كثير من المسائل النحوية التي تثير تساؤلات مختلفة عند الدارسين؛

لأنّ الصوت هو النواة الأولى للغة، والدلالة مقصد هام من مقاصد اللغة، وفي تحقيق هذا دليل على أنّ النحاة الأوائل كانوا على وعي كبير بتضافر مستويات اللغة وإن لم يصرّحوا بذلك في أكثر تعليقاتهم وذكرهم للقواعد النحوية، فنجد النحوي يستحضر الأثر الصوتي والدلالي في مختلف تعليقاته وتوجيهه لمختلف الأداءات العربية لاسيما القراءات القرآنية وأشعار العرب، خاصة منها التي تخالف القواعد النحوية أو التي يأتي الكلام فيها على خلاف الأصل في الاستعمال وما يأتي منها مخالفاً للقياس. كما في قوله تعالى: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ﴾ [سورة الفاتحة، الآية 02]،

بقراءة " الحمد لله " أو " الحمد لله "، وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ [سورة

الأنبياء، الآية 88] بقراءة من قرأ " نُجِّيَ المؤمنون ". وفي الشعر بيت الفرزدق المشهور:

وعضّ زمانٍ يا ابنَ مروانٍ لم يدعُ من المالِ إلّا مسحاً أو مجلفاً

برفع المعطوف، والمعطوف عليه منصوب. فلم تتغير علامات الإعراب لداعي العامل وجاءت

خلافًا للقياس وخلافًا للاستعمال العام.

وإذا ما حاولنا تتبع ما ذكره النحاة من المناسبة في الكلام نجدها تظهر في تعليقاتهم بل في

أهم مباحث النحو العربي وهو " باب الإعراب والبناء " وذلك نحو قولهم: " اشتغال المحل بالحركة

المناسبة "، وكذلك بناء الفعل الماضي على الضم إذا اتصل به واو الجماعة، والأصل في بنائه على

الفتح، فلم كان البناء على الفتح ولم يكن على غيره ؟ ويبنى على السكون إذا اتصلت به تاء الفاعل،

وذلك كراهة توالي أربع حركات، ألا يمكن أن يكون هذا مناسبة صوتية ؟

وفي مسألتني " التقديم والتأخير أو الحذف " فالمجال أوسع، فبالإضافة إلى اعتبار السياق

نجدهم يرجعون كثيرا من حالات الحذف إلى أهم الأسس والمبادئ اللغوية التي ينبني عليها نحو كلام

العرب، كالأصالة والفرعية، والخفة والثقل، وأمن اللبس، وغيرها من الأسس والأصول الثابتة في النحو العربي.

ففي " التقديم والتأخير " مثلا نجد النحاة يقررون أنّ التقديم يمتنع إذا أدى إلى إخلال بالمعنى أو فساده، سواء كان التقديم توسعا في الكلام أو ضرورة شعرية، وقد يكون التقديم دافعا للخلل ولفساد المعنى. وأحيانا يكون " التقديم والتأخير " مزيلا للبس. فذلك يعتبر مسألة هامة في التقعيد لظاهرة التناسب المتأني عن طريق الترتيب في التراكيب النحوية.

وفي " الحذف " يقررون كذلك أنّه لا يحذف من الكلام إلا إذا دلّ عليه دليل، وقد يكون هذا الدليل من الكلام الظاهر، وقد يكون بقرينة حالية أي خارج النص، وهذا ظاهر فيه الاعتماد على السياق. كما شرطوا أن يؤمن اللبس في الكلام سواء في الحذف أو التقديم والتأخير.

فإشكالية البحث إذا هي: هل يمكن أن نعتبر أن مختلف تلك الأسس والأصول وأهم تلك التعليقات تنطلق من اعتبار التناسب الصوتي والدلالي في الكلام، وهل يمكن الاعتماد على هذا التناسب في تفسير مسائل النحو العربي؟

لعلّ أهم دافع يشترك فيه أكثر من باحث هو الاشتغال بمجال معيّن سواء بالقراءة لذاتها أو بالتدريس، ونظرا لاشتغالي بالنحو العربي والصوتيات قراءة وتدريسا، إضافة إلى اهتمامي بعلم الدلالة بدا لي أنّ هذه العلوم لها من الوشائج ما لا يمكن فصله إلا لغرض منهجي تعليمي محض، أو تعميق البحث في كل علم على حده كما أنّه لا بد لكل علم من حدود تحدد موضوعه، وأمّا الأسباب والدواعي الموضوعية فهي وقوفي على مسائل نحوية يرتبط تفسيرها بمراعاة المناسبة الصوتية أو الدلالية أو ربما كليتهما. ومن أهم المصادر التي وقفت عليها وفيها تلك الإشارات " كتاب سيبويه "، و" الخصائص، والمحتسب " لابن جني، " والإنصاف " لابن الأنباري، و" شرح المفصل " لابن

يعيش، و" البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و" مغني اللبيب، وشرح شذور الذهب " لابن هشام، و" الإتقان، وهمع الهوامع، والاقتراح " للسيوطي، وكلها مصادر هامة في البحث.

ورغم أهمية المناسبة وشيوعها في كلام العرب إلا أنّ الدراسات التي أفردت لها قديماً وحديثاً قليلة جداً، أمّا القدامى فقد جاء حديثهم عنها متناثرًا في بطون كتبهم اللغوية والصرفية والنحوية ، مع اختفاء كثير من معالمها وراء المسائل الكثيرة الأخرى.

وأما المعاصرون فقد تناولوها ضمن قضايا أخرى مثل المشابهة والتأخي والمماثلة والحمل على النظير وغير ذلك مع التفاوت الملحوظ في المنهج والمعالجة، ومدى التجديد أو التقليد والاستيعاب أو القصور.

أمّا مقال" د. مصطفى أحمد عبد العليم " من جامعة الإمارات العربية المتحدة المعنون بـ(المناسبة العارضة في الكلام " بنية وتركيباً ")، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، برنامج اللغة العربية. فإنّ بحثه كان عن المماثلة الصوتية فقط إلا أنّه أثر مصطلح المناسبة وقد ذكر ذلك صراحة. وبعد أن قطعت شوطاً لا بأس به من البحث عثرت على كتاب " د. ماهر عباس جلال " في موضوع المناسبة وعنوانه: (نظرية المناسبة الصوتية " دراسة لغوية ") فالبحت يظهر من عنوانه تركيزه على المناسبة الصوتية فقط، والأهم فيه هو محاولته تأسيس نظرية المناسبة الصوتية، وتطبيقها في الدرس اللغوي، ومع ذلك فقد كان لعتوري على هذا الكتاب عام (2013) الأثر الكبير في توجيه بحثي وقد أفدت منه كثيراً.

وتكمن قيمة بحثنا هذا في محاولة إيجاد أهم المنطلقات التي كان ينطلق منها النحاة لتفسير أهم الظواهر اللغوية وأهم التعليقات النحوية لمختلف تراكييب الكلام، وذلك بافتراض مراعاة التلاؤم

الصوتي والدلالي من قبل المتكلم، لأنّ الصوت اللغوي هو النواة الأولى للغة، والدلالة مقصد من أهم مقاصد اللغة الإنسانية.

ويهدف البحث إلى محاولة فهم أعمق لأهم تلك المسائل النحوية التي تتعلق بالتناسب الصوتي والدلالي، ومدى إمكانية اعتبار التحليل الصوتي والدلالي أساسين هامّين لفهم مسائل النحو العربي التي يعترضها بعض الغموض أحيانا، والتي يبدو عليها شيء من التناقض أحيانا أخرى، كما يرمي البحث إلى بيان مدى وعي النحاة بتضافر مختلف مستويات اللغة.

وبناءً على الإشكالية المطروحة سالفًا كان عنوان موضوع بحثنا " **المناسبة الصوتية والدلالية في المسائل النحوية** "، ولسبر أغوار هذا الموضوع وتتبع حيثياته من خلال أشهر وأهم المسائل النحوية الكبرى التي تتدرج تحتها مختلف المسائل الجزئية الأخرى، جاءت خطة العمل مكونة من: مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

وقد اشتملت المقدمة على تقديم الموضوع وطرح إشكالية البحث وبيان قيمته وأهدافه ومنهجه.

الفصل: (أهمية الدراسات الصوتية والدلالية ومفهوم المناسبة)، واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية الدراسة الصوتية لمختلف الدراسات اللغوية، وفيه نتناول: أهمية دراسة الأصوات وعلاقتها بعلوم اللغة، والأثر الصوتي والتلاؤم اللفظي في الكلام، والبرهان على الأثر الصوتي للكلام. **المبحث الثاني:** أهمية الدراسة الدلالية لمختلف الدراسات اللغوية، وفيه: حديث عن الاهتمام بالدلالة، وعلاقة علم الدلالة بفروع علوم اللغة، والتنبيه على تضافر مستويات اللغة، وأنواع الدلالة. **المبحث الثالث:** مفهوم المناسبة وفائدتها، وفيه: بيان لمفهوم المناسبة، والوقوف على أهم المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح المناسبة، وبيان فائدة المناسبة، وذكر أنواعها.

الفصل الثاني: (التناسب الصوتي والدلالي في الإعراب والبناء)، واشتمل على أربعة

مباحث: **المبحث الأول:** مفهوما الإعراب والبناء وأقسامهما، **المبحث الثاني:** دلالات الإعراب على المعاني أي المعنى التركيبي، ومبدأ الخفة والثقل في الكلام. **المبحث الثالث:** أثر المناسبة في الإعراب والبناء ومظاهرها، وفيه: بيان أثر المناسبة في الإعراب والبناء، والفواصل القرآنية والعلامة الإعرابية، مظاهر التناسب الصوتي والدلالي في الفواصل القرآنية، العلامة الإعرابية ومظاهر تناسب القوافي، العلامة الإعرابية وتناسب القوافي. علامة البناء وتناسب القوافي.

الفصل الثالث: (التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل)، واشتمل على ثلاثة مباحث،

المبحث الأول: مفهوما الأصل ومخالفة الأصل، **المبحث الثاني:** مظاهر التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل وفيه: تناولت (مخالفة الأصل وتأويله عند النحاة وعلاقته بالمناسبة الصوتية والدلالية، مظاهر مخالفة الأصل والمناسبة الصوتية والدلالية، الإتيان، صرف ما لا ينصرف، الإدغام وفك الإدغام على خلاف الأصل، التحريك لالتقاء الساكنين وتغيير الحركات بالنقل)، **المبحث الثالث:** التناسب الصوتي والدلالي في الزيادة أو النقص، وفيه: إنقاص حرف من الكلمة، الزيادة في بناء الكلمة على خلاف الأصل، زيادة أحرف المضارعة ودلالاتها.

الفصل الرابع: (التناسب الصوتي والدلالي في التقديم والتأخير)، واشتمل على أربعة

مباحث، **المبحث الأول:** مفهوم التقديم والتأخير وضوابطه، وفيه مفهوم التقديم والتأخير كل على حده لغة واصطلاحاً واللفظين بوصفهما مصطلحاً واحداً، وبيان شروط وضوابط التقديم والتأخير، **المبحث الثاني:** التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، علاقة الترتيب في الجملة الاسمية، التقديم والتأخير في الجمل الاسمية المنسوخة، **المبحث الثالث:** التقديم والتأخير في الجملة الفعلية وبعض المتممات والتوابع، وفيه: التقديم والتأخير بين عناصر الجملة الفعلية (الفعل، الفاعل، المفعول به)، التقديم

والتأخير في متممات الجملة الفعلية والتتابع (المفعولات، الصفة، الوكيد)، **المبحث الرابع:** التقديم والتأخير في الألفاظ بحسب الخفة والثقل، وفيه بيان لمبدأ توخي الخفة في ترتيب الألفاظ وهو من المناسبة كتقديم وتأخير الألفاظ لتناسب الفواصل القرآنية، وتقديم وتأخير الحرف على مستوى الكلمة المفردة

الفصل الخامس: (التناسب الصوتي والدلالي في الحذف)، واشتمل على أربعة مباحث، **المبحث الأول:** الحذف مفهومه وشروطه وأنواعه وفيه بيان لـ (مفهوم الحذف، ومسألة الحذف بين النفي والإثبات، والحذف في مقابل الإضمار والتقدير، وشروط الحذف، وكيفية تقدير المحذوف وضوابط التقدير، ثم أنواع الحذف، وبيان مسألة أنّ الحذف ضرب من الإيجاز والاختصار)، **المبحث الثاني:** الحذف لتناسب الفواصل ولتناسب القوافي، **المبحث الثالث:** الحذف في الجمل (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) ومتمماتها. **المبحث الرابع:** حذف الحروف وحذف الجمل.

واشتملت **خاتمة** البحث على أهم النتائج الكلية والجزئية لاعتماد المناسبة الصوتية والدلالية في تفسير مسائل النحو العربي.

ومنهج البحث وصفي تحليلي وقد يخرج إلى التعليل أحياناً، مع الأخذ بالنظرية السياقية إضافة إلى الموازنة بين الآراء القديمة والحديثة في تفسير الظاهرة اللغوية.

وفي الأخير لا يخلو عمل أو مشروع من صعوبات وعراقيل، وقد واجهت صعوبات لا أذكرها هنا لأنني أريد أن أدّخرها عند ربي لعله يجعل لعملي وبحثي هذا قبولاً عنده، ومن بعده عند الباحثين في هذا الشأن، وأكتفي بذكر ما واجهت من عدم الاستقرار وكثرة الارتحال فما أكاد أستقر في بيت حتى ينادي مناد الرحيل إلى بيت آخر. ولولا فضل الله ما زكى هذا البحث ولا نما ولا ظهر، ثم لا يمكن أن يصل إلى ما وصل إليه لولا ما وجدت من دعم وتوجيه من الأستاذ المشرف أستاذي وولي

نعمتي " الأستاذ الدكتور محمد الحبّاس " أطال الله في عمره ونفع بعلمه. ولا أجد ما أوفيه به من شكر وعرّفان وخاصة صبره علي وأقول جازماً أنّني لو كنت أعمل مع غيره ربما ما كان البحث ليكتمل ويرى النور. فشكراً له على كل شيء.

وهذا جهدي جهد المقلّ ولا أزعّم فيه الكمال فإنّ أصبت فبتوفيق من الله، وإنّ زللت فمن تقصير قد يكون أو من قلة حيلة أحياناً، ومع ذلك فأعتقد أنّ البحث حاول ملامسة قضية هامة وهي فهم مسائل النحو العربي من أكثر من زاوية تمثلت في الربط بين التناسب الصوتي والدلالي مع المسائل النحوية، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الفصل الأول

أهمية الدراسات الصوتية والدلالية ومفهوم المناسبة

المبحث الأول: أهمية الدراسة الصوتية لمختلف الدراسات اللغوية

1- أهمية دراسة الأصوات وعلاقتها بعلوم اللغة

تحقق الدراسة الصوتية كشف أسس كثير من الظواهر اللغوية في مختلف مجالات الدراسة اللغوية، وقد أُلْمِعَ إلى مختلف تلك المجالات الأستاذ محمد حسن حسن جبل وهي إجمالاً خمس مجالات¹:

أ- ففي متن اللغة تفسر دراسة الأصوات:

- ظاهرة الإبدال اللغوي المبني على التقارب (كما في هتن السحاب وهتل، والرُجْمة والرُجْبة: ما تدعم به النخلة الطويلة، والغيم والغين، والنزغ و النسخ: الطعن بيد أو رمح، ونشوز المرأة و نشوصها...) وهي ظاهرة أُلْفِتَ فيها كتب شملت عدة مئات من الألفاظ، حتى قال " أبو الحسن بن الضائع ": قلما تجد حرفاً (يعني من حروف الأبجدية) إلاّ وقد جاء فيه البديل ولو نادراً، فلا يسوغ لمتخصص في اللغة أن يجهل أسس هذه الظاهرة وأمثالها كظاهرتي الإبدال التخفيفي (باب تقضيت وباب حثث) .

¹ - محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية " دراسة نظرية وتطبيقية "، ط: 01، القاهرة، مكتبة الأداب، (2006)، ص: 15، 16.

- كما تفسر سر إهمال بعض الأبنية كالموا د التي آخرها ثاء، وأولها ذال أو سين أو ظاء، وتفسر أساس الحكم على أنّ لفظا ما معرّب لأنّه لا يتفق ونسق التأليف العربي للأصوات، كما تقدّم دراسة الأصوات أساس الترتيب المعجمي الصوتي.

ب- وفي فقه اللغة تفسر دراسة الأصوات :

- ظاهرة التصاقب (كالأسف والعسف، والأزّ والهزّ، والجلّج والجلّه) وهي ظاهرة تبدو مطّردة في اللغة لا يسوغ الجهل بها أو بأسسها.

- كما تفسر بعض صور الاشتقاق ونظريات نشأة اللغة، وبعض الاختلافات اللهجية، وبعض صور التطور اللغوي التاريخي وصور الأداء العامّي للغة (كالإمالة في " المدرسة "، والإبدال في " حجيت "، والإدغام في " الكلمة ").

ج- وفي الصرف تفسر دراسة الأصوات:

- السر في ثقل بعض الأبنية (كصيغ فِعْل، وفِعِل، وفُعِل في الأسماء)، كما تفسر ظواهر القلب والإبدال والإعلال الصرفي، والإدغام.

- وتفسر بعضا من أبواب مضارع الماضي الثلاثي كصيغة " فَعَل يَفْعَل " (بالفتح فيهما).
وحالات التقاء الساكنين (الجائز منها والممتنع).

د- وفي النحو تفسر دراسة الأصوات:

- علامات الإعراب و تجانسها.
- إسكان آخر الفعل المسند للضمائر المتحركة، والعلاقة بين صور بعض أنواع الضمائر كضمير الغائب، وكذلك تفسر ضبطها في مواقعها، وتفسر الاستغناء عن بعض الأدوات بالنبر والتّغيم ... الخ.

والنحو قمة الدرس اللغوي، وهدفه الأساس الذي يسعى لتحقيقه هو المعنى، لذلك لا يجب على الدارسين إهمال الحقائق الصوتية في إجراء بحوثهم وتحليل مادتهم، لأنّ هذه المادة تتكون من عناصر صوتية وأخرى صرفية، وهذا يعني ضرورة ربط علم النحو ربطاً وثيقاً بعلم الأصوات¹. وعلم النحو هو: « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم »².

وعرفوه كذلك بأنّه: قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعهما، إذ بمراعاة تلك الأصول يحفظ اللسان من الخطأ في النطق ويعصم القلم من الزلل في الكتابة والتحرير³. وبه ويتأتى فهم القرآن الكريم والحديث النبوي فهما صحيحا. وقولهم " وما يتبعهما " إشارة إلى تلك المسائل التي ينبني فهمها على معرفة صوتية. وعليه يمكن القول: إنّ علم النحو يعتمد اعتماداً كبيراً على الدرس الصوتي في جوانب عديدة، يقول الأستاذ كمال بشر: « اعلم أنّ وظائف الأصوات جزء لا يتجزأ من النحو بمعناه الواسع »⁴، أي المعنى الذي أوردناه سابقاً.

هـ - وفي البلاغة والأدب تفسر دراسة الأصوات:

- ظاهرة تنافر الحروف والكلمات المخل بالفصاحة.

¹ - محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ط: 01، مصر، دار النشر للجامعات (1426هـ/ 2005م)، ص: 114.

² - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (د ط، د ت)، المكتبة العلمية، 1/ 34.

³ - محمد محيي الدين عبد الحميد، الثّحفة السّنية بشرح المقدمة الآجرومية، ط: 01، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (2007 م)، ص: 06 .

⁴ - كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب (2000م)، ص: 61.

- وظاهرة الإيحاء بالمعنى والتناسب معه في الألفاظ والعبارات.

- وكثيراً من المحسنات البديعية.

و- وفي علم العروض تفسر دراسة الأصوات:

- بعض الظواهر الخاصة بقواعد الوزن العروضي وأنواع القافية وعيوبها .

كما تزودنا دراسة الأصوات بالأساس العلمي لتجويد القرآن الكريم، وهي مقدمة علمية ضرورية لدراسة القراءات القرآنية، إذ القراءات هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله¹.

لقد اتصل الدرس الصوتي عند أمة العرب بالقرآن الكريم اتصالاً وثيقاً مباشراً لأتته مناط الأحكام ودستور الأمة ولا يمكن أن يسجل لها التقدم والرفي في جوانبها المتعددة إلاّ بفهم نصوصه والوقوف على أحكام نظمه². ولقد نزل القرآن بلسان عربي مبين - ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَىٰ

قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [سورة الشعراء، الآية 193- 195] -

وتشعبت منه لهجات متعددة ومختلفة في كثير من المستويات الصوتية وهناك عدة أسباب أدت إلى هذا الاختلاف منها أنّ أعضاء النطق تختلف في بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها تبعاً لخواص كل شعب؛ ومن سنة الله تعالى أنه لم يرسل رسولاً إلاّ بلسان قومه قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ

¹ - قابة عبد الحليم، القراءات القرآنية، تاريخها، نشأتها، حجّيتها وأحكامها، ط: 01، بيروت، دار الغرب الإسلامي (1999م)، ص: 24.

² - عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ط: 01، درأ صفاء للنشر والتوزيع (1998م)، ص: 14.

إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ هُمْ^ط ﴿ [سورة إبراهيم، الآية 04] ، ولقد كان بين القبائل العربية

اختلاف في نبرات الأصوات وطريقة الأداء من دغم وخفض وفتح وفخم¹.

وما يمكن قوله عن هذه العلاقة أنَّ الصوتيات هي دراسة حديثة ذات آليات علمية دقيقة في مجالها التنظيري والتطبيقي، وعلم القراءات هو إحدى الدراسات التطبيقية في المجال الصوتي، وعليه فالعلمان يعالجان الظاهرة ذاتها (اللغة في مجالها الصوتي) إلا أنَّ القراءات خاصة فقط بالقرآن الكريم، ومن خلال الوقوف على العلاقة بين الصوتيات وعلم القراءات نجد أنَّهما متكاملان فكلهما يعتمد التنظير والتطبيق، فعلم القراءات يفيد من الصوتيات وهو يهدف إلى تحقيق أداء صحيح للقرآن الكريم بدءاً بالأداء الصوتي الصحيح إلى ما فوقه كما أنَّ الصوتيات تأخذ من علم القراءات لأنه يمثل جانباً تطبيقياً للأداء الصوتي لظواهر عديدة كالإدغام والإبدال والحذف وكذا بعض القراءات التي تعكس اختلافاً لهجياً واضحاً بين لغات القبائل.

ي- **الصوتيات والدلالة:** ينبني النظام اللغوي عموماً على مستويات متدرجة، المستوى الصوتي، المستوى الإفرادي (الصرفي)، المستوى التركيبي (النحوي)، مستوى التراكيب من حيث علاقاتها السياقية والمقامية.

والحديث عن الدلالة في المستوى الصوتي، أو ما تعارف عليه الدارسون " بالدلالة الصوتية " لا يعني تغيير ما استقر عليه اللغويون قديماً وحديثاً من أنَّ الدلالة تكون للألفاظ أصالة. لأنَّ الألفاظ هي الموضوع أصلاً للكشف عن المعاني بكل أبعادها ومستوياتها، قال الجاحظ عنها: « ... وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقذارها

¹ - عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص: 14، 15.

وعن خاصّتها وعامّتها ¹. ومع ذلك فإنّ إظهار المعنى مرتبط بوضوح الدلالة وقد ألمع الجاحظ إلى ذلك أيضا حين قال: « وعلى قدر وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، وكلّما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع » ². وقوله " أوضح وأفصح " يعني الدلالة اللفظية ثم ما صاحبها من الإشارة التي تكون معينة أو زيادة في الدلالة والبيان، وقوله " كان أنفع وأنجع " أي ذلك أنفع لإظهار المعنى وتجليته، وأنجع لتحقيق الغرض.

والمثال على هذا الحديث المشهور في شهادة الزور، الذي رواه مسلم: « أَلَا أُنبئُكُمْ بِأكْبَرِ الكَبَائِرِ " ثَلَاثًا " الإِشْرَاقُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وشَهَادَةُ الزُّورِ - أَوْ قَوْلُ الزُّورِ - وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَكِنًا، فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ » ³. فلم يكتف النبي ﷺ بالترار لتوكيد المعنى وإظهاره بل غير من هيئته، وكانت عادتهم ومازالت أنّه لا يقام إلّا لأمر جلل، فهذه الحركة المصاحبة للفظ زادت في بيان خطورة الأمر، وهنا الأمر متعلق بزيادة في الدلالة، وهذا التفاوت هو الذي به يتحقق المعنى والغرض المقصود في النهي عن ذلك الأمر، فإمعان النظر في هذا الحديث يجلي كيف تكون الدلالة على المعنى أولا باللفظ ثم يكون فضل التفاوت بعناصر الدلالة الأخرى، فإن وصفه ﷺ " للشرك " و"عقوق الوالدين" قبل ذكر شهادة الزور أو قوله، يبدو النهي ظاهرا في الأولين ولكنه قد

¹ - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء الليثى)، البيان والتبيين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، (1423 هـ)، 1 / 82.

² - الجاحظ، البيان والتبيين، 1 / 81.

³ - الحديث عند مسلم وغيره وله ألفاظ غير هذه ، ينظر مسلم (أبو الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري)، صحيح مسلم - طبعة منقّحة ومشكولة شكلا تاما ومخرّجة الأحاديث على صحيح البخاري ومرومة على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث -، ط: 01، القاهرة، عالم المعرف للنشر والتوزيع، شركة القدس للنشر والتوزيع، (1435 / 2014 م)، كتاب الإيمان ، باب : بيان الكبائر وأكبرها ، حديث رقم : 143، ص: 50.

يخفى في الأخيرة، ونقل الرواة أنه كان متكئا فجلس فهنا تغير الحال عبّر عنه بالعطف "بالفاء" لأنها تفيد الترتيب دون تراخ، وهذا من قبيل الدلالة اللغوية، ثم الحال التي زادت في بيان الأمر أكثر، وقد جعل الجاحظ: « الإشارة واللفظ شريكين وبأنها نعم العون هي له وما أكثر ما تنوب عن اللفظ »¹. وعلى هذا الأساس قلنا إن الأصل في المعنى للفظ، فالإشارة تأتي مصاحبة معينة أو نائبة عنه، وكذلك مختلف الدلالات.

ولكن المقصود بالدلالة الصوتية: مقدار ما يساهم به الصوت بما يميزه من الخواص داخل البناء اللفظي، فالدلالة الصوتية متأتية أساسا من وجود الصوت في محيطه اللفظي، وهي ترتبطة بالقدرة على استعمال البعد الصوتي وتوظيفه توظيفا خاصا في تناغم مع نظام اللغة، وقد وقف العلماء على هذا النوع من المناسبة كما هو الشأن مع ابن جني الذي لا حظ التناسب بين الأصوات والمعاني في أصوات العربية، وأعطى أمثلة على ذلك، منها من نحو ما ذكره في مثالي " القضم، والخضم " فاللفظان مختلفان في الدلالة - حسب - باختلاف صوتي " الخاء " و " القاف "، فالخاء برخاوتها لأكل الرطب، والقاف لشدها للصلب اليابس². فالصوت له قيمة تعبيرية، تؤثر في الدلالة الكلية للمفردة فهو جزء منها وله دور في اكتمال ووضوح الدلالة ومن ثم أداء المعنى.

2- الأثر الصوتي والتلاؤم اللفظي

والمقصود هنا مجيء الألفاظ عند تأليفها متلائمة منسجمة خاصة من الناحية الصوتية. بل لابد من تخير الألفاظ التي تتلاءم مع الموضع الذي تأتي فيه، ثم استعمال أمسها رجماً بالمعنى

¹ - الجاحظ، المصدر نفسه، 76/1.

² - ابن جني، الخصائص، 3/ 159.

وأفصحها في الدلالة عليه، وأبلغها في التصوير، وأحسنها في النسق¹. وقد قسّم الرماني التأليف إلى ثلاثة أقسام: متافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا، واعتبر القرآن كله في الطبقة العليا من التأليف فقال: « إنَّ الفرق بينه وبين غيره من الكلام على نحو الفرق بين المتافر والمتلائم في الطبقة الوسطى، وعدَّ هذه الخاصية المميّزة له أحد وجوه بلاغته »². وبين فائدته الأصوات والألفاظ بقوله: « الفائدة في التلاؤم: حسن الكلام في السمع وسهولته في اللفظ وتقبُّل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة »³.

ومن الذين ذكروا هذا الوجه الإعجازي الرفاعي، قال: « إنَّ حروف القرآن تتراءى في كلماته، وكلماته في جملة ألقانا لغوية رائعة كأنّها لا تتلافها وتناسبها قطعة واحدة، قراءتها هي توقعها ... ولو سقط واحد منها أو أبدل بغيره أو أقحم معه حرف آخر لكان ذلك خلا بيّناً أو ضعفاً ظاهراً في نسق الوزن وجرس النغمة وفي حس السمع وذوق اللسان، وفي انسجام العبارة وبراعة المخرج، وتساند الحروف وإفضاء بعضها إلى بعض، ولرأيت لذلك هجنة في السمع كالذي تنكره من كل مرئي لم تقع أجزاؤه على ترتيبها، ولم تتفق على طبقاتها، وخرج بعضها طويلاً وبعضها عرضاً وذهب ما بقي منها إلى جهات متناكرة »⁴.

ويختلف النغم الموسيقي للكلام شعراً أو نثراً ، وأكثر من ذلك أن النغم الموسيقي في القرآن يختلف من سورة إلى أخرى، وقد يختلف في السورة الواحدة تبعاً للانتقال من موضوع إلى موضوع،

¹ - مصطفى صادق الرفاعي ، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ط: 07 ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، (1381هـ / 1961م) ، ص: 192.

² - الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) ، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط: 02، مصر، دار المعارف (1387هـ / 1968) ، ص: 95، 96.

³ - الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص: 96.

⁴ - الرفاعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص: [243-247].

وعناصره - حسب ما يفهم من كلام الأقدمين والمحدثين - وقد حصر الأستاذ بغدادي بلقاسم

عناصره في التلاؤم بين الحروف، والنسق الصوتي، والتجانس بين الكلمات¹:

أ- **التلاؤم بين الحروف**: وهو مراعاة الاعتدال في نظم الحروف بحيث لا تكون مخارجها متقاربة من بعضها قريبا شديدا، ولا بعيدة عن بعضها بعدا شديدا، فالقرب الشديد يجعل النطق أشبه شيء بمشي المقيد، والبعد الشديد يجعله بمنزلة الطفر.

ب- **النسق الصوتي**: فالمراد به التوزيع العادل المتناسب بين الحركات والسكنات، وبين المَدَّات والغَنَّات وبين مواضع الاتصال والوقف، ولهذا النسق تأثير عجيب، وهو الذي يعطي القرآن لحنه الغريب المميز له عن سائر الألحان الأخرى.

وذكر هذا الوجه كذلك الرافعي، قال: « لو تدبرت ألفاظ القرآن في نظمها لرأيت حركاتها الصرفية واللغوية تجري في الوضع والتركيب مجرى الحروف أنفسها فيما هي له من أمر الفصاحة فيهيئ بعضها لبعض، ويساند بعضها بعضا، ولن تجدها إلا مؤتلفة مع أصوات الحروف، ومتساوقة لها في النظم الموسيقي حتى إنّ الحركة ربما كانت ثقيلة في نفسها لسبب من أسباب الثقل أيها كان، فلا تعذب ولا تساغ، وربما كانت أوكس النصيبين في حظ الكلام من الحرف والحركة، فإذا هي استعملت في القرآن رأيت لها شأنا عجيبا، ورأيت أصوات الأحرف والحركات التي قبلها قد امتهدت لها طريقا في اللسان، واكتفتها بضروب من النغم الموسيقي حتى إذا ما خرجت فيه كانت أعذب شيء وأرقه، وجاءت متمكّنة في موضعها، وكانت لهذا الموضع أولى الحركات بالخفة والروعة² ».

¹ - بغدادي بلقاسم، المعجزة القرآنية، بن عكنون، الجزائر، ديوان الطبوعات الجامعية، ص: 311.

² - الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص: 257.

وذكر هذا الوجه أيضا عبد العظيم الزرقاني، قال: « إنَّ من ألقى سمعه إلى مجموعة القرآن الصوتية، وهي مرسلّة على وجه الساذجة في الهواء مجردة من هيكل الحروف والكلمات، كأن يكون السامع بعيدًا عن القارئ المجود بحيث لا تبلغ إلى سمعه الحروف والكلمات متميزًا بعضها عن بعض، بل يبلغه مجرد الأصوات الساذجة المؤلفة من المدّات والغنّات والحركات والسكنات والاتصالات والسكنات، نقول إنَّ من ألقى سمعه إلى هذه المجموعة الساذجة يشعر من نفسه ولو كان أعجميا لا يعرف العربية، بأنّه أمام لحن غريب، وتوقيع عجيب يفوق في حسنه وجماله كل ما عرف من توقيع الموسيقى وترنيم الشعر »¹.

ومنهم كذلك عبد الله درّاز، ذكر القول السابق ومن قبل ذلك، بتعبير إنشائي يدعو فيه القارئ إلى الاستماع إلى القرآن للتحقق من أنّه بإزاء لحن غريب متنوع متجدد، لا يُمل كما يمل الشعر إذا كرر، والموسيقى إذا أعيدت².

ج- التجانس بين الكلمات: وهو أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفان في المعنى على نوعين: تام وهو ما اتفق فيه اللفظان في نوع الحروف وعددها وشكلها وترتيبها، وغير تام وهو ما اختلف فيه اللفظان في أحد الأمور الأربعة السابقة، وهذا التجانس بنوعيه يكسب الكلام ائتلافا وانسجاما في النغم، ويجعل له وقعا موسيقيا مؤثرا في الأسماع ويزيده حسن بيان³. واعتبره الرمانى وجها من أوجه الإعجاز البلاغي قال: « التجانس على وجهين: مزوجة ومناسبة، فالمزوجة: تقع في الجزاء كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَعْتَدى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدىْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدىْ عَلَيْكُمْ ﴾

¹ - الزرقاني (محمد عبد العظيم)، مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 205/2.

² - محمد عبد الله درّاز، النبأ العظيم، مصر، مطبعة السعادة، (1379هـ/1960)، ص: 96.

³ - بغدادى بلقاسم، المصدر السابق، ص: 313.

[البقرة، الآية 194]. أي جازوه بما يستحق طريق العدل، جاء على مزوجة الكلام لحسن البيان

والمناسبة: وهي تدور في فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد كقوله تعالى: ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا

تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ [النور، الآية 37]. فجونس بالقلوب للتقلب والأصل واحد،

فالقلوب تتقلب بالخواطر والأبصار تتقلب في المناظر والأصل التصرف¹.

واعتبر ابن أبي الأصبع المصري هذا الباب من الأبواب المقصودة في القرآن، ومن الأدلة

التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى، 40]، قال: « السيئة

الثانية ليست بسيئة، وإنما هي مجازة عن السيئة سميت باسمها لقصد المزوجة، وقوله تعالى " فمن

اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" سَمِيَ سبحانه جزاء الاعتداء اعتداءً ليكون في

نظم الكلام مزوجة².

وكل هذه النصوص المنقولة تؤكد على أَنَّ للأصوات أثر في إنشاء التلاؤم بين الألفاظ بما

يحقق التناسب والانسجام في الكلام. ولعلنا نعرض لاحقاً ما يؤيده بالأدلة والبراهين الواقعية التي تثبت

ما للنعْم الصوتي المنسجم والمتناسب بعضه مع بعض من أثر على المتلقي أو السامع على وجه

الخصوص.

¹ - الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص: 99، 100.

² - ابن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق: د. حنفي محمد شرف، ط: 02، دار نهضة مصر، (د ت)، ص: 28.

3- البرهان على الأثر الصوتي

ذكر القدماء والمحدثون مصطلح الإيقاع في تأليفهم وهم يتكلمون عن التناسق الموسيقي في العبارات نثراً أو شعراً. والإيقاع باعتبار أنواعه إيقاعان داخلي وخارجي: فالإيقاع الداخلي: هو التناسق الصوتي لمجموعة الحروف التي تكوّن النص وانسجامها تكويناً. حيث تبدو حروف القطعة أو النص متأنقة ذوقياً، ومثل هذا التناسق ضروري في كل نص أدبي سواء أكان شعراً أو نثراً. والإيقاع الخارجي: المقصود به الوزن العام الذي يندرج تحته النص الشعري وبهذا فهو وقف على الشعر ليس غيره¹.

ويستنتج من خلال هذين التعريفين أنّ أصغر وحدة إيقاعية هي الحرف أو المقطع الصوتي في حين أنّ التركيب الصوتي للألفاظ يبدأ من أصغر من ذلك وهو الصائت الملازم للحرف سواء أكان الحرف في أول اللفظة أم في آخرها وسواء أكان الصائت قصيراً أم طويلاً، وهذا معناه أنّ الانطلاق يجب أن يكون من أصغر وحدة صوتية مجردة (الفونيم - foname) إلى ما هو أكبر منها من تشكيلات السلسلة الصوتية المنطوقة التي لا يظهر التناسق الإيقاعي فيها إلّا من خلال تجميع وتعاقب تلك الفونيمات مع مثيلاتها من المونيمات (les moname).

ومما يثبت قيمة وأهمية الأصوات اللغوية ودلالاتها تلك الدلالات واضحة المعاني التي تتركها الألحان النغمية في أذن السامع، ومن الألحان ما هو رتيب الإيقاع ممل للنفس، ومنه الإيقاع العنيف الشديد المثير للإنفعال والثورة كالألحان الوطنية والحماسية وقصائد العصبية وغير ذلك.

¹ - فائق مصطفى عبد الرضى علي، في النقد الأدبي الحديث، ط: 01، جامعة الموصل، (1989م)، ص: 32.

وقد ألمع ابن تيمية إلى أهمية الأصوات وتأثيرها في النفوس، يقول: « ومن المعلوم أنَّ استماع الأصوات يوجب حركة النفس بحسب ذلك الصوت الذي يوجب الحركة وهو يوجب الحركة، ولأصوات طبائع متنوعة تنتوع آثارها في النفس وكذلك للكلام المسموع نظمه ونثره فيجمعون بين الصوت المناسب والحروف المناسبة لهم »¹. ذكر هذا عند تعرّضه لحكم الغناء والتغبير؛ والذي يعنينا ما أثبتته من أثر صوتي وأنه في النثر كما في الشعر، أي ما تحويه الألفاظ من إيقاعات تجعلها متجانسة بصرف النظر عن إيقاع الآلات الموسيقية لأنَّ « الإيقاع الموجود في الألفاظ العربية هو غير ذلك الذي تثيره الآلة الموسيقية الصمّاء التي وإن كانت صمّاء فإنّها طوع اليد التي تعزف عليها واليد بدورها طوع ذوق الإنسان العازف وعقله الذي يُمنهج ويصوغ الإيقاعات النغمية، هذا بالنسبة للأصوات الموسيقية والإيقاعات النغمية، أمّا الإيقاع الذي تحدثه الألفاظ والأصوات اللغوية منبعه الوتران الصوتيان اللذان يخضعان للتكوين البيولوجي ثم الدربة والقابلية والمهارة المكتسبة لدى الإنسان المنشئ للصوت »². وهذا ما يفسر التركيز على المشافهة في تعلّم وتعليم القرآن الكريم ، فللسمع أهمية كبيرة في الإعجاز القرآني لأنّ الأذان إنّما تسمع أصواتا وألفاظا فتلذ وتطرب وتتأثر النفوس فضلا عن معاني تلك الألفاظ، ودليله ممّا عرفه الناس أنّ المشركين عندما أزمعوا على مواجّه القرآن أمروا باللغو فيه كما أخبر عنهم القرآن بأنّهم قالوا: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا هَذَا

¹ - ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي)، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: 01، المدينة المنورة، الناشر: جامعة محمد بن سعود، (1403 هـ)، ص: 306.

² - المشهداني خالد أحمد، دراسات لغوية ونحوية ، ط: 01 ، دمشق ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (1431 هـ/2010 م)، ص: 78.

الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ [سورة فصلت، الآية 26]. كما أنه لا يعول في تعلم

القراءات القرآنية إلا على التلقّي من متمرّس مختص بل والتسميع له بعد التلقّي، فالتركيز إذاً على الأداء الصحيح بداية من الأداء الصوتي إلى ما فوقه.

ولعلّ أحسن ما يستدل به لبيان الأثر الصوتي على السامع شهادة " الوليد بن المغيرة "، فعن ابن عباس رضي الله عنه¹: أن " الوليد بن المغيرة " - وهو واحد من أساطين الفصاحة والبيان - جاء إلى رسول الله ﷺ فقرأ عليه القرآن فكانه رقّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال: يا عم: إن قومك يريدون أن يجعلوا لك مالا، قال: قد علمت قريش أنني من أكثرها مالا، قال: فقل فيه قولا يبلغ قومك أنك منكر له، قال: وماذا أقول؟ فوالله ما منكم رجل أعرف بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه ولا بقصيده مني، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً منه، والله إن قوله الذي يقوله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلو، وإنه ليحطم ما تحته، قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه، قال: قف عني حتى أفكر فيه فلما فكر قال: إن هذا إلا سحر يؤثر، يآثره عن غيره فنزلت الآيات: ﴿ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِإِيْتِنَا عَنِيدًا سَأَرْهُقُهُ صَعُودًا إِنَّهُ

فَكَرَّ وَقَدَّرَ فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [المدثر، الآيات 16-

25]. وإنّ في كلام الوليد بن المغيرة دلالة واضحة على ما للأصوات من وقع على أذن السامع ولا

¹ - ابن هشام (أبو محمد عبد الملك)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، ط: 02، القاهرة، مطبعة الحلبي، (1375هـ/1955م)، 491/1.

تكون كذلك إلا إذا كانت منسجمة متناسبة فيما بينها من جهة، وبينها وبين المعاني التي تؤديها في مختلف المقامات والسياقات من جهة أخرى، فقولُه: " إِنَّ لَهُ لِحَلَاوَةً وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً "، فمن أين له تلك الحلاوة والطلاوة ؟ أليس لأتفه تطرب له الآذان فالحلاوة ذوق أدواته هنا الأذن وحتما مادته الصوت.

كما إنَّ الوقوف على الأثر الصوتي للكلام يفسر لنا سرًا من أسرار استراق الكفَّار السمع للقرآن والرسول ﷺ يقرؤه ليلا، واتخاذهم اللغو والصخب على من يقرأ القرآن أسلوبا لمحاربتة¹، وبعض ذلك يرجع ولا شك إلى الروعة المعجزة من تآلف أصوات الألفاظ القرآنية، وتآلف الألفاظ في عباراتها وتآلف العبارات في مساقاتها، وبعض آخر يرجع ولا شك إلى الإلقاء الفصيح المعبر (الترتيل) الذي أمر الله تعالى به، وعلمه النبي ﷺ.

والتاريخ يذكر، والعصر الحديث يشهد أنَّ الكثير ممَّن نالوا حظا من السيادة والعظمة بين قومهم من حكماء، وزعماء، وعلماء، وقراء وأدباء، وغيرهم، كانت جودة الإلقاء وفصاحته إحدى السمات التي ميزتهم ودعمت عظمتهم وشهرتهم .

ومن أمثلة الأثر الصوتي أنَّهم جعلوا تكرير العين نحو " فَرَّحَ وَبَشَّرَ " قوَّة في اللفظ لقوَّة المعنى وخصُّوا بذلك العين لأنها أقوى من " الفاء واللام " إذ هي واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها².

¹ - أي قصة تسلل أبي جهل والأخنس بن شريق وأبي سفيان ليلا إلى بيت النبي ﷺ ليسمعوا قراءته، ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، 1/ 315، 316.

² - السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر محمد جلال الدين) المزهر في علوم اللغة، حققه وفهرسه: محمد عبد الرحيم، ط: 01، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1425-1426 هـ / 2005 م)، ص: 59.

ومن ذلك أيضا " سدّ وصدّ "، فالسّدّ دون الصّدّ؛ لأنّ السدّ للباب يُسدّ، والمنظرة ونحوها والصّدّ جانب الجبل والوادي والشعب، وهذا أقوى من السدّ، الذي قد يكون لنقّب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى والسين لضعفها للأضعف. ومن ذلك " القسّم والقسّم "، قالقسّم أقوى فعلا من القسم؛ لأنّ القسّم يكون معه الدقّ وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنكأ أحدهما فلذلك خصّت بالأقوى " الصاد " وبالأضعف " السين " ¹.

وصدق ابن جني فيما ذهب إليه في أنّ هذا ونحوه أمر إذا أنت أتيتّه من بابه، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمّله، أعطاك مقادته وأركبك ذروته، وجلا عليك بهجاته ومحاسنه. وإن أنت تناكرته، وقلت: هذا أمر منتشر، ومذهب صعب موعر، حرمت نفسك لذّته، وسدّدت عليها باب الحُظوة به ².

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 161.

² - ابن جني، الخصائص، 2 / 162.

المبحث الثاني: أهمية الدراسة الدلالية لمختلف الدراسات اللغوية

1- الاهتمام بالدلالة

نشطت الدراسات الدلالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشاطاً لافتاً وهاماً، واللافت كذلك « أن العلماء والباحثين في العلوم الإنسانية يستمدون أصولاً قديمة فينظرون فيها بمناهج جديدة وبرؤى تتطلع إلى استفادة تخدم العصر، وتحرك فاعلية تلك الأصول من خلال فروعها المتولدة منها »¹.

لكن الموقف اتجاه علم الدلالة يحتاج إلى بيان وإيضاح، وخاصة في الدراسات اللغوية العربية، ولا نريد أن نقف عند مصطلحي " الدلالة "، أو " علم الدلالة " وكيف تبلور المصطلحان لأنّ المسألة متناولة في أغلب كتب علم الدلالة، لكن من الأهم جداً أن نذكر أنّ « الإشكالية اللغوية في هذا العلم هي الوقوف على قوانين المعنى »²، فقد قرّر (ستيفن أولمان - stephen ullman) أنّ: « المعنى هو المشكلة الجوهرية في علم اللغة »³.

فلم تنتظر المجتمعات البشرية - حسب جورج مونان - نهاية القرن التاسع عشر كي تدرس قضايا الدلالة، وتوليها اهتمامها ومن ثمّ لتوظفها في إطار الفاعلية المميّزة لعلم اللغة، ولكن العلماء في ميدان النحو وما سواه من جوانب الدرس اللغوي أعطوا نتاجاً ساعد على معالجة مشكلات دلالية منذ الآماد المبكرة، سواء في المعجمات التي بزغت مع الحضارات العربية القديمة في سورية وبلاد

¹ - فايز الداية، علم الدلالة العربي " النظرية والتطبيق "، ط: 05، دمشق، دار الفكر، (1427هـ/2006م)، ص: 05.

² - فايز الداية، امرجع نفسه، ص: 06.

³ - أولمان ستيفن (stephen ullman)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب (1987م)، ص: 62.

الرافدين ومصر، أو غيرها في الهند وبلاد الإغريق، أو في أعمال اللغويين والنحويين ثم الفلاسفة وأصحاب الفكر¹.

مع العلم أنّ « علم الدلالة بالمعنى العلمي الدقيق من أحدث فروع علم اللغة كلها. وأنه لم يحظ بشئ من الاهتمام إلا في أواخر القرن التاسع عشر... وأنه في الوقت نفسه أصعب المستويات اللغوية وأشقها على الدارسين، ذلك لأنه يعرض لمشكلة المعنى »².

وقد تعددت الدراسات التي تبحث في المعنى بتعدد المناهج والاتجاهات، وأثّرت الثقافات بدورها في الباحث واللغة، وتدخلت في اختيار منهج الدراسة، وأصبح عامة البحث حديثاً منصباً على دراسة اللغة من ناحية توظيفها في الخطاب أو التواصل اليومي ولقد اتجه بعض العلماء إلى دراسة اللغة عملياً فاهتموا بوظيفة اللغة والمقاصد التي تحققها في التواصل اليومي³.

فالدراسة العلمية للغة هي التي تقف على خصائص اللغة وتهتم بوظائفها وتبيّن المقاصد التي تحققها في التواصل اليومي بين أبناء تلك اللغة أي في التواصل العام، بل في التواصل الخاص كذلك والذي يكون بين فئة معينة، أو في الخطاب الذي يكون موجهاً إلى فئة معينة كذلك. قال ابن خلدون: « ثم من دون هذا الأمر الصناعي الذي هو المنطق، مقدمة أخرى من التعلّم، وهي معرفة الألفاظ ودلالاتها على المعاني الذهنية تردها من مشافهة الرسوم بالكتاب، ومشافهة اللسان بالخطاب. فلا بد أيها المتعلّم من مجاوزتك هذه الحجب كلها إلى الفكر في مطلوبك: فأولاً دلالة الكتابة المرسومة على الألفاظ المقولة وهي أخفها. ثم دلالة الألفاظ المقولة على المعاني المطلوبة، ثم القوانين في ترتيب

¹ - مونا جوج، تاريخ علم اللغة، ترجمة: بدر الدين القاسم، دمشق وزارة التعليم العالي، (1972 م)، ص: 48، 49.

² - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب (1419 هـ / 1998 م)، ص: 23، 24، وحسن جبل، المعنى اللغوي، ص: 15.

³ - عكاشة محمود، التحليل اللغوي، ص: 05.

المعاني للاستدلال في قولها المعروفة في صناعة المنطق¹. وقد ذكر هذا في حديثه عن وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق إفادتها.

وبين ابن خلدون كذلك أهمية دراسة الدلالة وحاجة دراسي أصول الفقه وما يلزمهم بقوله: « يتعين النظر في دلالة الألفاظ ذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة ... ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام ... ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق بل لابد من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة²، فالظاهر من كلامه أن دلالات الألفاظ هي أول ما يجب أن يعرفه طالب المعنى، ثم يستعين عليها بدلالات تتأتى من أمور أخرى كالسياق مثلاً.

- دليل التناسب الدلالي

إن من أهم ما يدل على ما أسميناه **التناسب الدلالي** قول النحاة في كثير من المواضع في أنساق الجمل " لو قيل كذا لكان المعنى كذا " وذلك لأن دلالة العبارة أو الجملة توائم وتناسب المعنى المراد من الكلام، ومن أمثلتها التقديم والتأخير، والحذف وغير ذلك.

ومن أمثلة التناسب الدلالي في التقديم والتأخير، قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً

وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة يس، الآية 50]، فإنه لو قيل " فلا توصية يستطيعون " وهو

جائز في اللغة والجملة تحقق نفي استطاعة التوصية فقط وهو معنى مقصود إلا أن المعنى في قوله :

¹ - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط: 02، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، والمكتبة التجارية، مكة المكرمة، (1417هـ/1996م)، 2/ 236.

² - ابن خلدون، المصدر نفسه، 137/2.

" فلا يستطيعون توصية " ليس نفي استطاعة التوصية فقط، بل نفي الاستطاعة عموماً توصية كانت أو غيرها. وفي الجملة المعطوفة تأخير الفعل " ولا إلى أهلهم يرجعون "، ولم يقل " ولا يرجعون إلى أهلهم " لأنه بذلك ينفي مطلق الرجوع، وهذا غير صحيح لأنّ المعنى هكذا فيه نفي رجوعهم إلى أهلهم ولا يثبت رجوعهم إليه سبحانه، كما هو وارد في مواضع أخرى من القرآن، وفي قوله " ولا إلى أهلهم يرجعون " نفي رجوعهم إلى أهلهم وأثبتته لغير أهلهم وهو الرجوع إليه سبحانه وتعالى بدليل قوله جلّ وعلا: ﴿ وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 35]، وقوله:

﴿ وَالْمَوْتُ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام، الآية 36]، فأبي تناسب وتناسق هذا بين

معاني القرآن فلا يمكن أن يناقض بعضه بعضاً لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. يقول ابن يعيش: « العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسد عليهم المعاني »¹، ومثاله من الحذف كذلك، قوله تعالى: ﴿ أَلَطَّلِقُ مَرَّتَانٍ ۖ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ ﴾ [البقرة، 229]،

يقول القرطبي: « فإمساك بمعروف: ابتداء والخبر أمثل أو أحسن، وبصح أن يرتفع على خبر ابتداء محذوف: أي فعليكم إمساك بمعروف، فالواجب عليكم إمساك بما يعرف أنه الحق »². وبين الأستاذ بوجمعة جمي أنه لا تناقض بين التقديرين الأخيرين والتقديرين الأولين لمن قد يظن أنّ دلالتيهما مختلفتان، وأمعن النظر في دلالة لفظتي " خير " و " أحسن " في آيات القرآن الكريم يهتدي إلى توافقيهما

¹ - ابن يعيش (موفق الدين يعيش علي بن يعيش النحوي)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1422هـ / 2001م)، 1/ 404.

² - القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 01، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1427هـ / 2006م)، 57 / 4.

في الدلالة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ

خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝ [الإسراء، الآية 35]، فمادام الوزن بالميزان العدل السوي خيرا في الدنيا

وأحسن مآلا في الآخرة، إقامته واجبة، ومن خلال هذا المعنى تلتقي دلالة لفظتي " خير " و " أحسن " مع دلالة " الوجوب " المصرّح به في تقدير المحذوف في الآية الكريمة¹. وفي هذا بيان للتناسب الدلالي في مسألة تقدير المحذوف، هذا التناسب يكون بين دلالات الألفاظ فيما بينها في سياقات مختلفة تماشيا مع النسق العام للنص القرآني وانسجاما مع معانيه ومقاصده. وسيأتي بيان ذلك أكثر في مواضعه المختلفة مثل فصلي التناسب في التقديم والتأخير، والتناسب في الحذف.

وما يُعتمد عليه في بيان التناسب الدلالي كذلك ما قد يبدو فيه التناقض بين معنيين متضادين لاستعمال لفظين متضادين في وصف حال معينة كما في " لا يموت ولا يحيى " من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝ [سورة طه، الآية

74]، يقول الطاهر بن عاشور: « أي هو صائر إليها لا محالة، ويكون عذابه متجددا فيها، فلا هو ميت؛ لأنّه يُحس بالعذاب، ولا هو حي؛ لأنّه في حالة أهون منها فالحياة المنفية حياة خاصة وهي الخالصة من العذاب والآلام. وبذلك لم يتناقض نفيها مع نفي الموت². إنّ نفيه للتناقض البادي السطحي بين عدم موت المجرم، وعدم حياته يرجع إلى تقدير صفة لمصدر الفعل " يموت " وتقدير

¹ - بوجمعة جمى (أكادير - المغرب)، أسلوبية الإيجاز في الخطاب القرآني، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الحادية عشرة، العدد الربع والأربعون - ذو القعدة 1424هـ - ديسمبر (كانون الأول) 2003م، ص: 65، 66.

² - ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، (1984)، 268 / 16.

صفة لمصدر الفعل " يحيا " فتصبح البنية التركيبية المكتملة: " فإنّ له جهنّم لا يموت فيها موتا مريحا، ولا يحيا حياة طيبة "، فيفيد حذف الصفة للتهويل والتفخيم الدّين يوحى بهما الموت المطلق والحياة المطلقة، وما في هذه البنية التركيبية من اجتماع الضدين¹.

- الوحدات الدلالية

قام علماء اللغة بتفكيك اللغة إلى وحدات دلالية، واختلفوا في أصغر وحدة دلالية، فبعضهم رأى أنّ الكلمة هي أصغر وحدة حاملة للمعنى على اعتبار أنّ اختلاف كلمة واحدة في التركيب يحدث تغييرا في دلالة التركيب، ولكن بعض علماء اللغة توصل إلى وحدات أخرى أصغر من الكلمة وهي الوحدات الصوتية والصرفية وإن كانت وحدات غير مستقلة. ولكنها ليست أصغر وحدة دلالية فاختلاف الحرف (الصوت) يؤثر في دلالة الكلمة، وبعض العناصر الصوتية التي تصاحب أداء الجملة تؤثر في دلالتها مثل نبر الجملة، وتنغيمها وإيقاعها، ودرجة الصوت. وذهب بعض العلماء إلى أنّ صفات الصوت تؤثر في دلالة الكلمة أيضا كما رأى علماء العربية قديما وحديثا أنّ حركات الإعراب تشارك في توضيح دلالة التركيب².

والظاهر أنّه لا يمكن إغفال ما للوحدات الصوتية والصرفية والنحوية من أثر في الدلالة ولكنها ليست وحدات مستقلة كالكلمات، وكذلك أنّ بعض العناصر الصوتية التي تصاحب أداء الجملة وقد لا تصاحبها، ومع ذلك فهي في نظرنا خادمة لها ومؤيدة، فالأثر الصوتي لا يمكنه بأي حال من الأحوال أداء دلالة الكلمة، ولكن الوقوف عليه يزيد في وضوح ما يكون غامضا ومبهما أحيانا، وقد يدعم معنى على آخر خاصة إذا طال الكلام، لأنّ الكلام إذا طال احتمل أكثر من معنى.

¹ - بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز في الخطاب القرآني، ص: 66.

² - محمود عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 06.

وفي هذا بيان لتطافر مستويات اللغة بعضها ببعض لتؤدي اللغة وظائفها كاملة وتحقق مقاصد اللغة في التواصل والتعبير وغيرها من وظائف.

ولقد ترك علماء العربية تراثاً في كافة فروع اللغة، وربطوا بين هذه الفروع في دراساتهم، فعلم الأصوات يشارك علم الصرف في بنية الكلمة ويدخل هذان الفرعان في تركيب الجملة، كما قاموا بتحليل مفرداتها وبحثوا في العلاقة التي تربط بين مفردات التركيب¹.

ولم يكن اهتمام القدماء منصباً فقط على دراسة النحو كقواعد شكلية تُنظَّم عليها الكلمات شكلاً فحسب، أو تُوظَّف الكلمات توظيفاً نحوياً مجرداً من الدلالة، بل امتد هدف النحويين إلى مجال أوسع تجاوز الشكل والوظيفة النمطية للفظ في التركيب ... وقاموا بتفكيك الجمل إلى وحدات دلالية، فبحثوا في الدلالة الزمنية، والجنس، والعدد، وبحثوا وظائف وحدات التركيب مثل: الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، كما بحثوا دلالة الكلمة المفردة من الناحية الصرفية، وامتدَّ هذا إلى الوحدات الصغرى ذات الدلالة، وهي حروف المعاني التي تؤدي وظائف دلالية في التركيب، مثل حروف المضارعة وياء النسبة وحروف الزيادة وأثرها في المعنى².

فلم يبق النحو مجرد تصحيح وتصويب للخطأ ودرء للحن عن اللغة العربية كما بدأ في أول الأمر، بل صار دراسة نقدية للغة؛ وبواسطته يتوصل إلى فهم الكلام.

¹ - عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 07.

² - عكاشة، المرجع نفسه، ص: 08.

2- علاقة علم الدلالة بفروع علوم اللغة

يعد علم الدلالة من أهم فروع علم اللغة وذلك انطلاقاً من مقولة: « أن دراسة الدلالة هي قِمة التحليل اللغوي وهدفه النهائي، إذ الغاية من اللغة هي الاتصال والتّفاهم، ودون دراسة المعنى يصبح التحليل اللّغوي لغواً لا طائل من ورائه »¹، فاللغة موضوع علم اللغة، واللغة وضعت للتعبير أو (الدلالة) عمّا في نفس متكلميها، وكل الجوانب اللغوية الأخرى هدفها تبيين المعنى على نسق واضح سهل الفهم، وجميع فروع اللغة تشارك في الدلالة ولا يمكن الفصل بينها وبين علم الدلالة²، وسنذكر علاقة علم الدلالة بعلمي النحو والصوتيات فقط تمثيلاً مع حاجة الموضوع.

فالحديث عن موقع الدلالة في علم اللغة، نذكر يقود إلى اعتماد أنموذج لساني يأتي فيه علم الدلالة من جانب وعلم الأصوات من جانب آخر، أمّا النحو فإنّه يشغل موقعا وسطا بينهما.

أ- علاقته بعلم الأصوات (الصوتيات): مجال "علم الأصوات " دراسة الصوت اللغوي، والصوت جزء من بنية الكلمة، واختلاف صوت واحد في كلمتين متشابهتين يؤثر في اختلاف المعنى، فالكلمات اللائي يقع بينهما اختلاف في صوت واحد تختلف دلالتهم، مثل: حارّ، ضارّ، سارّ. واختلاف النبر في كلمة واحدة يؤثر في معناها، وكذلك اختلاف التنغيم³.

ب- علاقته بعلم النحو: لعلم النحو جانبان جانب صرفي وجانب دلالي، الجانب الصرفي يبحث في صيغة الكلمة، والدلالي يبحث عن معنى صيغة الكلمة، فالكلمة تُوظّف في التركيب باعتبار صيغتها ودلالاتها، ويأتي ترتيبها في الجملة لمعنى خاص يراد بها في موضعها، ويختلف باختلاف

¹ - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 39

² - عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 09.

³ - عكاشة، المرجع نفسه، ص: 09.

وظيفتها التركيبية، ويدخل هذا النوع عند بعض العلماء تحت "علم دلالة الجملة " أو " علم الدلالة التركيبي " أو " علم الدلالة النحوي " ¹.

يرى بعض الدارسين أنّ الأبنية النحوية في ذاتها وبقطع النظر عن الإنجاز قادرة على توليد الدلالة، وأنّ الدلالة الحاصلة من الإنجاز مؤصلة في البنية النحوية المجردة ².

ويرى الأستاذ رجب عبد الجواد إبراهيم أنّ الدلالة فرع عن النحو لأنّ « جملةً مثل: " خرج محمد من المنزل صباحا بغير إفطار"، هذه الجملة تمثل أمرين: معنى تاما، وعلاقات نحوية سليمة، وأمّا لو قلنا: " من خرج إفطار بغير صباحا المنزل محمد"، فإنّ هذه الجملة لا تنبئ عن معنى، لكنها بمجرد أن ترتب ترتيبا نحويا سليما، يوضع فيه الفعل مجاورا للفاعل وحرف الجر لصيقا للمجرور، هذه الكلمات ما إن يتحقق لها سلامة النحو حتى يأتي بالضرورة المعنى واضحا، ولولا النحو ما عرفنا المراد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾

[فاطر، الآية 28]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ ﴾ [سورة البقرة،

الآية 124]، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ۚ ﴾ [سورة التوبة، الآية

03]، إلخ، وكل هذا يؤكد لنا الصلة القوية التي تربط بين النحو والدلالة ³، وهذا الذي نسميه

¹ - عكاشة، التحليل اللغوي ، ص: 16.

² - شكري السعدي، الحدث في اللغة العربية " بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية "، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تونس، جامعة منوبة، (2006)، ص: 98.

³ - رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (2001 م)، ص: 18.

تضافر مستويات اللغة، وليس النحو والدلالة فحسب بل الأصوات والمفردات بصيغها. لأنّ اللغة كيان واحد تتشابه عناصره وأركانه لتؤدي اللغة وظائفها.

فالجملّة يمكن أن تكون صحيحة قواعديا أو نحويا لكن خاطئة دلاليا. وقد مثل ذلك "جون لاينز" بقوله: يشرب الولد الجبن، يأكل الولد الحليب. الجملتان صحيحتان نحويا، فيشرب فعل ماض، و"الولد" مسند إليه أو فاعل، و"الجبن" مفعول به، والشئ نفسه ينطبق على الجملّة الثانية، ولكن هل هذا المعنى مقبول؟ هل أدى وظيفة دلالية؟ أبدا. ومثلها كتب الخروف الدرس. الجملّة صحيحة من حيث البناء ومن حيث الحركات الإعرابية (أي من حيث الوظائف) لكن من حيث الدلالة الجملّة خاطئة، لأنّها خرجت عن منطق اللغة فالنحو والدلالة مترابطان¹. وقد نبّه سيبويه على ذلك في نحو قولك: " آتيك أمس..." وهذا ما جعل النحاة يربطون الكلام بشرط الفائدة " فائدة المعنى " وعليه ليس كل جملة كلاما مفيدا.

3- تضافر مستويات اللغة

إنّ التداخلات بين مختلف فروع علم اللغة في الدرس اللغوي تؤكد أنّ مستويات اللغة تخضع لكيان واحد لا يمكن الفصل بين محتوياته وأنّ هذه التقسيمات من صنع العلماء وليست من صنع اللغة التي تُعد بناءً واحداً متماسكا². ولكنّ هذه التقسيمات استدعتها الضرورة العلمية البحتة من أجل فهم الظواهر اللغوية، كل ظاهرة على حده (الصوتية، الصرفية، النحوية، وغيرها)، لنصل إلى فهم الظاهرة اللغوية عموما إلى حدّ ما، لأنّ الظاهرة اللغوية ظاهرة إنسانية اجتماعية معقدة جدّا.

¹ - نور الهدى لوشن، علم الدلالة " دراسة وتطبيق "، الأزاريطه، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (2006)، ص: 86.

² - عكاشة، التحليل اللغوي ، ص: 16.

وليس من شك في أنّ الجملة لا يمكن أن تُفرَّغَ وظيفياً ممّا لها من معانٍ ودلالات، ومقتضى هذا أنّ الإحاطة بنُظم الجملة وقوانينها تتطلب وعياً بالأصوات وخصائصها، وعلماً بالكلمات وقواعدها، وبصراً بما في المعجم اللغوي من معانٍ، وفطنة لما في الأساليب من دلالات. أي أنّ النحو يستدعي بالضرورة اتصالاً بالعلوم التي تعرض بالبحث، لمبنى اللغة ومعناها، ولكن هذا الاتصال لا ينبغي أن يسلمنا إلى القول باتحاد وظائفها، أو تجاهل الفروق الأساسية بينها¹.

وقد نقل صبحي الصالح ميل علماء العرب إلى الاقتناع بوجود التناسب بين اللفظ ومدلوله، في حالتي البساطة والتركيب، وطوري النشأة والتوليد، وصورتَي الذاتية والاكتساب². ثم بيّن أنّ فهم دلالة الألفاظ على هذه الصورة يستوجب التفريق بوضوح بين القيمة التعبيرية الذاتية من نحو، والمكتسبة من نحو آخر، في كل من الحرف البسيط، والأصل الثنائي، والبناء الثلاثي، والصيغ المزيّدة على الأصول في استعمالها الوضعي الأول. ليصل إلى أنّ لكل لفظ نشأة وميلاداً، وأنّ في كل لفظ اشتقاقاً وتوليداً، وأنّ المناسبة الذاتية لا تلتصق إلّا في اللفظ في نشأته الأولى، وأنّ هذه المناسبة فيما جدد الاستعمال من مدلولات ذاك اللفظ إنّما تُحمل حملاً على المعنى الأصل الأقدم. ولا يخفى حينئذٍ على الباحث اللغوي أنّ المناسبة الأخيرة لم تنشأ مع اللفظ ولم تحضر ميلاده، بل اكتسبت إحياءها ودلالاتها من كثرة الاستعمال³.

¹ - علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي، ط: 01، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، (1428هـ/ 2007م)، ص: 14.

² - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط: 10، بيروت، دار العلم للملايين (يوليو 1983م)، ص: 142.

³ - صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص: 169.

4- أنواع الدلالة

يرى (فيرث) أنَّ المعنى موجود حتى على المستوى الصوتي، وهو في هذا يعتمد على نظرية تقول إنَّ تمييز فرد من أفراد مجموعة عن سواه يعني تحديد مدلوله، و " التاء " غير " الهاء "، و " القاف " غير " الكاف " لما بين كل فرد من أفراد هاتين المقابلتين من وجوه شبه ووجوه اختلاف تميز واحدا منها عن الآخر. وهذا التمييز في حد ذاته دلالة على مستوى هذه المقارنة، وتوجد على المستوى الصرفي عناصر الدلالة أيضا، فالصرف مجموعة من الأصوات ذات الدلالة، والعلاقة النحوية تتضمن دلالة كذلك، أما الدلالة القاموسية فأوضح من أن تعرف¹.

فقد قسمت أنواع الدلالة: إلى دلالة صوتية، ودلالة صرفية، ودلالة نحوية (تركيبية)، ودلالة معجمية، ودلالة مركزية (دلالة أساسية)، ودلالة هامشية، أو دلالة ثانوية، ودلالة سياقية ... إلخ². وتقوم العملية الدلالية على ثلاثة تصورات لطبيعة المعنى ومكمن الدلالة: أولها التصور الذي يقرن الدلالة بالخارج، وثانيها التصور الذي يربط بينها وبين التمثل الذهني، وثالثها التصور الذي يقول بكونها في الأبنية النحوية المجردة البعيدة عن المظاهر الملموسة والإنجازية في اللغة³. أما التصوران الأول والثاني فمن شأن البحث الدلالي المحض، أما التصور الثالث فهو الذي يعنينا بشكل خاص في هذا الموضوع وهو المتعلق بكمون الدلالة في البنى النحوية المجردة.

¹ - عبد الرحمن أيوب، التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع: 10 م 3، (1983 م)، ص: 108، 109.

² - تجب الإشارة هنا إلى اختلاف العلماء في هذه المسألة بين القدماء والمحدثين، واختلافه أيضا حتى في اعتبارات التقسيم، وقد سميت: أنواع الدلالة، وأصناف الدلالة، أقسام الدلالة، وجوه الدلالة. ينظر: نور الهدى لوشن، علم الدلالة (دراسة وتطبيق)، ص: [38 - 41]، وينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ط: 02، إريد-الأردن، عالم الكتب الحديث، (1432 هـ / 2011 م)، ص: 176 وما بعدها.

³ - السعدي، الحدث في اللغة العربية، ص: 95.

هذا التصور الذي يقوم على اعتبار أنّ أقسام الكلام والبنى النحوية عموماً تعكس تمثلاً ذهنياً مخصوصاً وتقترب به تلك الصيغ اللغوية... واللغة لا تنقل الخارج خاماً وإنما تنقله بعد أن تفعل فيه فعلها بالتغيير والتحوير، وبعد أن تصوغ التجربة في قوالب تعكسها بناها النحوية وتتفاوت في تصويرها لعناصر تلك التجربة¹. وسيكون تركيزنا على الدلالة النحوية، والصوتية، والصرفية لارتباطها بالموضوع أكثر من غيرها.

- **الدلالة النحوية:** يقصد منها الدلالة التي تكتسبها الجملة، أو الجمل عن طريق القواعد النحوية القاضية بترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعنى المراد². أي أنّ تركيب الكلام يكون مناسباً لترتيب المعاني المقصودة من المتكلم. لأنّ تغيير ترتيب الألفاظ إمّا أن يؤدي إلى فساد المعنى إذا كان مخالفاً لقواعد ونظم اللغة، وإمّا أن يؤدي إلى تغيير في المعنى، ويظهر ذلك جلياً في مسألة التقديم والتأخير، أو الحذف اللذان سيأتي بيانهما.

وتسمى كذلك **دلالة الجملة والدلالة التركيبية**، وتدخل الدلالة التركيبية حديثاً تحت ما يطلق عليه "علم دلالة الجملة" أو "علم الدلالة التركيبية" ويعنى ببيان معنى الجملة أو العبارة، وقد بدأ بحث دلالة الجملة مواكبا لوضع علم النحو العربي، ويؤكد هذا ما روي من أسباب نشأة النحو لا سيما ما تعلّق بقضية اللحن ومدى إفساده للمعنى³. وقصة أبي الأسود معروفة، فعندما عرف مقصد ابنته بقولها "ما أحسن السماء" صحح لها. وكذلك ما روي من لحن وقعت في قراءة القرآن الكريم في زمن الصحابة رضي الله عنهم واستنكارهم لها لأنّها تفسد المعنى.

¹ - السعدي، المرجع السابق، ص: 98.

² - الرديني محمد علي عبد الكريم، فصول في علم اللغة العام، ط: 01، بيروت، عالم الكتب، (1423هـ / 2002)، ص: 254.

³ - عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 119.

والنحو يقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وبيان وظائفها. إذ أنه وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي، والدلالة هي التي تبرز الاختلاف بين التراكيب المختلفة¹. وتعرّف الدلالة التركيبية بأنها: « الدلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمد من ترتيب وحداته على نحو يوافق القواعد »²، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى النحوي الدلالي³. فالتفاعل بين الكلمات، ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معاً، فبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأثيري⁴.

والمعنى هو محصلة التفاعل الدلالي بين معنى اللفظ من ناحية، ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى، أما الغرض فهو الفكرة العامة أو الفكرة الخام قبل أن تصاغ في أسلوب بعينه والأغراض هي المعاني التي وصفها الجاحظ بأنها " مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي"⁵.

- الدلالة الصرفية: تقوم هذه الدلالة على ما تؤديه الأوزان الصرفية من معان⁶.

¹ - عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 123.

² - محمد حبص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة، (1992م)، ص: 67، 68.

³ - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي)، ط: 01، القاهرة، دار الشروق، (2000م)، ص: 84.

⁴ - عكاشة، المرجع نفسه، ص: 125.

⁵ - نصر حامد أبو زيد، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني - قراءة في ضوء الأسلوبية -، فصول " مجلة النقد الأدبي " عدد الأسلوبية، م 5، ع: 01 سنة (1984م)، ص: 19، والجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، (1412هـ / 1992م)، 3 / 132.

⁶ - عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع: 26 س 4 مارس (1988م)، ص: 80.

أو هي: ما تدل عليه بعض الصيغ الصرفية للأفعال أو الأسماء¹، ففي العربية نجد صيغ الأفعال الثلاثية، الماضي والمضارع والأمر تدل على الحدث وزمنه، والمزيد فيها والتوكيد واللواحق الأخرى كثيرا ما ترتبط فيها بمعنى، من ذلك تضعيف العين في "فَعَلَ" فإنه يدل على التكثير غالبا، ومنها زيادة "الألف والسين والتاء" في "استفعل" للدلالة على الطلب غالبا. وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بتنوعها، كأسماء الفاعلين، والمفعولين، وصيغ المبالغة، وأسماء الزمان والمكان، والتصغير والنسب، والجمع، فلكل منها معنى يؤديه²... إلخ. ومن أمثلتها التفريق بين صيغتي "مَفْعَل" و"مِفعَل" إذ جعلوا الصيغة بفتح الميم تدل على الحدث كما تدل على الثبات أو المكان، وبالمقابل جعلوا الصيغة بكسر الميم تدل على اسم الآلة غير الثابت، يقول ابن جني: «قوله للسلّم مِرْقاة وللدرجة مَرَقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم مما ينقل ويعتمد عليه به كالمطرقة والمئزر والمنجل، وفتحة الميم "مَرَقاة" تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة»³.

- **الدلالة الصوتية:** يراد بها مقابلة أصوات الألفاظ، أو بعض حروفها، أو صورتها اللفظية ممّا يشاكل معناها، ففي العربية تتمثل مقابلة أصوات اللفظ المشاكل للمعنى في الكلمات الموضوعية كحكاية الأصوات، مثل قهقهة (حكاية صوت الضحك)، وغاق (حكاية صوت الغراب). واكتشف العلماء في طائفة من الألفاظ العربية صلة بينها وبين معانيها، وذهبوا إلى أنّ العربي بطبيعته كان يربط بين

¹ - الرديني، فصول في علم اللغة، ص: 253.

² - عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، مطبعة الجلاوي، (1406هـ / 1986م)، ص: 200.

³ - ابن جني، الخصائص، 3/ 100، 101.

الصوت والمعنى، فيختار لكل لفظ حرفاً ذا صفة تشاكل معناه وتناسبه من حيث القوة والضعف ومن ذلك كلمتا (القضم ، والخضم) فكلاهما للأكل واختلفتا في حرف واحد¹.

ونقل صبحي الصالح ما لاحظته علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها، وما لَمَحُوهُ في الحرف العربي من القيمة التعبيرية الموحية. إذ لم يعنهم من كل حرف أنّه صوت، وإنّما عناهم من صوت هذا الحرف أنّه معبّر عن غرض، وأنّ الكلمة العربية مركبة من هذه المادة الصوتية التي يمكن حلّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوال المعبرة، فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص ما دام يستقل بإحداث صوت معين. وكل حرف له ظل وإشعاع، إذ كان لكل حرف صدى وإيقاع. وإثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف في كلمة، كإثبات هذه القيمة نفسها للصوت المركب وهو ثنائي لا أكثر، أو ثنائي ألحق به حرف أو أكثر، أو ثلاثي مجرد ومزید، أو رباعي منحوت، أو خماسي أو سداسي على طريقة العرب مشتق أو مقيس².

ونظم الحروف داخل الكلمات يعطي إيقاعات موسيقية مختلفة، تقول نور الهدى لوشن: « والحروف في اللغة ذات وقع موسيقي يختلف من حرف إلى آخر ومن تركيب إلى آخر، وعند نظم هذه الحروف داخل الكلمة، ثم نظم الكلمة في تركيب لغوي معين تنشأ عنها القيمة التعبيرية للغرض بأكمله »³.

والقول بدلالة الأصوات على معانيها ليس معناه نفي وردّ القاعدة اللسانية المشهورة في الدراسات اللغوية الحديثة القائلة باعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول، وأنّ العلاقة خالية من أي صلة

¹ - الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص: 253.

² - صبحي الصالح، المرجع السابق، ص: 142.

³ - نور الهدى لوشن، علم الدلالة، ص: 82.

طبيعية. غير أنّ هناك على الأقل بعض الألفاظ التي تثبت عكس ذلك، وهي تدل دلالة تامة على معانيها، كالألفاظ الدالة على الأصوات الطبيعية مثلاً، كالخبر، والفحيح ...، أو كالألفاظ الدالة على أفعال الإنسان مثل: رشف، مصّ، سعل¹.

- **الدلالة المعجمية:** هي الدلالة الأساسية التي تكتسبها الألفاظ عن طريق الوضع اللغوي، وتسمى الدلالة الاجتماعية، وقد تكفّلت معجمات اللغة ببيان هذه الدلالة، ففيها بيان معاني الألفاظ العربية، المولدة والمصنوعة والدخيلة²، وتساعد كذلك هذه الدلال في رصد وبيان التطور الدلالي الحاصل للألفاظ.

¹ - ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي، ص: 19، 20، ونور الهدى لوشن، علم الدلالة، ص: 81.

² - الرديني، فصول في علم اللغة، ص: 255.

المبحث الثالث: مفهوم المناسبة وفائدتها وأنواعها

إنّ التناسب مبدأ عام تحرص عليه اللغة، وتحققه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وهذا التناسب الذي تضمّ اللغة العربية بمخالفته قد يكون تقاربا بين الأصوات والمقاطع الصوتية، وقد يصل إلى التماثل ولكن بقدر يسير، لأنّ اللغة كما تكره التنافر تكره أيضا التماثل، وبخاصة إذا تعارض مع أمن اللبس أو التخفيف الذي يعد غاية من الغايات التي تصبو إليها اللغة¹.

وقد بيّن تمام حسان وسطية اللغة العربية بين التنافر والتماثل بقوله : « فأما كراهية التنافر فلاّته ينافي الذوق العربي، وأما كراهية التماثل فلاّته يؤدي إلى اللبس »².

إذا فاللغة حينما تتجه إلى المناسبة ترقب بعينها ما ينتج من خفة أو ثقل، وتخشى أن تهتك ستار أمن اللبس، كما تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر هي بها، وما ذلك إلّا لأنّ اللغة كائن اجتماعي يتفاعل مع العوامل الاجتماعية المحيطة به³.

والإشارة هنا إلى العوامل الاجتماعية هو ما نسميه السياق الاجتماعي وهو نوع من أنواع السياقات المختلفة التي لها أثر في توجيه الدلالة وبيانها .

¹ - ماهر عباس جلال، نظرية المناسبة الصوتية، ط : 02، كلية دار العلوم - جامعة الفيوم (1430هـ/2009م)، ص : 19، 20.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م)، ص: 264، 265.

³ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط: 04، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، (1990م)، ص: 230.

1- مفهوم المناسبة

لنتناول مفهوم المناسبة لابد من الوقوف على معاني المناسبة لغة - وذاك دأب الدارسين - ثم إننا وجدنا جملة من المصطلحات لها علاقة بالمناسبة فوجب الوقوف عليها كذلك لنصل في الأخير إلى مفهوم المناسبة في اصطلاح النحاة.

أ- **المناسبة في اللغة:** المشاكلة، جاء في لسان العرب: « تقول ليس بينهما مناسبة أي مشاكلة »¹، وهو ما قاله أيضا صاحب القاموس المحيط²، و معناها كذلك المقاربة كما ورد في تاج العروس « المناسبة المشاكلة، يقال: بين الشيئين مناسبة وتناسب أي مشاكلة وتشاكل وكذا قولهم لا نسبة بينهما وبينهما نسبة قريبة »³. وعند الزركشي: « المناسبة في اللغة: المقاربة، وفلان يناسب فلانا أي يقرب منه ويشاكله، ومنه النسب: الذي هو القريب المتصل كالأخوين وابن العم ونحوه وإن كانا متناسبين بمعنى رابط بينهما وهو القرابة »⁴، وفي المصباح المنير: « المناسب: القريب، وبينهما مناسبة، وهذا يناسب هذا أي يقاربه شَبها »⁵، وفي المعجم الوسيط: « ناسب فلانا: شَرَكه في نسبه وشاكله، يقال بينهما مناسبة، ويقال ناسب الأمر أو الشيء فلانا: لاءمه ووافق مزاجه ... وتناسب الشيئان: تشاكلا

¹ ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأتصاري الإفريقي) لسان العرب، ط: 03، بيروت، دار صادر (1414 هـ)، مادة (نسب)، 1/ 756

² الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط: 02، مؤسسة الرسالة، (1407 هـ / 1987 م)، مادة (نسب)، 1/ 131.

³ الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت مطبعة حكومة الكويت، (1385 هـ / 1965 م)، مادة (نسب)، 1/ 265.

⁴ الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 01، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (1376 هـ / 1957 م)، 1/ 61.

⁵ الفيومي (أحمد بن محمد بن علي الفيومي)، المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط: 02، مصر، دار المعارف، (1407 هـ / 1987 م)، ص: 602.

... والتناسب التشابه¹. فالمناسبة لغة تعني: المشاكلة والمقاربة والملاءمة، والتناسب يعني: التوافق والتشابه.

ب- مصطلحات لها علاقة بمصطلح المناسبة

- **المشاكلة أو التشاكل:** قال الأزهري: « في فلان شبه من أبيه وشكل وأشكله وشكله وشاكل ومشاكلة ... الشكل: المثل، تقول: هذا على شكل هذا، أي: على مثاله، وفلان شكل فلان أي: مثله في حالاته ...، وقال شمر: الشكلة الحمرة تختلط بالبياض، وهذا شيء أشكل، ومنه قيل للأمر المشتبه مُشكل ... وقال ابن الأنباري: أشكل عليّ الأمر أي اختلط²، وقال ابن فارس: « الشين والكاف واللام معظم بابيه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا أي مثله، ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا³، وفي لسان العرب: « الشَّكل بالفتح: الشبه والمثل، والجمع أشكال وشكول، وقد تشاكل الشينان، وشاكل كل واحد منهما صاحبه ... وهذا أشكل بهذا أي أشبه، والمشاكلة - الموافقة، والتشاكل مثله. وأشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال ملتبسة ... والمشاكل من الأمور: ما وافق فاعله ونظيره⁴. »

ومن ملاحظة هذه التعريفات نقول: **المشاكلة تعني: المشابهة، والمماثلة، والموافقة، ويرى** ماهر عباس أنّ المشاكلة بين شيئين قد تعني وجود تشابه فقط بينهما، أو وجود مماثلة وموافقة تامة

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط: 04، مكتبة الشروق الدولية (1425هـ / 2004م)، 953/2.
² - الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: 01 بيروت، دار إحياء التراث العربي، (2001م)، 10 / 14 - 16.
³ - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي)، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ - 1979م)، 3 / 204.
⁴ - ابن منظور، لسان العرب، 11 / 356، 357، 359.

تصل إلى درجة حدوث لبس واختلاط بينهما، وأنها تختلف عن المجانسة في أنها لا تكون بين شيئين من نوع واحد في حين أنّ المجانسة تكون بين شيئين من نوع واحد أو من نوعين مختلفين¹.

- **المماثلة:** المماثلة لغة: مصدر لـ "ماثل" الذي هو من الجذر "مثل" وهذه المادة في المعاجم اللغوية العربية تدور حول معنى المشابهة والتوافق بين الأشياء، ففي تهذيب اللغة: «قال الليث: المثل الشيء الذي يضرب مثلاً فيُجعل مثله ... وأبو عبيدة عن الفراء، يقال: مَثَلٌ، ومَثَلٌ، وشَبَهٌ وشَبَهٌ، بمعنى واحد ... والمثال: ما جعل مثلاً... مثَّلت الشيء بالشيء إذا قدرته على قدره. ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيهاً به ... ويقال: امتثلت مثال فلان، أي: احتذيت حذوه، وسلكت طريقه»².

ونقل الزبيدي أنّ المماثلة تعني المساواة إلّا أنّ ثمة فرقاً بينهما، يقول: «قال ابن برّي: الفرق بين المماثلة والمساواة أنّ المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين، لأنّ التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص، وأمّا المماثلة فلا تكون إلّا في المتفقين، تقول: نحوه كنحوه، وفقهه كفضهه، ولونه كلونه، وطعمه كطعمه، فإذا قيل: هو مثله على الإطلاق، فمعناه، أنّه يسدّ مسدّه، وإذا قيل هو مثله في كذا فهو مساو له في جهة دون جهة»³.

وبخلاصة هذه التعريفات للمماثلة أنّها تعني: المساواة بين المتفقين في الجنس لا المختلفين، وأنّ المماثلة بين الأشياء قد تكون في وجه من الوجوه أو أكثر أو في جميع الوجوه بحيث يحل بعض

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 27، 28.

² - الأزهرى، تهذيب اللغة، 15/ 70، 72، 73.

³ - الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس الجزء الثلاثون، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ود. خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي (سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت)، (1419هـ / 1998م)، 30 / 380.

هذه التمثيلات محل الأخرى ويسدّ مسدّها¹. أمّا المماثلة في اصطلاح علم الأصوات، فهي: تأثر

الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام².

وعرّفها بعض اللغويين المحدثين من غير العرب بأنّها عبارة عن « التعديلات التكيّفية

للصوت بسبب مجاورته - ولا نقول ملاصقته - لأصوات أخرى. أو هي: تحول الفونيمات المختلفة

إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئياً أو كلياً³. وأمّا عن سببها والدافع الأساس في الميل إلى المماثلة أو

المخالفة هو الاقتصاد في الجهد⁴.

- المساواة: المساواة لغة، جاء في لسان العرب « سواء الشيء مثله ... وسوّيته به ساويت بينهما

... وهذا لا يساوي هذا أي لا يعادله ... ويقال: ساوى الشيء الشيء إذا عادله⁵.

ولأبي البقاء الكفوي تحديد لمعاني هذه المصطلحات وللعلاقات التي تعبّر عنها، يقول:

« وفي النوع: مماثلة كاتفاق زيد وعمرو في الإنسانية، وفي الخاصّة: مشكلة كاتفاق العناصر الأربعة

في الكرية، وفي الكيف: مشابهة كاتفاق الإنسان والحجر في السواد، وفي الكمّ: مُساواة كاتفاق ذراع

من خشب وذراع من ثوب في الطول، وفي الأطراف: مُطابّقة كاتفاق الأجانب في الأطراف، وفي

الإضافة: مُناسبة كاتفاق زيد وعمرو في بنوة بكر، وفي الوّضع المخصّوص: موازنة وهو أنّ لا يَخْتَلَف

¹ - ماهر عباس، المرجع السابق، ص: 30.

² - صلاح الدين محمد قباوة، وأحمد طه حسنين سلطان، دراسات في علم الأصوات اللغوية، ط: 02، القاهرة، جامعة الأزهر، (1430هـ/2009م)، ص: 161

³ - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ط: 04، عالم الكتب، (1427هـ/2006م)، ص: 378.

⁴ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (2010)، ص: 231.

⁵ - ابن منظور، لسان العرب، "سوا"، 408/14، 410.

البُعد بينهما كسطح كل واحدٍ من الأفلاك»¹. والجامع بين مختلف المعاني الاتفاق أو الموافقة من جهة ما.

- **النسق أو التناسق:** في تهذيب اللغة «النَّسَق: من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد، عامٌ في الأشياء، وقد نَسَقْتُهُ تنسيقاً، ويخَفَّفُ فيقال نَسَقْتُهُ نسقاً، ويقالُ انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسقت، وحروف العطف يسميها النحويون حروف النسق لأنَّ الشَّيء إذا عطفته على شيء صار نظاماً واحداً»²، فالنسق أو التناسق بين الأشياء إذن يعني أن يكون هناك نظام واحد يجمعها، كالسجع فيقال في الكلام المسجوع الفواصل: نسق، ولذا فإنَّ المفسرين وعلماء اللغة العربية أطلقوا أحياناً على تناسب الفواصل القرآنية لفظ تناسق الفواصل³. ومنها ما ذكره أبو حيان الأندلسي في تفسيره "لِإِنْتِظَامِ الْآيِ فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ"، قال: "لأنَّ الكلام في نَسَقٍ واحدٍ من خطابِ مُوسَى لقومه، وهو معطوف على ما قبله"، وقال: "والأظهرُ من نَسَقِ الْآيَاتِ أَنَّهُ خِطَابٌ لِلْكَفَّارِ"⁴.

ج- المناسبة في اصطلاح النحاة

أمّا في الاصطلاح النحوي فلم نجد مفهوماً واضحاً ومحددًا لـ "المناسبة" عند اللغويين والنحاة القدامى، إلّا أنّها في استعمالهم تأتي بمعنى **موافقة لفظ للفظ في الحكم لما بينهما من التجانس أو التشابه أو التجاور**.

¹ - الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي)، الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص: 38.

² - الأزهري، تهذيب اللغة، 8/ 313.

³ - ماهر عباس، المرجع السابق، ص: 31.

⁴ - أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي)، تفسير البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر (1420 هـ)، 4/ 216، 1/ 240، 4/ 216، 4/ 534، على التوالي.

غير أننا نجد " الزركشي " أشار إلى شيء من الاستعمال العلمي للفظ " المناسبة " في قوله:
 « ومنه المناسبة في العلة في باب القياس، الوصف المقارب للحكم لأتة إذا حصلت مقارنته له ظن
 عند وجود ذلك الوصف وجود الحكم ولهذا قيل المناسبة أمر معقول إذا عرض على العقول تلقته
 بالقبول »¹.

ولحازم القرطاجني كلام يفيد في الوصول إلى تحديد مفهوم المناسبة، وذلك عند حديثه عن
 أثر الوضع في الكلام بناءً على أن القصد من الكلام هو إحداث أثر في المتلقي، ولا يكون الكلام
 مؤثراً إلا إذا وضع وضعاً لائقاً، يقول: « إنما الوضع المؤثر وضع الشيء الموضع اللائق به، وذلك
 يكون بالتوافق بين الألفاظ والمعاني والأغراض من جهة ما يكون بعضها في موضعه من الكلام
 متعلقاً ومقترباً بما يجانسه ويناسبه ويلائمه من ذلك. والوضع الذي لا يؤثر يكون بالتباين بين
 الألفاظ والمعاني والأغراض من جهة ما يكون بعضها في موضعه من الكلام متعلقاً ومقترباً بما
 يناقضه ويدافعه وينافره »².

فالمناسبة إذاً توافق وانسجام صوتي ودلالي في الكلام، وخلافها تناقض وتنافر وهذا ما
 يفسر الأثر الصوتي والأثر الدلالي في الكلام وهو ما يستوجب تأثيراً في المتلقي.

والمقصود بالمناسبة الصوتية أو الدلالية المقاربة أو المشاكلة، أو ذلك الارتباط الذي يكون
 بين الألفاظ والجمل من حيث البنية الصوتية، أو الدلالة وذلك ما يكون بين المعاني الكلية الحاصلة

¹ - الزركشي، البرهان، 61/1.

² - حازم القرطاجني (أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن الأوسي)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد
 الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية ، (1964)، ص: 153.

من التأليف، أو هي وضع الكلام موضعه اللائق له فيحقق الانسجام والتوافق بين الألفاظ والسياقات التي ترد فيها من حيث الشكل والمعنى.

2- فائدة المناسبة

فائدة المناسبة هي: « ربط الكلام بعضه ببعض من جهة الألفاظ أو المعاني أو من جهتهما جميعا بحيث لا نستطيع أن نستبدل أجزاء أخرى من الكلام بأجزائه الموجودة فيه أو تغيير وضعه الذي جاء عليه، وإن حدث ذلك تنافر الكلام شكلاً ومعنى¹ ».

وعدم القدرة على تغيير أجزاء الكلام أو استبدالها دليل على قوة الارتباط الذي يُنتج ذلك التناسب والانسجام بين أجزاء الكلام، على الرغم من أنّ اللغة تتيح جملة من الإمكانيات للتعبير عن الأغراض، إلاّ أنّه لأجل ذلك التوافق والتناسب الصوتي والدلالي يكون الاختصار على بناء دون آخر أو تركيب دون آخر.

فهي إذاً كما عبّر عنه مصطفى شعبان: « جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم، المتلائم الأجزاء...»²، فحسن التأليف يكون في التناسب والانسجام بين جميع أجزائه وقد شبهه بالبناء المحكم المتلائم الأجزاء، فلم يكتف بالإحكام لأنّ البناء قد يكون محكما ولكن ليس جميلا يفتقد إلى التناسق والانسجام بين أجزائه، فذلك الكلام ينبغي أن يكون منسجم الأجزاء متوافقا بين ألفاظه ومعانيه ومقاصده وأغراضه.

¹ - مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن "دراسة لغوية أسلوبية للعلاقات بين اللفظ والسياق اللغوي"، ط: 01

الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (2007 م)، ص: 37.

² - مصطفى شعبان، المرجع السابق، ص: 38.

ونقل السيوطي كلاماً لابن الضائع يؤكد على ضرورة المناسبة في العربية فقال: « اعلم أنّ المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول »¹. وعلق عليه بقوله: « وما دام الأمر كذلك يجب علينا أن نراعي في التحليل اللغوي مقتضيات اللغة الانفعالية، وأن نتجنب قدر المستطاع منطقة هذه الأساليب، لأنّ مثل هذا العمل إن كان فيه صلاح للغة فإنّ فيه تضحية ووأداً للمعاني والأحاسيس التي نريد أن ننقلها من خلال اللغة التي لا تزيد على كونها وسيلة التفاهم وأداة التعبير »².

وبقي أن أشير إلى أنّني قد آثرت مصطلح المناسبة على المصطلحات المذكورة لأنّ المناسبة أعم وأدق من بقية المصطلحات، فالمماثلة مثلاً اقتصر استعمالها على ضرب من المناسبة الصوتية، وأمّا المشاكلة فغالبا ما ينصرف معناها إلى المشابهة في الشكل، وأمّا المجانسة والتناسق والموافقة فهي كلها من معاني المناسبة مع اختلاف يسير في معاني هاشمية، ثمّ إنّ مصطلح المناسبة هو الوارد عند النحاة والمقصود بالدراسة.

3- أنواع المناسبة

وهنا سنذكر أشهر أنواع المناسبة التي استخلصها الدارسون والباحثون في تجليات المناسبة في الكلام. مع اختلاف في التسميات عند بعضهم.

¹ - السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1394هـ / 1974 م)، 3 / 339.

² - السيوطي، الإتيقان، 296/3.

- **المناسبة النحوية:** المقصود بها تلك المناسبة التي تحرص على اتساق التراكيب اللغوية (النحوية) والمحافظة على النظام اللغوي بشكل عام¹. ولا تتأتى المناسبة النحوية إلا بتحصيل التناسب الصوتي أو كما سمّاه القدامى " **تناسب الألفاظ** " مع التناسب الدلالي أو كما أطلقوا عليه أيضا " **تناسب المعاني** ".

- **تناسب الألفاظ:** قال ابن يعيش: « والمشكلة بين الألفاظ من مطلوبهم »²، غير أنهم شرطوا المناسبة اللفظية بالمناسبة المعنوية، أي ألا تكون المشكلة بين الألفاظ على حساب المعاني، يقول أيضا: « العرب تختار مطابقة الألفاظ مالم تُفسد عليهم المعاني »³. فالكلام إذن لابد أن يكون متناسقا شكلا ومضمونا أي لفظا ومعنى ومقصداً.

وأمثلة التناسب اللفظي كثيرة في العربية، منها: التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه، التطابق اللفظي بين النعت والمنعوت، التناسب بين السؤال والجواب، التناسب بين الأدوات ... الخ. وقد نبّه ابن جني على عناية العرب بالألفاظ لأنها حاملة للمعاني ودالة على المقاصد، يقول: « اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها، فأولتها صدرا صالحا من تنقيفها وإصلاحها »⁴.

ونذكر مثالا للتناسب اللفظي عند النحاة، التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه؛ فالاسم المفرد يعطف على اسم مفرد نظيره، والفعل يعطف على فعل مثله موافق له في الزمن، ولذا منعوا

¹ - ماهر عباس، المناسبة الصوتية، ص: 35.

² - ابن يعيش، شرح المفصل، 5 / 204.

³ - ابن يعيش، المرجع نفسه، 2 / 32.

⁴ - ابن جني، الخصائص، 1 / 312. أزمة يعني متقدمة، ينظر أساس البلاغة للزمخشري، من معني زم، زمت الناقاة الإبل كانت زماما لها تتقدمها، وزمام الأمر ملاكه. والتنقيف التليين، وتنقيف الرمح، ورمح مسمّح: ثَقَّفَ حتى لان. الأزهري، تهذيب اللغة، 4 / 200.

عطف الاسم على الفعل، إلا إذا كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل، قال الرضي: « يعطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذا كان الاسم في معنى الفعل »¹. ولا يشترط في عطف الفعل على الفعل إلا أن يتحدا زماناً. فقد يتحدان نوعاً، بأن يكونا كلاهما ماضيين أو مضارعين، وقد يختلفان نوعاً، بأن يكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، أما الأمر فلا يعطف إلا عطف جمل لأنه لا يفارق فاعله².

وأمثله: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَنْزِلْ عَلَيْكُمْ أُغْصَانٌ مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطَةٌ عَلَيْهِمْ حِجَابٌ أَلْهَىٰ قُلُوبَهُمْ فَاذْكُرُوا يَوْمَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ۚ إِنَّكَ عَلَىٰ خُبْرٍ لَّكثيرٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ ﴾ [سورة محمد، 36]،

وقوله: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [سورة هود، الآية 98] وفي عطف

الجمل جعل ابن هشام تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما³.

- **تناسب المعاني:** يتخذ تناسب المعاني صوراً مختلفة ومتعددة في كلام العرب، ومنها: تناسب المعنى والأداة النحوية (لولا، لوما، فاء الجزاء ...)، التناسب المعنوي في مسألة النيابة أو ما يسمى عند النحاة "الحمل على المعنى".

¹ - الرضي (محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين)، شرح الرضي على الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، (1405هـ / 1985م)، 1 / 328.

² - النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة (1428 هـ / 2007م)، ص: 616.

³ - ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط: 06، دمشق، دار الفكر، (1985م)، ص: 631.

ومن أمثلة هذا التناسب نذكره - للتوضيح - التناسب المعنوي بين الجزاء (جملة الشرط) وفاء الجزاء التي تربطه بالشرط؛ فالفاء معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء يتعقب على الشرط كذلك¹. وقال خالد الأزهرى: « كل جواب يمتنع جعله شرطاً لخلوه عما شرط، فإنَّ " الفاء " تجب فيه لتربطه بشرطه؛ لأنَّ الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور. وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى، وذلك من حيث إنّ معناها التعقيب بلا فصل، كما أنّ الجزاء يتعقب على الشرط كذلك »². قال تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى

تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ ﴾ [سورة البقرة، الآية 230]، فالتحريم وقع مباشرة بسبب الطلاق، والجواب المقرون " بالفاء " التي معناها التعقيب والترتيب وملازمة السببية، تتناسب دلالتها هاته مع معنى الآية وهو تحريم الزوجة على الزوج بسبب الطلاق، وفعل التحريم يقع مباشرة بعد وقوع فعل الطلاق فلذلك ناسب الربط للشرط وجوابه الفاء. وفي هذا الموضع تحسن الإشارة إلى أنّ الربط في التركيب الشرطي نوعان: ربط لفظي، وربط معنوي.

أمّا الربط اللفظي فكما في المثال السابق؛ وقد أحصى بعض الداسين مواضع التركيب الشرطي من الجمل الشرطية على الترتيب الأصلي في القرآن الكريم، فكانت (406 موضعاً)، والربط

¹ - ماهر عباس ، نظرية المناسبة، ص: 40. وقال: المرادي (الحسن بن قاسم): « وأما الفاء الجوابية: فمعناها الربط، وتلازمها السببية. قال بعضهم : والترتيب أيضا «، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: 01 ، بيروت، دار الكتب العلمية (1413هـ/1992م)، ص: 66.

² - الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى)، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (دون تاريخ)، 250 /2.

اللفظي شمل (336 موضعاً)، ونصيب الفاء فقط (224 موضعاً)، فلم يبق للربط المعنوي سوى (170 موضعاً من 406)¹.

وأما الربط المعنوي فيشمل كل الحالات التي ينعدم فيها الرابط اللفظي المحسوس بين طرف الشرط وطرف الجواب، فعملٌ توطّد اللحمة المعنوية في هذه التراكيب جعل اللغة تستغني عن إبراز علاقة جزئي الجملة الشرطية في عنصر لغوي محسوس. ومن أمثلة الربط المعنوي قوله عز وجل:

﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 47]². قال

الطبري: « يقول: وإن كان الذي له عمل الحسنات، أو عليه من السيئات وزن حبة من خردل " أتينا بها ". يقول: جئنا بها فأحضرناها إيّاه ... قال: كتبناها وأحصيناها له وعليه، وكان مجاهد يقول: جازينا بها »³. ونقل " ابن عاشور " في " مثقال " قراءتين، قراءة الجمهور بالنصب " مثقال " وقراءة نافع بالرفع " مثقال " على اعتبار " كان " تامة، و " مثقال " فاعلا. ومعنى القراءتين متحد المآل وهو: أنه إن كان لنفس مثقال حبة من خردل من خير أو من شر يؤت بها في ميزان أعمالها ويجاز عليها⁴. وفي هذا تناسب كبير في التخلي عن الرابط اللفظي لأن الارتباط حاصل ولا يحتاج إلى ربط.

¹ - عبد السلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، (1985)، ص: 42، 43، 44.

² - المسدي، والطرابلسي، المرجع نفسه، ص: 42.

³ - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: 01، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان (1422هـ / 2001م)، 16 / 187.

⁴ - ابن عاشور (محمد الطاهر بن عاشور)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر (1984م)، 85، 86 / 17.

ومن أمثلة تناسب المعاني اختصاص حرف " اللام " بالدخول على المنادى المستغاث به والتعجب منه، لأنها تتفق معهما في التخصيص¹. و" اللام " العاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، إلا مع المستغاث المباشر لـ " يا " فمفتوحة نحو: " يا لله " ². ونقل المرادي أن الاختصاص هو أصل معانيها³. يقول الرضي: « هذه اللام المفتوحة تدخل على المنادى إذا استغيث به نحو: يا لله، أو تُعجب منه نحو: يا للماء، ويا للدواهي. وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب، وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها؛ إذ المستغاث مخصوص بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته » ⁴. ومثله: يا للروعة... إلخ. وهذا كله يثبت حرص النحاة على بيان وجه المناسبة النحوية في التراكيب اللغوية، ليثبتوا أن النظام اللغوي إنما يقوم على التناسب بين عناصره مفردة ومركبة. ويلاحظ أن استخدامهم لمصطلح " المناسبة " جاء استخداماً عاماً، فيقصدون المناسبة بمفهومها اللغوي الواسع، وإن كانوا قد ربطوه بالتركيب النحوي⁵. ولأجل هذا جاء هذا البحث لبيان طبيعة تلك المناسبة والتي بدت لنا أنها صوتية ودلالية على الأغلب العام.

- **المناسبة الصوتية:** ومعناها « التناسب بين الوحدات الصوتية في بنية الكلمة، أو في التركيب اللغوي، أو في فواصل الكلام وقوافيه: مماثلة ، أو مجانسة، أو مقارنة » ⁶. وقد ورد هذا النوع من

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 41.

² - ابن هشام ، مغني اللبيب، ص: 205.

³ - المرادي، الجنى الداني، ص: 96.

⁴ - الرضي الأستريادي، شرح الكافية، 1 / 133.

⁵ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 48.

⁶ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 48.

المناسبة في استخدامات علماء العربية وتجلت في مباحث مختلفة أشهرها: تناسب الفواصل، تناسب القوافي، الإتياع الحركي، الإتياع على اللفظ، الإدغام، الإعلال، الإعراب على المجاورة. وتنتج هذه المناسبة لأنّ الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض، يقول إبراهيم أنيس: « تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام. فحين ينطق المرء بلغته نطقا طبيعيا لا تكلف فيه، نلاحظ أنّ أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلاحظ أنّ اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضا لهذا التأثير »¹. والمناسبة الصوتية هي جزء من نظام اللغة، تنتج عن اتفاق يوجد بين جميع الأعضاء النطقية، بحيث لا نجد صوتا مناوئا لصوت مجاور، ولا عضوا منافيا في وضعه النطقي لعضو آخر².

وسأقتصر في التمثيل على تناسب الفاصلة القرآنية، وتناسب القوافي، لأنّ غيرها مضمّن في البحث، ولأنّ الفاصلة القرآنية خاصة بالقرآن الكريم، واختصت القوافي بالشعر وكل مدروس في مجاله، وإنّ ما أذكره هنا على سبيل الإشارة والتمثيل.

- **الفاصلة القرآنية:** عرّفها الزركشي بأنّها « كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وقرينة السجع »³، ويقول في موضع آخر: « فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر وقافية البيت في النظم »⁴، ومعناه أنّ الفواصل تجري مجرى القوافي، وهو ما أكدّه أبو حيان الأندلسي بقوله: « وإجراء الفواصل في الوقف

¹ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، (2010م)، ص: 167.

² - أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط: 01، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، (1417هـ / 1996م)، ص: 139.

³ - الزركشي، البرهان، 1 / 53.

⁴ - الزركشي، البرهان، 1 / 98.

مجرى القوافي مَهْيَعٌ معروف ¹»، وقال الشيخ خالد الأزهرى: «إن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مُهم ²». وقيل هي: «كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وسجعة النثر ... توافق الآي في حروف الروي، أو في الوزن، بما يقتضيه المعنى وتستريح إليه النفس ³»، والمقصود بكل من الوزن والروي هو: **أما الوزن**: المقصود به الوزن العروضي الذي يقوم على الحركة والساكن، بصرف النظر عن نوع الحركة وأصالة الحرف أو زيادته، فمثلا قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرَّ ﴾ [الكوثر، 1، 2]، الآيتان فيه متفقتا الفواصل في الوزن، مع تخالفهما في الوزن التصريفي ⁴، ومثال اتفاق الفواصل في الوزن: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ النَّجْمُ الثَّاقِبُ ﴾ [سورة الطارق، 2، 3]، الفاصلتان " طارق، ثاقب " بزنة " فاعل". وأما الروي: فهو الحرف الأخير من الفاصلة أو السجعة ⁵. ويسميه بعضهم تجوزا الفاصلة، ومثال اتفاق الفاصلتين في الروي قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [سورة نوح، 13، 14]، الفاصلتان " وقارا، أطوارا " اتفقتا في الروي فقط ⁶.

¹ - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 445. مهيع: منبسط وواسع.

² - الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح، 2/ 349

³ - الحسناوي محمد، الفاصلة في القرآن، دار الأصيل بسورية، (د ت)، ص: 26

⁴ - علي الجندي، صور البديع (فن الأسجاع)، ط: 02، القاهرة، دار الفكر العربي، (1971م)، ص: 1/ 197،

نقلا عن ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 51.

⁵ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 51.

⁶ - علي الجندي، صور البديع، ص: 1/ 196، نقلا عن ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 51.

وقد لاحظ ماهر عباس على تعريف الحساوي للفاصلة تحديده لأوجه المناسبة بين الفواصل في توافقها في حروف الروي، أو في الوزن، ثم أضاف وجها ثالثا وهو الاتفاق بين الفواصل في حروف الروي وفي الوزن معاً؛ وبناءً عليه عرّف الفاصلة بأنها « كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وسجعة النثر ... وهي توافق الآي في حروف الروي، أو في الوزن، أو فيهما معاً بما يقتضيه المعنى وتستريح إليه النفس »¹، ومثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي حَرِيمٍ ﴾ [الانفطار، 13، 14].

وقد أشار الأستاذ محمد الحباس إلى نوع آخر من المناسبة، وذلك باعتبارها من أنواع استنباط العلل عند النحاة، وذكر وجودها عند ابن الأنباري والسيوطي دون أن توجد عند ابن جني²، كما نقل تعريف السيوطي - الذي ذكرها في مسالك العلة - « المناسبة - وتسمى الإخاله - لأنّ بها يخال (أي يظن) أنّ الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، كحمل مالم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد »³، كما ألفت الأستاذ الحباس إلى أنّه بالمناسبة يمكن معرفة وجود العلة في الأصل، وبالتالي إلحاق الفرع به في الحكم إذا اشتركا في هذه العلة، ولكن العلة قد تثبت بأنواع أخرى من الأدلة، وفي هذا الحال يجب

¹ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 52.

² - الحباس محمد، النحو العربي والعلوم الاسلامية دراسة في المنهج، ط: 01، إريد، الأردن، عالم الكتب الحديث (1430هـ / 2009م)، ص: 401.

³ - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلّق على حواشيه وفهرسه، أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط: 01 (1988)، ص: 100

على المجتهد أن يبحث عن المناسبة بين العلة والحكم¹. وهذا يعني أنّ المناسبة موجودة ويبقى على الباحث إيجادها والبحث عنها وبيانها. والمناسبة الصوتية والدلالية من هذا القبيل غير أنّها لا تختص بالبحث في العلل بل تتعداها إلى محاولة تفسير الظاهر النحوية في جميع المستويات.

خلاصة

إنّ اللغة كما هو معلوم ومقرر علميا لها مستوى صوتي تنتظم فيه الأصوات اللغوية وفق خاصية معينة يعنى بدراستها علم الأصوات؛ ولها مستوى إفرادي يحكمه صيغ وأوزان، ولها قواعد الدققة وقد ضبطها في العربية علم الصرف؛ ولها مستوى تركيبى تحكمه أصول عامة، وقواعد فرعية، تتسق جميعا لأداء وظائف الجمل، وهذا مجال علم النحو؛ أمّا مستوى المعاني ففيه المعنى ومختلف الدلالات وهو مبحث علمي المعجم والدلالة.

والقول بالإفادة من مختلف هذه العلوم في دراسة المسائل النحوية، وتبيين ما فيها من مناسبة صوتية أو دلالية، لا يعني توسيع دائرة البحث النحوي حتى يشمل عدة جوانب من مستويات اللغة، مما قد يؤدي إلى تداخل هذه العلوم، وفقدان السيطرة عليها، ولكنّ المقصود هو تلمّس ذلك الانسجام والتناسق فيما بينها باعتبار وحدة مجال دراستها وهو اللغة.

ولأنّ المناسبة من مطلوب العرب في كلامهم فهي من مطلوب النحاة في تفسيرهم وتعليقهم، وهي موجودة ويلتزم الباحث بمحاولة إيجادها وكشفها وتفسير مسائل النحو العربي على وفقها.

¹ - الحباس محمد، المرجع نفسه، ص: 408.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

التناسب الصوتي والدلالي في الإعراب والبناء

توطئة

قد سبقت الإشارة إلى أهمية الدراسة الصوتية بالنسبة لعلم النحو والتي بها يتم تفسير علامات الإعراب وتجانسها، وإسكان آخر الفعل المسند للضمائر المتحركة، وتفسير الاستغناء عن الأدوات بالنبر والتتخيم، ولكن قبل تناول مختلف المسائل التي لها علاقة بالتناسب الصوتي والدلالي في هذا الباب وجب الوقوف على مفهوم الإعراب أولاً ثم بيان أقسامه، وعند تناول المفاهيم لست أريد بسط المسألة في هذا الشأن وإنما أذكر المفهوم الاصطلاحي فحسب وذلك بغرض الانطلاق منه فقط ولأنه السند المعول عليه كثيراً في التحليل فيما بعد.

المبحث الأول: مفهوم الإعراب والبناء وأقسامهما

1- مفهوم الإعراب

باب الإعراب من أهم الأبواب في النحو العربي فلا تجد نحوياً ألف كتاباً في النحو إلا تناولته، أو مهد به لأن الإعراب تبنى عليه مسائل كثيرة بل كل مسائل النحو لها علاقة به ولأجل ذلك اختلط مفهوم النحو بمفهوم الإعراب قديماً عند بعضهم. ومما يثبت هذه الأهمية لباب الإعراب والبناء - كما أصرّح عليه فيما بعد - أننا نجد سيبويه عقد له باباً في أول الكتاب وفصّل فيه القول لاسيما في المفهوم، يقول " سيبويه ": « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجاري على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق لك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ... فالرفع والجر والنصب

والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...»¹. وقد أفاد العلماء من بعد " سيبويه " كلهم من هذا النص في صياغة مفهوم الإعراب فهذا " ابن مالك " يعرّفه بقوله: « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف »، فهو إذاً لفظي².

وعرّفوه كذلك: « بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً أو تقديراً »³، وعند ابن هشام: « الإعراب أثر ظاهر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع »⁴. هذه أشهر التعريفات المتفق عليها بين العلماء والمتداولة بين الدارسين.

2- أقسام الإعراب

الإعراب ثلاثة أقسام هي: الإعراب الظاهر، والإعراب المقدر، والإعراب المحلي.

- **الإعراب الظاهر:** « هو الأثر الظاهر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد »⁵، أي الذي تكون علاماته الإعرابية (حركات أو ما ينوب عنها) ظاهرة على آخر الكلمة نحو: المؤمنون يرجون رحمةً من الله.

¹ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: 01، القاهرة، (مكتبة الخانجي 1408 هـ / 1988 م)، 1 / 13.

² - الصبّان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط: 01، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت (1417 هـ / 1997 م)، 1 / 72.

³ - الصبان، المصدر نفسه، 1 / 72.

⁴ - ابن هشام (جمال الدين ابن هشام الأنصاري)، شرح شذور الذهب، ومعه: رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف: بركات يوسف هبود، ضبط وتشكيل يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: 02، بيروت، دار الفكر، (1419 هـ / 1998 م)، ص: 54.

⁵ - النادري، نحو اللغة العربية، ص: 67.

النون في " يرجون " علامة رفع المضارع المسند إلى الجمع الغائب، والفتحة في الاسم "رحمة" لأنه متمكن وهو في موضع نصب (مفعول به)، والكسرة في لفظ الجلالة " الله " لأنه في موضع جر بحرف الجر "من".

- الإعراب المقدّر (التقديري): « هو الأثر المقدّر غير الظاهر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد »¹.

ومثاله: " جاء الفتى"، و" رأيت الفتى"، و" مررت بالفتى"، فلفظ " الفتى" في الجمل الثلاثة لم تظهر عليه أي علامة إعراب رغم تغيّر موقعه في كل جملة وكذا تغيّر العوامل الداخلة عليه من الرفع والنصب، والجر على الترتيب فالحركات مقدّرة على آخر لفظ " الفتى" لأنّ الآثار المقدّرة « ما تعتقده منوباً في آخره »². ففي "جاء الفتى" ضمة مقدّرة لأنّ " الفتى" فاعل وحكمه الرفع، وفي " رأيت الفتى" فتحة مقدّرة لأنّ " الفتى" مفعول به وحكمه النصب وفي "مررت بالفتى" كسرة مقدّرة لأنّ "الفتى" اسم مجرور بحرف الجر " الباء" وقد ذكر النحاة سبب عدم ظهور الأثر الإعرابي، وحصروه في سببين رئيسيين هما التعذّر والثقل، فقد جاء في تعريف " حسن عباس " للإعراب التقديري وتلخيص ذلك:

« هو العلامة الإعرابية التي لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب، بسبب أنّ هذا الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية كالألف في مثل: ﴿ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران، 73] »³.

¹ - النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة (1428هـ/2007م)، ص: 67.

² - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 54.

³ - عباس حسن، النحو الوافي، ط: 03، مصر، دار المعارف، (1974م)، 1/ 84.

وهنا مسألة تقتضي الوقوف عندها وهي ما ألفت إليه حسن عباس بقوله: « بسبب أنّ هذا الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية » فلم يقل العلامة الإعرابية كما في الأول لأنّ العلامة تكون حركة أو حرفاً أو حذفاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف أو الحذف فرع عليها، كما بين موضع التقدير والذي يكون في الكلمات المعربة التي آخرها حرف علة وتحديدًا " الألف و الياء " .

وعليه فإنّ الإعراب التقديري يشمل تقدير الحركات الإعرابية فقط وقد نبّه الأستاذ جميل علوش إلى فساد قول من قال بأنّ " الواو " مقدّرة في نحو: " هؤلاء معلّمِي " والصحيح عنده أنّ " الواو " هنا محذوفة لإجراء صرفي بحث يطلق عليه اسم الإعلال، إذ أصل الكلمة " معلّموني " حذفت نون جمع المذكر السالم فأصبحت " معلّموي " وهنا اجتمعت " واو وياء " وكانت الأولى منهما ساكنة فقلبت " الواو ياءً " وأدغمت " الياء في الياء " ، ثم قلبت ضمة الميم كسرةً مجانسةً للياء ، فهذه العملية الصوتية البحتة فرضت حذف الواو ومن ثمّ لا يجوز لنا أن نزعّم أنّ هذه الواو مقدّرة لأنّ الفرق بين الحذف والتقدير أنّ الحذف يكون بسبب طبيعة الحرف لا بسبب حذفه، أكثر من ذلك أنّ الحذف يختص بالحرف أمّا التقدير فيختص بالحركة¹. ولكن حسب قوله " النون " هي المحذوفة وليست " الواو " وإنّما هي منقلبة إلى " ياء " ، ففي رأينا القول بالتقدير أصح من القول بالحذف إذ ليس هناك

¹ - علوش جميل، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 01 ، بيروت، (1417هـ/1997م)، ص: 126.

حذف بل قلب وإدغام. ثم إنّ التقدير هو « افتراض الممكن في البنية الأصلية لتأويل البنية المنجزة وذلك بإقحام عنصر خفي موجود في التمثيل الذهني للجملة بما يتماشى والنظرية النحوية »¹.

والعجيب أنّ موجب الحذف وموجب التقدير واحد وهو تحقيق التناسب الصوتي وانسجامه، ففي قلب ضمة الميم كسرةً في " معلمي " تحقيق للتناسب الصوتي لأنّ الكسرة بعض الياء، والياء لا تقبل حركة قبلها وممهّدة لها إلاّ الكسرة لأنّها منها ولاستحالة نطق الياء وقبلها ضمة إلاّ بعودة الواو التي تكون امتداداً لصوت الضمة لأنّ المدّ في الصوت يسهّل الانتقال من صوت إلى آخر، ثم إنّ تقدير الحركة الإعرابية على " الألف أو الياء " أيضاً لتحقيق الانسجام الصوتي سواء تعذّر النطق بالحركة أو أُستقل، كما تحسن الإشارة أيضاً إلى ما أغفله الأستاذ جميل علوش وهو أن أصل " معلمي " إنّما " معلمون لي " حذفت " نون " جمع المذكر السالم و " اللام " للإضافة ولغرض الدلالي، أي الإضافة إلى " ياء " المتكلم كما أنّه لا يمكن أن تكون علامة الإعراب هنا محذوفة شأنها شأن حذف حرف العلة عند الجزم وحذف " النون " في المضارع مع الأمثلة الخمسة عند النصب أو الجزم. وبهذا فإنّه كما جاز في التنثية مع النصب أو الجر " معلمي " في نحو: " رأيت معلمي "، و " قرأت على معلمي " أن يقال " الياء " المدغمة في " ياء " المتكلم جاز القول كذلك " الواو " المنقلبة " ياءً " والمدغمة في " ياء " المتكلم في حال الرفع مع جمع المذكر السالم المضاف إلى " ياء " المتكلم، من باب الإعراب المقدّر.

و لتلمّس هذا التناسب الصوتي أكثر ينبغي تتبّع مواضع تقدير الحركات وتحليل هذه المواضع

صوتياً وتركيبياً.

¹ - الهيشري الشاذلي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، سلسلة اللسانيات، تونس، جامعة منوبة، (2003)، ص: 78. و سياّتي الحديث أكثر عن التقدير في الفصل الخامس.

3- مواضع التقدير

الكلمات التي تقدّر فيها حركات الإعراب ثلاثة أقسام ، قسم تقدّر فيه حركة واحدة، وقسم تقدّر فيه حركتان، و قسم تقدّر فيه الحركات الثلاث.

- **القسم الأول: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث**، وقد فصلّ " ابن هشام " القول فيه بأنّ الذي تقدّر فيه الثلاث نوعان:

النوع الأول: ما أضيف إلى " ياء " المتكلم وليس مثني ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا. وذلك نحو " غلامي " و " غلماني " و " مسلماتي " فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدّرة على ما قبل " الياء " والذي منع من ظهورها أنّهم التزموا أن يأتوا بحركة تجانسها وهي السكرة ، فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل " الياء "، إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد فنقول: " جاء غلامي " فتكون علامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل " الياء "، و " رأيت غلامي " فتكون علامة نصبه فتحة مقدّرة على ما قبل " الياء " و " مررت بغلامي " فتكون علامة جره كسرة مقدّرة على ما قبل " الياء "، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فإنّها كسرة المناسبة وهي مستحقة قبل التركيب وإنّما دخل عامل الجر بعد استقرارها¹.

وخلصته أنّ علامة الإعراب فيما أضيف إلى " ياء " المتكلم شريطة أن لا يكون مثني ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا هي حركة مقدّرة على ما قبل " ياء " المتكلم منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو ما عليه جمهور النحاة، لأنّه كما ذكر ابن هشام أنّ هذه الكسرة مستحقة قبل العامل لأنّ " الياء " تستوجب كسرة قبلها لمجانستها، كما أنّ صحة الكلام تبدأ بصحة

¹ - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 98.

البناء الصوتي فالصرفي والإعرابي، ففي هذا الموقع جلاء واضح لأهمية المناسبة الصوتية في الكلام، لأنّ الإعراب لا يهدم البناء.

أمّا اشتراطهم أنّ لا يكون الاسم مثنى ولا جمع مذكر سالما فقد بيّن ابن هشام سبب هذا الاحتراز بأنّ « الياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة في " ياء " المتكلم، والألف تثبت في المثنى رفعا وليس شيء من الحرف المدغم ولا من " الألف " قابلاً للتحريك »¹.

غير أنّ ابن هشام لم يذكر حال جمع المذكر السالم مع الرفع، نحو "هؤلاء معلمي" والتي أصلها " هؤلاء معلمون لي". فالإشكال مطروح هنا في نحو " هؤلاء معلمي" وعلامة رفع " معلمي" أهي حركة مقدّرة قبل " ياء " المتكلم أم واو مقدّرة؟.

أمّا القول بأنّها حركة مقدّرة على ما قبل " ياء " المتكلم فلا يستقيم لأنّ جمع المذكر السالم تكون علامة رفعه الواو. فلا يبقى إلّا القول بأنّ علامة رفعه واو محذوفة وبعد الإضافة إلى " ياء " المتكلم حذفت " النون واللام " للإضافة فالتقت " الواو مع الياء " فقلبت " ياء " وأدغمتا.

النوع الثاني: المقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كـ " الفتى " و " العصا " تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. فتكون " الألف " ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها².

- **القسم الثاني: ما تقدر فيه الحركتان**، وهو نوعان: أحدهما المنقوص وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: " القاضي، والداعي " فتقدر فيه الضمة والكسرة، وتظهر فيه

¹ - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 98.

² - ابن هشام، المصدر نفسه، ص: 99.

الفتحة، فنقول: " جاء القاضي "، و " مررت بالقاضي "، و " رأيت القاضي "، وإنما قدّرت الضمة والكسرة للاستقلال وإنما ظهرت الفتحة للخفة¹.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [سورة العلق، الآية 17]، ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ

اللَّهِ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 31]، ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ ﴾ [سورة مريم، الآية 05]، ﴿ كَلَّا

إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [سورة القيامة، الآية 26].

وحاصل ما ذكره ابن هشام فيما تقدّر فيه حركتان وهو المنقوص وأنّ الضمة والكسرة مقدّرتان

على " الياء " وتظهر الفتحة، وعلّة التقدير الاستقلال.

أما بالنسبة للضمة فنقلت مع " الياء " لأنها أبعد منها ولأنّ الضمة أثقل الحركات وتليها الكسرة في الثقل، ومعلوم أنّ الكسرة من جنس " الياء " فكأنّه كره اجتماع ثقيلين، وأما بالنسبة لتقدير الكسرة فلأنّ " الياء " توجب كسرة قبلها وهي كسرة المناسبة الصوتية، ولم تظهر عليها كسرة الإعراب لأنها من جنسها فكأنّها ذابت فيها لأنّ الفرع اختلط بالأصل، وأما الفتحة فلأنّها أخف الحركات سهل النطق بها مع جميع الحروف. ولزيادة بيان هذه وجب معرفة حقيقية الخفة والثقل ويأتي بيان ذلك لاحقاً.

– **القسم الثالث: ماتقدّر فيه حركة واحدة**، وهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـ " يدعو "، والفعل

المعتل " بالياء " كـ " يرمي " فهذان تقدّر فيهما الضمة فقط للاستقلال، تقول: " هو يدعو"، و " هو يرمي

¹ – ابن هشام، المصدر نفسه ، ص: 101 .

" فتكون علامة رفعهما ضمة مقدّرة، ويظهر فيها النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو " لن يدعو "، " لن يرمي "، ويظهر فيه كذلك الجزم بحذف الآخر، نحو: " لم يدع "، و " لم يرم " ¹.

- **الإعراب المحلي:** هو الأثر الذي يحدثه العامل في الكلمة، والذي لا يكون ظاهراً ولا مقدّراً بل محلياً². ويكون في الكلمات المبنية كـ " مَنْ " في نحو: " زارني مَنْ تُحبه "، و " حيثُ " في نحو: " اجلس حيثُ تريد "، كما يكون في الجمل المحكية والجمل غير المحكية، أي أنّ رفع " مَنْ " رفع اعتباري فهو كائن باعتبار حلول " مَنْ " محل مرفوع. فالإعراب المحلي « تغيّر اعتباري لا يوصف بظهور ولا تقدير » ³.

ولا يكون هذا النوع من الإعراب في جميع المبنيات لأنّ ثمة مبنيات كثيرة لا محل لها من الإعراب، بمعنى أنّ آخرها لا يتغير لفظاً ولا تقدير ولا محلاً، ومنها الحروف وفعل الأمر والفعل الماضي غير المسبوق بأداة شرط جازمة، وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات⁴.
ومعنى القول أنّ الكلمة أو الجملة في محل كذا هو أنّنا لو وضعنا مكانها اسماً معرباً لمعناها لكان منصوباً أو مرفوعاً فتكون بهذا قد حلت محل الاسم المعرب وشغلت مكانه ومعناه وأخذت حكمه الإعرابي.

¹ - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 103.

² - بابتني (عزيزة فوال بابتني)، المعجم المفصل في النحو العربي، ط: 02، بيروت، دار الكتب العلمية (1425هـ/2004م)، 1/ 202.

³ - النادري، النحو العربي، ص: 73.

⁴ - النادري، المرجع نفسه، ص: 73.

ويمكن أن يندرج تحت الإعراب المحلي ما يسمى بالإعراب المحكي وذلك بناءً على حكم الكلمة المحكية أو الجملة المحكية إذ " الحكاية إيراد اللفظ على ما تسمعه "¹. نحو قولك: " قرأت قل هو الله أحد ".

والحكاية إما حكاية كلمة أو حكاية جملة، وكلاهما يُحكي على لفظه، إلا أن يكون لحنًا فتتعين الحكاية بالمعنى مع التنبيه على اللحن². وحكم الجملة أن تكون مبنية فإن سلط عليها عامل كان محلها الرفع أو النصب أو الجر حسب العامل، وإلا كانت لا محل لها من الإعراب³. وعلى هذا الأساس لم أدرج الإعراب المحكي قسيما للأقسام الثلاثة ووضعت تحت الإعراب المحلي، فجملة " قل هو الله أحد " في محل نصب مفعول به للفعل " اقرأ ".

- مواضع الإعراب المحلي:

ويكون الإعراب المحلي في مواضع كثيرة أحصاها " المعجم المفصل في النحو العربي " وهي: الأسماء المبنية، الفعل الماضي، الأفعال المضارعة المبنية، الجمل التي لها محل من الإعراب، الجمل المحكية، المصادر المؤولة، الأسماء المجرورة بحرف جر زائد، المنادى، المستغاث⁴. وهذه بعض أمثلة الإعراب المحلي:

- **الأسماء المبنية:** وهي أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والضمائر. ومثال الاسم الموصول: قول الفرزدق:

¹ - الغلاييني (الشيخ مصطفى الغلاييني)، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد عبد القادر العقباوي، شركة القدس للتجارة، القاهرة، ط: 01 (2007م)، ص: 31.

² - الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 31.

³ - الغلاييني، المرجع نفسه، ص: 32.

⁴ - بابتني، المرجع السابق، 1/ 202، 203.

إِنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعْزُ وَأَطْوَلُ¹

فـ" الذي " اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ. ومثال الضمير واسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَعَيْنَكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ [سورة يوسف، الآية 90]. فـ" أنا " ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وـ" هذا " أيضا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ كذلك.

- الفعل الماضي الواقع فعلا للشرط أو جوابه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة، الآية 62]، الفعل " آمن "
فعل ماض مبني عل الفتح في محل جزم فعل الشرط.

- الفعل المضارع المبني: وهو الذي اتصلت به نون التوكيد (خفيفة، أو ثقيلة)، أو نون الإناث في حالتها النصب والجزم، بشرط أن يكون الاتصال مباشراً، و من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ
مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 32]. " ليسجنن " اللام

¹- البيت من شواهد: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملح، ط: 01، بيروت، مكتبة الهلال (1993)، ص: 299، البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: 04، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1418هـ/1997م). 242 / 8.

رابطة لجواب الشرط أو القسم، " يسجنن " فعل مضارع مبني للمفعول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم جواب الشرط.

- الجمل التي لها محل من الإعراب كما في قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ

فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۖ ﴾ [الأنعام، 17، ويونس، 107]. فجملة " لا كاشف له إلا هو "

جواب " إن يمسكك ".

4- مفهوم البناء و مواضعه

كما وجب الوقوف على مفهوم الإعراب أولاً ثم بيان أقسامه من بعد، وجب ههنا كذلك الوقوف على مفهوم البناء وذكر أقسامه (مواضعه) قبل الخوض في مواضعه ومسائل التناسب الصوتي والدلالي فيها.

أ- مفهوم البناء: " البناء " هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا شيء أحدث ذلك من العوامل وكأنتهم إنما سمّوه بناءً لآتته لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمّي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره¹. أو هو: « لزوم آخر اللفظ حالة واحدة لفظاً أو تقديرًا مهما تغيرت العوامل »²، وذلك نحو: ﴿ هَتُولَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾

[سورة هود، 78]، " ساعد هؤلاء المحتاجين "، و" تصدّق على هؤلاء "، فلفظ " هؤلاء " لزم حالة واحدة رغم تغير حاله من الرفع في الجملة الأولى إلى النصب في الجملة الثانية وإلى الجر في الثالثة.

¹ - ابن جني، الخصائص، 37 / 1.

² - النادري، النحو العربي، ص: 19.

فقد لزمه الكسر في آخره في جميع تلك الحالات، ويقال: هؤلاء اسم إشارة مبني على الكسر في محلّ رفع، أو في محلّ نصب، أو في محلّ جرّ، على التوالي. لكن قد يقول قائل: إنّ هذا ليس دائماً، فالفعل الماضي يبني على الفتح ويبني على الضم.

ولقد بيّن ابن مالك معنى " لزوم حالة واحدة " في تعريفهم للبناء، وذلك بأن ربط التغير بمقتضى العامل، فإنّ كان كذلك فهو إعراب وإلاّ فلا، يقول: « ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين، فعلى هذا فهو لفظي. وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا فهو معنوي »¹. لأنّ التغير قد يطرأ على الكلام لأسباب أخرى كأن يكون " اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين "، وفيه تناسب صوتي في الغالب للمحافظة على تناسق الكلام وعذوبته من دون الإخلال بدلالة الألفاظ على المعاني. فالتغيّرات التي تطرأ على الكلام في مستوى البنية، أو في مستوى التراكيب كثيرة، أمّا الإعراب فيتعلّق بالعامل، وخلافه البناء، وحتى بعض التغيّرات الأخرى من نحو الإعلال أو التخلص من التقاء الساكنين أو الإتيان فهي تغيّرات صوتية بحتة، يحكمها مبدأ الخفة والثقل في الكلام ولها علاقة بالمناسبة وتكون غالباً صوتية.

ب- أقسام البناء (مواضعه): الأصل في البناء السُكُون لوجهين: أحدهما أنّه ضدّ الإعراب والإعراب يكون بالحركات فضده يكون بالسُكُون. والثّاني أنّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها ولا حاجة إلى الحركة في المبني إذ لا تدل على معنى².

¹ - الصبان، حاشية الصبان، 74/1.

² - العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين)، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط: 01، دمشق، دار الفكر (1416هـ/ 1995م)، 66/1.

والبناء أربعة أضرب: ضم وفتح وكسر ووقف؛ فالضم يكون في الاسم نحو: " حيث " و " قبل " و " بعد " ، وفي الحرف نحو: " مُنْذ " في لغة من جر بها ولا ضم في الفعل؛ والفتح يكون في الاسم نحو: " أين وكيف "، وفي الفعل نحو: " قام وقعد "، وفي الحرف نحو: " إن وثم "، والكسر يكون في الاسم نحو: " أمس وهؤلاء "، وفي الحرف في: " جبر (نعم) وفي " لام الإضافة وبائها " نحو قولك: " ليزيد وبزید "، ولا كسر في الفعل؛ والوقف يكون في الاسم نحو: " مَنْ وكَمْ "، وفي الفعل نحو: " خذْ وكلْ " وفي الحرف نحو: " هلْ وبلْ " ¹.

- **البناء في الأسماء:** الاسم المبني وهو الذي سُكُونُ آخره، وحركته لا يعامل. وسبب بنائه مناسبتة ما لا تمكّن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه، نحو: " أين وأمس " أو شبهه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كـ " نزال "، أو مشاكلته للواقع موقعه كـ " فساق وفجار "، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي المضموم، أو إضافته إليه كقوله تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ بِنِيهِ ﴾ [سورة المعارج، 11]، و﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [المرسلات، 35]، لمن قرأها بالفتح، وقول أبي قيس بن رفاعه:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال ².

- **سبب بناء الاسم:** يرجع النحاة سبب بنائه إلى مشابهته الحرف في المعنى أو الوضع أو الافتقار لل لازم.

¹ ابن جني، اللع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، ط: 02، بيروت، علم الكتب، (1405هـ / 1985)، ص: 50، 51.

² الزمخشري، المفصل، ص: 163. والبيت من شواه سيوييه، الكتاب، 2 / 329، ابن السراج، الأصول، 1 / 276، 298، البغدادي، خزانة الأدب، 3 / 406 وغيرها، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 6 / 416.

أمّا شبه الحرف في المعنى كـ " أَيْنَ " فإنّها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام. وأمّا شبه الحرف في الإهمال - والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتوح بها السور - فإنّها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة، ولا معمولة¹. وبعضهم يجعل فواتح السور معربة؛ لأنّها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها. وهذا اختيار الزمخشري في الكشف، يقول: « وحكمها - ما لم تلها العوامل - أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة كأسماء الأعداد، فيقال: " ألف لام ميم "، كما يقال: " واحد اثنان ثلاثة " فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب. تقول: هذه " ألف، وكتبت " ألفاً "، ونظرت إلى " ألفٍ " وهكذا كل اسم عمدت إلى تأدية ذاته فحسب، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها².

وأمّا شبه الحرف في الوضع، والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد كواو " غدوّا " وتاء " فعلت " أو على حرفين كالنون والألف من " رحنا ". وأشير بكون هذا النوع شبيهاً في الوضع إلى أن الموضوع على حرف أو حرفين حقه ألا يكون إلّا حرفاً؛ لأنّ الحرف يُجاء به لمعنى في غيره فهو كجزء لما دل على معنى فيه. فإذا وضع على حرف أو حرفين ناسب ذلك معناه. بخلاف الاسم والفعل. فأبي اسم وضع على حرف، أو حرفين فقد أشبه الحرف في وضعه. ولا يدخل في هذا ما

¹ - ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين، ابن مالك الطائي الجباني)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: 01، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (د ت)، 1 / 216.

² - الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف، ط: 03، بيروت، دار الكتاب العربي (1407 هـ)، الكتاب مذيّل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشف) لابن المنير الإسكندري، وتخرّيج أحاديث الكشف للإمام الزيلعي. 1 / 20.

عرض له النقص كـ "دم" فإنَّ له ثالثاً يعود إليه في التصغير كـ "دمي" وفي التفسير كـ "دماء" وفي الاشتقاق كـ "دمي العضو"¹.

ومن شبه الحرف: الشبه في الافتقار إلى جملة على سبيل اللزوم كافتقار "إذا" و "الذي" إليها فإنَّه افتقار لازم كافتقار الحرف إليها، فلذلك بُنِيَ. ومن شبه الحرف الموجب للبناء ما في أسماء الأفعال من الشبه بـ "إنَّ" وأخواتها في أنَّها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها عامل لا لفظاً، ولا تقديرًا². وبهذا امتاز اسم الفعل من المصدر النائب عن فعل الأمر، فإنَّ قوله تعالى: ﴿ فَضْرَبَ

الرَّقَابِ ﴾ [سورة محمد، 04] واقع موقع "اضربوا الرقاب"، كما أنَّ "دراك زيداً" واقع موقع "أدرك زيداً". إلا أنَّ "فضرب الرقاب" متأثر بعامل مقدر صار هو بدلاً من اللفظ به، ولم يمنع من تقديره. و"دراك" نائب عن "أدرك" ومنع من تقديره، فهو مؤثر غير متأثر، كالحروف العاملة. كما أنَّ أسماء الحروف التي أفتتح بها غير مؤثرة، ولا مُتأثرة كالحروف المهملة. ومعنى "بله": دع، وهو اسم فعل لا فعل؛ لأنَّ كل ما دلَّ على الأمر لا تثبت فعليته حتى يصلح لـ "ياء" المخاطبة، و"نون" التوكيد. وإلاَّ فهو اسم. و"هيهات" بمعنى: بُعد، وليس بفعل، بل هو اسم فعل؛ لأنَّ كل ما دلَّ على حدث ماضٍ لا تثبت فعليته حتى يصلح لـ "تاء" التأنيث الساكنة، أو "تاء" الفاعل، وإلاَّ فهو اسم. ونبهت بها على أسماء الحروف كـ "ألف لام ميم"³.

¹ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 217

² - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 218

³ - ابن مالك، المصدر نفسه، 1/ 219.

وعن استعمالات " ما " الاسمية في كلام العرب فهي تأتي: (موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامة بمعنى شيء، وصفة)، قال الرضي: « لَمَّا كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول، لم يجعل له باب برأسه، بل بُيِّنَ في ضمن الموصولات، كما بُيِّنَ ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال ، كباب " فجار " وباب " فساق " وباب " قطام"، الموافقة لباب " نزال"، ولولا قصد الاختصار، ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن تجعل أبوابا برأسها ¹.

- **البناء في الأفعال:** المبنى من الأفعال هو الماضي، والأمر، والمضارع المتصل بنون التوكيد، أو ثون الإناث. الماضي يُبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك، وعلى الضمّ إذا اتصلَ بِواو الجماعة، وعلى الفتح فيما عدا ذلك ².

وبناء فعلي الأمر والماضي على الأصل في الأفعال: الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، والثاني على الفتح: لفظا كـ " ضرب "، أو تقديرا كـ " رمي "، وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا، وبني على الفتح لخفته. وأمّا نحو: " ضربت " و" انطلقنا " فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأنّ الفاعل كالجاء من فعله، وكذلك ضمة " ضربوا " عارضة أوجبها مناسبة " الواو " ³. أي

¹ - الرضي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 49. فجار: باب الأعلام الجنسية، فساق باب الوصف المختص بالنداء في سبب المؤنث، قطام الأعلام الشخصية المؤنثة.

² - على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط، دت)، 2/ 177 وما بعدها.

³ - الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: 01 ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ، (1419هـ / 1998م)، 1/ 45.

مناسبة صوتية لأنّ " الواو " تناسبها " الضمة " التي هي بعضها، وكراهتم توالي أربع متحركات أيضاً لما قد ينتج عنه من التباس في دلالة اللفظ وعدم وضوح المعنى.

وبناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنّه معرب مجزوم بـ " لام " الأمر مقدّرة. وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل " قم "، " لتقم " فحذفت " اللام " للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. لأنّ الأمر معنى حقه أن يُؤدى بالحرف ولأنّه أخو النّهي ولم يدل عليه إلّا بالحرف ولأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل¹.

¹ - الصّبّان، حاشية الصبان، 1/ 88. وابن هشام، مغني اللبيب، ص: 300.

المبحث الثاني : دلالات الإعراب على المعاني ومبدأي الخفة والنقل

إنّ السؤال الذي طُرح قديماً حول الحاجة إلى الإعراب وقيّمته في الكلام هو: ما الذي دعا إلى الإعراب واحتيج إليه من أجله ؟ ولقد أجاب عنه الزجاجي جواباً كافياً ننقله هنا، يقول: « إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى، ومضافة مرة ومضاف إليها أخرى، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: " ضرب زيد عمرا " فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا " ضرب زيد " عدّلوا بتغيير أول الفعل، ورفّع زيد على أنّ الفعل لم يسم فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: " هذا غلام زيد " فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، يتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني وهذا قول جميع النحويين إلّا قطرباً¹.

وتظهر قيمة الإعراب أكثر كذلك في حال تكافؤ الألفاظ واحتمالها لأكثر من معنى وقد نبّه على هذا ابن قتيبة متحدثاً عن ميزة الإعراب في كلام العرب وأنه ممّا اختصت به لغة العرب بقوله: « ... وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والعينين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلّا بالإعراب، ولو أنّ قائلاً قال: " هذا قاتلٌ أخي " بالتثوين، وقال آخر: " هذا قاتلٌ أخي " بالإضافة لدلّ التثوين على أنّه لم يقتله ودلّ

¹ - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (د ط)، (د ت)، ص: 69 ، 70.

حذف التنوين على أنه قد قتله ¹. فحذف التنوين يعني الإضافة ووقوع الحدث في الماضي وبقاؤه يعني أنّ اسم الفاعل ناصب لمفعوله وأنّ الحدث مستقبل، والتنوين صوت يلحق الكلمة وله دلالة على المعنى.

كما أنّ الإعراب يتيح فرصة وإمكانية التقديم والتأخير في الكلام بما تستدعيه الحاجة والأغراض وقد تكون تلك الحاجة مناسبة صوتية أو دلالية، وقد أشار إلى ذلك أبو سعيد السيرافي بقوله: «... قد بيّنا أنّ العرب لحاجتها إلى اتفاق القوافي في شعرها، وانتظام السجع في خطبها وكلامها جعلوا الإعراب دالاً على معانيها باختلاف الحركات فقدّموا وأخروا للتوسع في الكلام» ². فالتقديم والتأخير هو ضرب من التوسع في الكلام ويبقى أحد أهم الأدلة عليه الإعراب وتوجد أدلة أخرى كالقرينة أو ما يسمى اليوم السياق وسيأتي بيان هذا كله في فصل التقديم والتأخير.

وينبغي التنبيه على أمر في غاية الأهمية وهو أنّ اقتران المعنى بالإعراب يجب أن لا يفهم بأنّ المعنى كله منحصر في الإعراب فالمعنى أنواع وإنّما يقصد به مع الإعراب نوع من تلك الأنواع وهو الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو بالإضافة ثم إنّ للمعنى في الدراسات اللغوية الحديثة تقسيمات كثيرة كالمعنى الأساس أو المركزي المتعلق بالوحدة المعجمية في أقل سياق، والمعنى الإضافي أو العرضي، والمعنى الأسلوبى ³ ؛ وغيرها من التقسيمات المختلفة باختلاف اعتبارات التقسيم.

¹ - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ص : 14

² - السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان)، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 01، (2008 م)، 1 / 179.

³ - كريم حسين صالح الخالدي: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط: 01 (1427هـ/ 2006 م)، ص: 12.

والذي يعنينا هنا بالذات هو المعنى التركيبي وليس عموم المعنى اللغوي لأنّ بعضه يتعلق بمباحث دلالية خاصة ليس هذا مجالها لكن يمكن الإفادة من قوانين الدلالة في فهم المسألة هنا.

1- المعنى التركيبي

يذكر الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أنّه لا يوجد أي أثر لكلمة (جملة) في " كتاب سيبويه " وكذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر لها في هذا الكتاب. وأنّه لم يعثر على كلمة (جملة) بعد سيبويه إلّا في كتاب المقتضب للمبرد ورجّح أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضا وقد يكون الأخفش تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنّه هو أول نحوي يستعمل كلمة (فائدة) بمعنى العلم المستفاد من الكلام¹. والمهم أنّ مصطلح " جملة " صار شائعا ومستعملا بكثرة بدليل ما قاله ابن جني في تعريفه للكلام : « الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، وأف. فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام »².

أمّا تأليف الكلام فله طرائقه وقواعده التي تحكمه، قال الأشموني في كيفية تأليف الكلام من الكلم بأنّه: « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة لا مطلق الضم »³.

وبناءً على ما عرّف به النحاة الكلام أو " الجملة " خلصوا إلى أنّ: « الكلام يأتي على فرعين رئيسين من التراكيب: الأول التراكيب التي تدل على معنى التجدد والحدوث والتغير وهي ما كان مُعبّرًا

¹ - الحاج صالح (عبد الرحمان)، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المبرز، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثاني (1993)، ص: 08.

² - ابن جني، الخصائص، 1/ 17.

³ - الأشموني، شرح الأشموني، 1/ 24.

عنها بالفعل وما يتألف معه، أما الثاني: التراكيب التي تدل على معنى الثبوت والاستقرار وهي ما كان مُعَبَّرًا عنها بالاسم وما يتألف معه، أما ما عدا ذلك فقد اختلفوا في إرجاعه إلى أي النوعين بحسب اجتهادهم¹. كمن عدّ الجملة الظرفية، والجملة الشرطية وغير ذلك.

أما العلاقة بين المعنى التركيبي والإعراب، فالواقع أنّ الضبط الإعرابي ما هو إلا أثر للمعنى التركيبي وهو أصل الإعراب وأساسه وسببه، فالفاعل يضبط بعلامة الرفع لأنّه فاعل أي لأنّ منشئ الكلام أسند إليه إيقاع الفعل لا العكس، والعلامة إشارة منطوقة أو مكتوبة تعبّر عن تقرير منشئ الكلام للعلاقة بين معاني المفردات حسب ما يريد، ثم إنّ تلك العلامات هي في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام، فهي مجرد مظهر لتلك العلاقات ومجموع العلامات الإعرابية في الجملة هو مجرد مظهر للمعنى التركيبي لها. وفي جميع الحالات فإنّ المتلقي يفهم المعنى التركيبي الذي أراده منشئ الكلام من خلال مواقع الكلام وصيغها وعلامات الإعراب الدالة عليها².

2- مبدأ الخفة والثقل

إذا ذكرت الخفة ذكر الثقل معها، فبعض الألفاظ تتضح معانيها بذكر مقابلاتها، والخفة في اللغة: « الخِفَّة والخِفَّة: ضد الثقل والرجوح ، خَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وخِفَّة: صار خفيفا، فهو خفيف وخُفَاف بالضم... والخِفِّ، كل شيء خف محمله والخِفُّ بالكس: الخفيف، وشيء خِفَّ: خفيف ... ويقال خرج فلان في خِفٍّ من أصحابه أي في جماعة قليلة، وخِفُّ المتاع: خفيفه، وخِفَّ المط: نقص ...

¹ - الصبان، حاشية الصبان، ص: 119.

2- الخالدي كريم حسين صالح ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط: 01 ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع (1427هـ/2006 م)، ص: 324.

واستخفّه: طلب خفته ... وخَفَّ فلان لفلان إذا أطاعه و انقاد له... والمخِفُّ: القليل المال الخفيف الحال... الخف، خفة الوزن وخفة الحال، وخفة الرجل: طيشه وخِفَّتْه في عمله ... وخَفَّ القوم خفوا أي قلوا ... والتخفيف: ضد التثقيل، واستخفه: خلاف استثقله¹.

أما الثقل في اللغة فيقول ابن منظور: « الثَّقُلُ: نقيض الخِفَّة، الثقل مصدر التثقيل، تقول: ثَقُلَ الشيء، ثَقُلًا وثَقَالَةً والجمع ثِقَال، والتثقيل: ضد التخفيف ... وثَقُلَ الشيء: جعله ثَقِيلًا، ... واستثقله: رآه ثَقِيلًا². وعند الزمخشري: « ثَقُلَ الشيء ثَقُلًا، وثَقُلَ الحمل على ظهره، أو أثقله الحمل، ورجل مُثَقَّل: حمل فوق طاقته وحملت الدابة ثقلها، والدواب أثقالها أي أحمالها، ولفلان ثَقُلَ كثير أي متاع وحشم، ... واثَّاقِل إلى الدنيا: أخذ إليها ... وثَقُلْتُ الشيء أثْقَلُهُ: إذا وزنته، ودينار ثاقِل: راجح ... وأخذتني ثَقْلَةً، وهي النعسة الغالبة ... ويقول العالم لغلّامه هات ثَقْلِي، يريد كتبه وأقلامه ...³ ».

وخلصته أنّ الخفة والثقل لفظان يدلان على معنيين متضادين، فالخفة لها معنى مركزي هو القلة والانقياد، وجميع المعاني الأخرى التي ترد في سياقات مختلفة ترجع إلى هذا المعنى المركزي، أما الثقل فمعناه الحمل فوق الطاقة ويجلب المغالبة دائماً.

ومن جهة الاصطلاح لم أجد تعريفاً واضحاً للخفة والثقل عند النحاة عدا وصفهم للظاهرة بل جعلوها أصلاً من أصول كلام العرب. ولكن وجدت سيبويه قد نبّه من البداية على هذه المسألة بقوله: « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل

1- ابن منظور، لسان العرب، مادة " خفف "، 9/ 79، 80.

2- ابن منظور، لسان العرب، مادة " ثقل "، 11 / 85، 86.

3- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1419 هـ / 1998 م)، مادة " ث ق ل "، 1 / 110، 111.

لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل¹. كما نجده قد ذكر أهم ما يوصف بالخفة وما يقابله من ثقل في الكلام وقد تابعه في ذلك علماء العربية بعده نذكر منها: الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل من الاسم²، خفة الاسم وثقل الصفة³، المذكر أخف من المؤنث⁴، المهموس أخف من المجهور⁵، النكرة أخف من المعرفة، والإفراد أخف من التثنية والجمع، والتثنية أخف من الجمع، والتثنية علامة الخفة⁶، التضعيف يثقل على ألسنتهم، واختلاف الحروف أخف عليهم⁷، خفة الفتح عن الكسر والضم، وخفة الكسر عن الضم⁸.

إنّ هذه الأمثلة وغيرها يمكن اعتبارها قواعد يحدد من خلالها الخفيف من الثقل في الكلام، وهي تدل على وعي القدامى بهذه الظاهرة، ومحاولتهم التقنين لمظاهرها.

وقد أقرّ الباحثون المحدثون بقاعدة الخفة والثقل ومن هؤلاء " رمضان عبد التواب " الذي ضمّن كتابه " بحوث ومقالات في اللغة " فصلاً في هذا الشأن سمّاه " كراهية توالي الأمثال " ⁹، وهذا ما يسمّى في الدراسات الصوتية الحديثة " المقاطع القصيرة ".

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 20، 21.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 20.

³ - سيبويه، الكتاب، 1/ 21.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 1/ 22.

⁵ - سيبويه، الكتاب، 4/ 450.

⁶ - سيبويه، الكتاب، 1/ 21.

⁷ - سيبويه، الكتاب، 4/ 417.

⁸ - المبرد (أبو العباس)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب ، ط: 01 ، بيروت، دار الكتب العلمية، (1999م)، مج1/ ج1/ ص: 153.

⁹ - رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط: 03، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1415هـ / 1995م)، ص: 27.

ومن خلال ما ذكر سابقا نستنتج ما يلي¹:

- تكون الخفة في الأصل أكثر منها في الفرع، كخفة المذكر على المؤنث، وخفة النكرة على المعرفة، فكل من المذكر والنكرة أصل، للمؤنث والمعرفة على التوالي.
- تكون الخفة في الصوت كما تكون في الكلمة، والتركيب، ومن ذلك أن المهموس أخف من المجهور، وأن الاسم أخف من الفعل.
- تكون الخفة في الحركات أيضا، ومثال ذلك أن الفتحة أخف من الكسرة والضمة، والكسرة أخف من الضمة.
- تكون الخفة في تأليف الأصوات، ومثالها أن تماثل الأصوات ثقيل على اللسان العربي، واختلافها خفيف عليه.

وبناءً على هذه الملاحظات يمكننا القول: إن ظاهرة التخفيف ظاهرة لغوية تتجلى في كل مستويات اللغة العربية (المستوى الصوتي والمفرداتي والتركيبية)، والضابط في تحديد هذه الظاهرة إنما هو شعور المتكلم بخفة هذا الصوت أو تلك الكلمة أو ذلك التركيب، أو العكس أي ثقله، وهذا الشعور هو الذي يدفعه إلى إحداث تغيير ما على ما يراه ثقيلًا، وهذا ما أعان علماء العربية على وضع ضوابط لهذه الظاهرة، أي أن دورهم تمثل في الكشف عنها والتقنين لها.

ولعلّ للخفة والنقل تعلقٌ بالجهد الذي يبذله المتكلم ليبلغ مراده وكذا الجهد الذي يبذله المتلقي في فهم الكلام أو ما يسمّى في اللسانيات الحديثة الاقتصاد اللغوي، وقد ذهب الأستاذ " عبد الرحمان

¹ - هذه الاستنتاجات توصلنا إليه في بحث مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في اللغة العربية وآدابها بإشرافنا عنوانها: ظاهرة التخفيف في العربية- المستوى الصوتي أنموذجا - إعداد الطالبة كريمة بكاي، جامعة سعد دحلب - البليدة - (2010).

الحاج صالح " إلى أنّ الاقتصاد اللغوي أساس هام من الأسس التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي، يقول: « أساس القوانين التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إلي المرسل إليه »¹.

¹ - الحاج صالح ، مدخل إلى اللسانيات، مجلة اللسانيات، ع: 05، ص: 38.

المبحث الثالث: أثر المناسبة في الإعراب والبناء ومظاهرها

1- أثر المناسبة في الإعراب والبناء

يتجلى أثر المناسبة في علامة الإعراب أو البناء، في إبدالها علامة أخرى، أو تسكين حركة الإعراب أو البناء، أو تحريك سكون الجزم أو البناء، أو حذف علامة الإعراب أو البناء، أو إثبات علامة الإعراب مع أن حقها النفي¹.

قد تُبدّل الحركة الإعرابية وكذلك حركة البناء حركة أخرى لمراعاة التناصب الصوتي. وهذه الحركة المبدلة من حركة الإعراب أو حركة البناء ليست علامة إعراب ولا بناء، وإنما هي حركة مناسبة صوتية شأنها في هذا شأن كسرة ما قبل " ياء " المتكلم عند جمهور النحاة². كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي ﴾ [سورة يوسف، الآية 53]، فـ " نفسي " مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على ما قبل " ياء " المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة " للياء "، وهي الكسرة، ولا خلاف أن المناسبة هنا صوتية، لأنّ " الياء " تناسبها الكسرة لأنّها بعضها. قال ابن جني: « اعلم أنّ الحركات أبغض حروف المد واللين، وهي " الألف والياء والواو ... فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 452.

² - ماهر عباس، المرجع نفسه، 451، 452.

مستقيمة»¹. والآن انقلبت التسمية في الدراسات الصوتية الحديثة، فصاروا يسمّون " الألف " فتحة طويلة، و" الياء " كسرة طويلة، و" الواو " ضمة طويلة، وفي رأينا العكس هو الصواب، أي ما ذكره ابن جني لأنّ هذه الحركات فروع عن تلك الحروف، ونطقها يثبت ذلك.

ويعد إعراب المجاورة مظهراً من مظاهر المناسبة الصوتية، ولا حاجة إلى إنكاره أو تأويل شواهد كما فعل بعض النحاة، لأنّه كثير في القرآن وكلام العرب، وتقدر علامة الإعراب على آخر الاسم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار للمناسبة الصوتية².

ويعد الإدغام الكبير كذلك مظهراً من مظاهر المناسبة الصوتية على المستوى النحوي، حيث تسقط العلامة الإعرابية أو علامة البناء آخر الكلمة عند إدغام المتجانسين أو المتقاربين من كلمتين، إذ يسكن آخر الكلمة الأولى ليدغم في مجانسة أو مقارنة بعده أول الكلمة التالية، وتقدر علامة الإعراب أو البناء على آخر الكلمة الأولى منها، للمناسبة الصوتية³.

2- الفواصل القرآنية والعلامة الإعرابية

تتناسب الفواصل القرآنية فيما بينها من حيث الأصوات والمقاطع الصوتية، وهذا التناسب يؤثر أحياناً في بناء الجملة النحوية⁴. وقد نبّه الزركشي إلى أنّه قد يكون مع ذلك غرض بلاغي ومعنوي وراء هذا التناسب الصوتي في الفواصل القرآنية، لأنّ الفواصل حقها أن تكون تابعة للمعاني ولذلك لم يسموها سجعاً، يقول: « فلأنّ أصله من سجع الطير فشرّف القرآن الكريم أن يستعار لشيء فيه لفظ

¹ - ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، ط: 02، دمشق، دار القلم (1413هـ / 1993م)، 17 / 1.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 452.

³ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 452.

⁴ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 281.

هو أصل في صوت الطائر ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الواقع في كلام آحاد الناس ولأنّ القرآن من صفات الله عز وجل فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها وإن صح المعنى، ثم فرّقوا بينهما فقالوا السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحيل المعنى عليه والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها، قال الرماني: في كتاب إعجاز القرآن وبُني عليه أنّ الفواصل بلاغة والسجع عيب. وتبعه القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن ونقل عن الأشعرية امتناع كون في القرآن سجعاً قال: ونص عليه الشيخ أبو الحسن الأشعري في غير موضع من كتبه ¹. ولأجل ذلك جمعنا بين المناسبة الصوتية والدلالية في بحثنا هذا، حتى لا يُتصور أنّ التناسب الصوتي مقصود لذاته. بل إنّ الفواصل يتم عندها المعنى غالباً، يقول الرماني: « الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع، توجب حسن إفهام المعنى » ². بل إنّ " رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض منهم " ³.

وهذا التناسب بين الفواصل قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة وقد يتطرق إلى العلامة الإعرابية، أو الرتبة النحوية، أو ينال من اكتمال عناصر الجملة، فيعمد إلى إحداها بالحذف ⁴. وسنتناول هنا ما له علاقة بالعلامة الإعرابية فحسب لأنّ التغيرات الأخرى سيأتي تناولها في مباحثها، لأنّ التغيير الذي قد يصيب العلامة الإعرابية بسبب الحفاظ على المناسبة الصوتية بين الفواصل يظهر في مظاهر عدة. ويكون خاصة كذلك عندما تكون العلامة الإعرابية حرفاً لا حركة لأنّ الفاصلة

¹ - الزركشي، البرهان، 1/ 54.

² - الرماني، ص: 89.

³ - الشيخ خالد الأزهرى (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط: 01 ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية (1421هـ / 2000م)، 2/ 644.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 282

مبناها على الوقف، يقول الزركشي: « وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام وتسمى فواصل لأنه ينفصل عندها الكلامان وذلك أن آخر الآية قد فصل بينها وبين ما بعدها »¹.

3- مظاهر التناسب الصوتي والدلالي في الفواصل القرآنية

- تغيير العلامة الإعرابية بعلامة أخرى: ومن أمثلته: قوله تعالى في قراءة " نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ " عند ابن عامر وعاصم [وشعبة وأبو عبيدة] من قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 88]²، وجاء لفظ " المؤمنين " بالياء، والإعراب يقتضي مجيئه بالواو لأنه في موضع رفع نائب فاعل، وهذا لمناسبة لفظ " المؤمنين ". وغاية ما هنالك أن " الواو " أبدلت " ياء " لمراعاة التناسب الصوتي بين الفواصل، حيث اختتمت سبع فواصل قبلها بالياء والنون³. وعند الفراء

¹ - الزركشي، البرهان، 1/ 69، 70.

² - أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ط: 02، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، (1408هـ / 1988م)، 4/ 147.

³ - الأنبياء [الآية 81 - الآية 88] ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴾ ﴿ وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَن يَغُصُّونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ وَكُنَّا لَهُمْ حَفِظِينَ ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذَكَرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ ﴾ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَجَعَلْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَذَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَاهُ لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ ﴿

أَنَّ " الواو والنون " تتعاقبان مع " الياء والنون "، إلاَّ أَنَّ " الياء والنون " أكثر انسجاماً، وأبلغ في الأثر الموسيقي¹. وتسمّى " الياء " في " المؤمنين " حرف مناسبة لا حرف إعراب². فنقول: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المقدّرة المبدلة " ياءً " للمناسبة الصوتية في الفواصل.

وللنحويين تخريجات وتوجيهات لهذه القراءة، ومنها عند " الفراء " أنّه: « أضمر المصدر في " نُجِّي " فنوى به الرفع ونصب " المؤمنين "، فيكون كقولك: ضُرب الضرب زيدا، ثمَّ تُكْنَى عن الضرب فتقول: ضُرب زيدا، وكذلك: نُجِّي النجاء المؤمنين »³. وعلّق الزمخشري على ما ذهب إليه الفراء بأنّه تمحلّ وتعسّف، يقول: « ومن تمحلّ لصحته فجعله " فُعل " وقال: نُجِّي النجاء المؤمنين، فأرسل " الياء " وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء، فمتعسّف بارد التعسف »⁴. والظاهر كأنّ الزمخشري يرد القراءة كذلك وهذا غير مسلم به لأنّ القراءة سنة متّبعة باتفاق⁵، ونقل القرطبي بأنّ ذلك التخريج لا يفيد ولا يجوز عندهم، لأنّه « لا يجوز، ضُرب زيدا، بمعنى: ضُرب الضرب زيدا؛ لأنّه لا فائدة فيه؛ إذ كان " ضُرب " يدل على الضرب »⁶. والظاهر في هذه الآية توجيهها على القول برفع " المؤمنين " وعلامة الرفع " واو " أبدلت " ياءً " لأجل مناسبة الفواصل، وذلك بناءً على أنّ « ما لا

¹ - الفراء (أبو يحيى زكريا الفراء) ، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط: 02، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1980)، 210/2.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 283.

³ - الفراء، معاني القرآن، 210 / 2.

⁴ - الزمخشري، الكشاف، 162 / 4.

⁵ - ينظر مثلاً: ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 347، 400. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، (د ط)، مصر، المكتبة التوفيقية (د ت)، 485/3.

⁶ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14 / 277.

يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير «¹، ثم إن التوجيه على أساس المناسبة معتبر عند النحاة كما في اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والتحريك بالكسر في الفعل لالتقاء الساكنين.

- الإبقاء على العلامة والواجب حذفها: ومثاله قراءة "حمزة" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ

مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾

[سورة طه، الآية 77]، فقد قرأ: " لا تخف دركاً ولا تخشى"². فجاء الفعل (تخشى) بالألف عطفًا

على الفعل المجزوم (تخف)، وحقه أن يجزم فتُحذف ألفه، ولكنها ثبتت هنا لمراعاة التناسب الصوتي بين الفواصل؛ لأنّ الفواصل قبلها (يحيى، العلى، تركى)³. وبعدها كذلك تنتهي فواصلها بالألف⁴.

- العلامة الإعرابية والازدواج في الكلام: الازدواج مظهر من مظاهر أثر التناسب في العلامة الإعرابية. والازدواج أن ترد لفظتان متفقتان في الوزن والنقبة؛ أي المقاطع الصوتية، ويُزاج بينهما في

¹ - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: 01، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية (1424هـ / 2003م)، مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه، 1/ 201.

² - هذه قراءة حمزة والأعمش وابن أبي ليلى، وقرأ الباقر: " لا تخاف" ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 4/ 98.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 285.

⁴ - الآيات: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَتَقَىٰ ۖ إِنَّهُ مِن يَأْتِ رَبُّهُ مُجِرِمًا ۖ إِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا تَحْيَىٰ ۖ وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الدَّرَجَتُ الْعُلَىٰ ۖ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرَىٰ مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ مَن تَزَكَّىٰ ۖ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَن أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۖ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ ۖ فَغَشِيَهُم مِّنَ اللَّيْلِ مَا عَاشَيْهِمْ ۖ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ ۖ وَمَا هَدَىٰ ۖ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ قَدْ أَهْبَيْنَاكُمْ مِّنْ عَدُوِّكُمْ ۖ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلَوىٰ ۖ ... ۖ﴾ بل إن الآيات من الآية 72 حتى الآية 82، تنتهي فواصلها بالألف.

عبارة واحدة من الحديث النبوي أو كلام العرب المنثور، ويترتب على رعاية التناصب الصوتي بينها بعض الآثار في بناء الجملة العربية.¹ قال أبو هلال العسكري: « لا يحسن منثور الكلام، ولا يخلو حتى يكون مزدوجاً، ولا تكاد تجد لبليغ كلاماً يخلو من الازدواج؛ ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن؛ لأنه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عما تزوج في الفواصل منه »². ويظهر أثر المناسبة الصوتية للازدواج مع العلامة الإعرابية بحذفها وليس لحذفها داعٍ، ومع المطابقة النحوية كذلك.

- **حذف العلامة الإعرابية:** قد يؤدي الحفاظ على التناصب بين لفظين في الازدواج، إلى حذف العلامة الإعرابية³. ولكن دون ما داعٍ إعرابي لحذف العلامة، ومن أمثلته قول الرسول ﷺ: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »⁴. وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم، وقرأ ﴿ سِحْرَانِ تَظْهَرَا وَقَالُوا ﴾ [القَصَص، 48]، فحذفت " النون " علامة الرفع في " تدخلوا "

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 304.

² - العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري) الصنائع: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، (1434هـ / 2013م)، ص: 233.

³ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 304

⁴ - البغوي (الحسين بن مسعود البغوي)، شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، ط: 02، دمشق - بيروت، المكتب الإسلامي (1403هـ / 1983م). باب فضل السلام، 12/ 258. وابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي)، صحيح ابن حبان، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 472/2. وعند البخاري: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أدلكم على ما تحابون به قالوا بلَى يا رسول الله قال أفشوا السلام بينكم »، البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي)، الأدب المفرد، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 03، بيروت، دار البشائر الإسلامية، (1409هـ / 1989م)، باب إفشاء السلام 340/1، قال الشيخ الألباني: صحيح .

و" تؤمنوا " الثانية، وذلك للمناسبة الصوتية بين " تدخلوا " و" تؤمنوا " الأولى، وبين " تؤمنوا " الثانية و" تحابوا "، وليتماثل الفعلان " تؤمنوا " الأول والثاني، لأنّ جميع الأفعال الأربعة تنتهي بمقطع طويل مفتوح قوامه " واو " المدّ، بالإضافة إلى اتفاق الفعلين " تدخلوا " و" تؤمنوا " مقطعيًا: (ص ح ص / تَدْ، تُؤْ)، (ص ح / خْ، م)، (ص ح / ح / لُو، ثُو)¹. وفي الحديث رواية أخرى عند مسلم: « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ... » أخرى بزياد: « والذي نفسي بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ... »² وهاتان الروايتان ليس فيهما إشكال.

- **الازدواج والمطابقة النحوية:** المقصود بالمطابقة النحوية تطابق الكلمات أفراداً أو تثنية أو جمعا أو تذكيراً أو تأنيثاً. وقد يؤدي التناسب الصوتي في الازدواج إلى الإخلال بالمطابقة³. ومن أمثلتها عدم المطابقة بين الضمير وما يعود عليه في النوع، كما ورد في دعاء النبي ﷺ: « اللهم ربّ السموات السبع وما أظْلُنْ، وربّ الأرضين السبع وما أَقْلُنْ، وربّ الشياطين وما أَضْلُنْ ، وربّ الرياح وما أذْلُنْ، فإنّا نسألك خيرَ هذه القرية وخيرَ أهلها، ونعوذ بك من شرِّ أهلها، وشرِّ ما فيها »⁴. فقال: " أضلّلن "، والأصل: " أضلّوا "؛ لأنّه عائد إلى الشياطين، وهو من مذكر من يعقل، وعُدل عن ضمير

1- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 304

2- مسلم (أبو الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري)، صحيح مسلم " طبعة منقّحة ومشكولة شكلا تاما ومخرّجة الأحاديث على صحيح البخاري ومرقمة على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث"، ط: 01، القاهرة، عالم المعارف للنشر والتوزيع، شركة القدس للنشر والتوزيع، (1435 / 2014م)، باب بيان أنّه لا يدخل الجنة إلّا المؤمنون وأنّ محبة المؤمنين من الإيمان أنّ إفشاء السلام سبب لحصولها، ص: 42.

3- ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 305.

4- الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: 02 ، القاهرة، مكتبة ابن تيمية (د ت)، 8 / 33. وابن حبان، صحيح ابن حبان، 6 / 425. والبيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي)، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ط: 01، حيدر آباد، الهند، مجلس دائرة المعارف النظامية، (1344 هـ)، 5 / 252. والنسائي، سنن النسائي الكبرى، 5 / 256.

الجمع للمذكر إلى المؤنث للمناسبة الصوتية بين " أضللن " والفاعلين: " أظللن، وأقللن " قبله، فجميعها تنتهي بصوت النون، وتتفق مقطعيًا: ص ح ص (أَظُّ، أَقُّ، أَضُّ)، ص ح ص (لَّلْ)، ص ح (نَ)¹. وعلق السيوطي " على الحديث بقوله: « وكان القياس أضلُّوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته أظللن وأقللن »²؛ مناسبة صوتية ظاهرة.

وفي الحديث رواية أخرى عند الترمذي: « اللهم ربّ السموات السبع وما أظلت، وربّ الأراضين السبع وما أقلت، وربّ الشياطين وما أضلت »³. فجعل الشياطين مما لا يعقل؛ للتناسب الصوتي بين الفعل (أضلت) والفاعلين: (أظلت) و(أقلت)، وعاد الضمير بالمفرد المؤنث على الجمع المذكر⁴.

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 305

² - السيوطي، همع الهوامع، 3/ 290.

³ - الرواية الكاملة: « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدَّبُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ ظُهَيْرٍ حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَكََا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَخْرُومِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَنَا مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الْأَرْقِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظَلَّتْ وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقَلَّتْ وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّتْ كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَنْ يَفْرُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَبْغِيَ عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »، ينظر: الترمذي (محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي)، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها، (د ط)، بيروت دار إحياء التراث العربي (د ت)، قَالَ أَبُو عِيسَى - معلقا على الحديث - هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ وَالْحَكَمُ بْنُ ظُهَيْرٍ قَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، 5/ 538، وقال الشيخ الألباني: ضعيف. والطبراني، المعجم الكبير، 4/ 115

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 305، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، 11/1.

4- العلامة الإعرابية ومظاهر تناسب القوافي

كان للعرب عناية خاصة بالشعر ولا يكون الشعر شعراً إلا إذا كان مقفًى، قال ابن سينا: « فلا يكاد يسمّى عندنا بالشعر ما ليس بمقفًى »¹، ولعلّ سرّ عنايتهم بالقوافي هو ما تقوم به من دور ملموس في تشكيل التراكيب الشعرية، وتشكيل التراكيب النحوية وتوجيهها كذلك²؛ وقد جعل محمد حماسة عبد اللطيف سلاسة وانقياد الشعر للشاعر مربوطاً بالتوافق والانسجام بين النظام النحوي والبناء الشعري، لأنّه في « عملية البناء الشعري تقوم القافية الموحدة بدور كبير في توجيه التركيب في البيت كله، حتى يسلس القياد آخر الأمر إلى قافية مطمئنة تأخذ موضعها من النظام النحوي والنسيج الشعري معا »³.

ومن ثمّ فإنّ تناسب القوافي يكون في المقاطع الصوتية وفي الأصوات، وبخاصة حرف الروي وحركته، وقد يتعارض النظام الصوتي الشعري مع النظام النحوي في البيت - [أحيانا] - فما يكون من الشاعر إلا أن يؤثر هذا الجانب الصوتي الموسيقي على ما عاداه⁴. يقول ابن جني: « ألا ترى أنّ العناية في الشعر إنّما هي بالقوافي؛ لأنّها المقاطع ... وكلّما تطرّف الحرف في القافية ازدادو عناية به، ومحافظه على حكمه »⁵. أي اطراد حرف الروي، لأنّه إذا غيّر على حساب القافية فقد شعره، وهذا ما قد يضطره إلى تغيير في تركيب الجمل، على مستوى العلامات في الإعراب والبناء، أو من حيث ترتيب عناصر الجملة كالنقد والتأخير، أو حتى على مستوى المطابقة النحوية.

¹ ابن سينا، جوامع علم الموسيقى، ص: 122، 123، نقلاً عن ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 306.

² ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 306.

³ محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص: 388.

⁴ ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 307.

⁵ ابن جني، الخصائص، 1/ 84.

ومن أهم مميزات القصيدة العمودية وحدة القافية، والمحافظة على حركة الروي حتى قيل عنها إنها « تكون مفتاحاً للبيت كله؛ لأنّ الكلمة في آخر البيت لا بد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب، ومن حيث التماثل الصوتي والحركي مع بقية الأبيات من جانب آخر »¹.

وقد يضطر الشاعر إلى تغيير العلامة الإعرابية لمراعاة تماثل وتجانس حركة الروي في قافية بيت ما مع باقي الأبيات، وفي ذلك تحقيق للتناسب الصوتي. ومن أمثلته: تغيير العلامة الإعرابية في القافية كم في البيت الشعري الشهير للفرزدق:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدعْ من المال إلاّ مُسَحَّتاً أو مُجَلَّفُ²

فضم " مجلّف " وحقه النصب عطفاً على " مسحتاً " قبله؛ وذلك للحفاظ على تماثل حركة القافية في القصيدة، إذ القوافي بالضم³.

وللعلماء تخريجات عديدة لهذا البيت ... ومع ذلك فقد علّق بعضهم على هذا البيت وعلى تخريجات النحاة والمعرّبين له، ومنهم الزمخشري الذي قال: « بيت لا تزال الركب تصطكُ في تسوية إعرابه »⁴، وقال ابن قتيبة: « رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا القول ولم يأتوا بشيء يُرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه »⁵.

¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص: 115

² - من قصيدة مطلعها: عَزَفْتُ بِأَعْشَاشٍ وَمَا كِدْتُ تَعْرِفُ وَمَا أَنْكَرْتُ مِنْ حَذْرَاءَ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ ، ينظر: ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري)، الشعر والشعراء، القاهرة، دار الحديث، (1423 هـ)، 1 / 89، ديوان الشاعر 26 / 2، ولسان العرب 41/2.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 308.

⁴ - الزمخشري، الكشف، 3 / 72.

⁵ - ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 1 / 89.

ورأى ماهر عباس أن تقدّر علامة النصب على آخر الكلمة؛ لأنّ كلمة روي القافية من بين المواضع التي تقدّر فيها حركة الإعراب¹؛ مستنداً على تصريح ابن هشام بذلك: « من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، ومقتضاه أن كلمة الروي تحرك بحركة القافية، ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعدّر، لاشتغال المحل بحركة القافية »². وفي هذا ليس تحقيقاً للتناسب الصوتي فحسب بل حتى التناسب الدلالي فينتج عن ذلك التغيير تنويع في الدلالات والمعاني. ومثله أيضا البيت الذي ذكره الفراء³:

وَمَنْ يَأْتِ مَمْشَانَا يُصَادِفُ غَنِيمَةً سَوَارًا وَخُلْخَالًا وَيُرْدُّ مَغَوِّفُ

فضمّ " بردُ "، وحقه - حسب قواعد النحو - النَّصْب، وذلك « لمراعاة تناسب حركة القافية وهي الضمة فقد ضم نعته " مُغَوِّفُ " تبعاً له، والقول بضمة من أجل تناسب القافية، يعفينا من التأويل والتقدير »⁴، وما لا يفتقد إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير⁵.

- إبدال ضمة الرفع فتحة: تبدل ضمة رفع فتحة لتناسب القافية، ومثالها قول ابن قيس الرقيات⁶:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيِّبًا

¹ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 310

² - حاشية الدمنهوري على متن الكافية ص: 101، نقلا عن ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 310.

³ - الفراء (أبو يحيى زكريا الفراء)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط: 02، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1980)، 2/ 234.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 310.

⁵ - ابن الأثيري، الإنصاف، 1/ 201.

⁶ - من شواهد سيبويه، الكتاب، 1/ 285. وابن جني، الخصائص، 2/ 429.

ففتح " طيباً " مع كونها مبتدأً مؤخرًا، والمبتدأ حقه الرفع وليسبويه تخريج لنصب " طيباً " في هذا البيت، بأن جعل " الطيب " قد دخل في الرؤية وأنه قد اشتمل على ما بعده في المعنى¹، وذهب ماهر عباس إلى أنّ الرأي أنّه مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة القافية للمناسبة².

ومن أمثلتها كذلك قول العجاج: (يا ليت أيام الصِّبا رواجعا)³، وقد خرّج النحاة ذلك بأن حملوا فتح معمولي " إنّ " على لغة من لغات العرب، قال الأشموني: وحكى قوم منهم ابن سيده أنّ قوما من العرب تنصب الجزأين معا؛ وعلّق الصبان على كلام الأشموني بقوله: ظاهره أنّ تلك لغة وبه صرّح بعضهم ومنع الجمهور ذلك، وأولوا ما ثبت منه بأنّ الجزأ الثاني حال والخبر محذوف والتقدير: أقبلت رواجعا⁴. وهذا تقدير الخليل وسيبويه، ونقله ابن السراج، ونقل كذلك عن الكسائي إلى إضمار " كانت " ⁵. والأمر لا يعدو أن يكون الشاعر حرّك خبر هذه الحروف الناسخة بحركة مناسبة للقوافي، وتقدر الحركة الأعرابية - وهي الضمة - على آخر الكلمة لاشتغال المحل بحركة القافية للمناسبة⁶ [الصوتية].

¹ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 311. سيبويه، الكتاب، 1/ 285.

² - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 312.

³ - سيبويه، الكتاب، 2/ 142، والبغدادى، خزانة الأدب 10/ 234

⁴ - الصبان، حاشية الصبان، 1/ 397.

⁵ - الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط: 05 (1416هـ / 1995م) ، ص: 234. سيبويه ، الكتاب ، 2/ 142. وابن السراج ، الأصول في النحو، 1/ 248.

⁶ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 313.

- إبدال ضمة الرفع كسرة: ومنه قول دريد بن الصمة¹:

فطاعنْتُ عنه الخيلَ حتى تبدَّدَتْ وحتى علاني حالِكُ اللونِ أسودِ

فـ" أسود " صفه لحالك اللون، وهو مجرور بدليل الروي، وحالك اللون: مرفوع لأنّه فاعل علاني، ولكنه جرّ أسود لكونه بجوار " اللون " المجرور بالإضافة. وأمّا الجر للمجاورة في باب التوكيد²، أو لأنّه نعت لكلمة " حالك " قبله، وكسره مراعاة لتناسب حركة القافية؛ إذ القوافي بالكسر³، ويمكن تخريج البيت على أنّه كسر " أسود " مراعاة لتناسب حركة الجوار في كلمة اللون⁴. وأيّاً كان التخريج منهما فإنّه مُعْتَمَدٌ على المناسبة الصوتية، ولا تأثير على الدلالة الصحيحة للكلمة وللجملة معاً فالمعنى ظاهر وواضح.

- اشتغال المحل بحركة الفرق: وذلك في المضارع المتصل به " نونا " التوكيد أو النسوة لأنّ « المضارع مع النونين مبني للتركيب، إلّا إذا أسند إلى " الألف " نحو: هل تضربان، أو " الواو " نحو: تضربون، أو " الياء " نحو: هل تضربين، لأنّ الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت، فنحو: يضربنّ، وتضربنّ، كـ" يخشون وتخشين " فالمسند إلى

¹ - ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 2/ 738، الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع)، الأصمعيّات " اختيار الأصمعي "، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط: 07، مصر، دار المعارف، (1993م)، ص: 109.

² - ابن الأنباري، الإنصاف، ينظر المحقق: محمد محيي الدين، الانتصاف من الإنصاف " الهامش "، مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، 2/ 494.

³ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 314، وينظر: الكسر في القوافي، المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1424 هـ / 2003 م)، ص: 576.

⁴ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 314.

أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدّر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق¹. والمقصود بحركة الفرق... الفرق بين " نون " التوكيد و " نون " الإعراب لأنها تعرب بثبوت " النون "، وحذفت كراهة لاجتماع النونات.

والمقصود بـ " والمحذوف للساكنين في حكم الثابت " أنّ حذف " الواو " في الجمع و " الياء " للمخاطبة لأنّ الكلام يصير: هل تضرئ، وهل تضرئ. يقول ابن عقيل: « يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين " نون " التوكيد " واو " جمع أو " ياء " مخاطبة نحو: " هل تضرئ يا زيدون "، و " هل تضرئ يا هند "، وأصل تضرئ: تضرئون، فحذفت " النون " الأولى لتوالي الأمثال كما سبق فصار تضرئون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار " تضرئ "، وكذلك " تضرئ " أصله تضرئين ففعل به ما فعل بتضرئون². أي أنّ الضمير يحذف وقد صرح بذلك في موضع آخر قال: « ويحذف الضمير إن كان " واوا " أو " ياء " ويبقى إن كان " ألفا " »³. وقال في آخر: « ولم تحذف الألف لخفتها فصار هل تضرئان، وبقيت الضمة دالة على " الواو " والكسرة دالة على " الياء "، هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً فإن كان معتلاً فإنما أن يكون آخره " ألفا أو واواً أو ياء " »⁴.

هذا إذا كان الفعل صحيحاً أمّ إن كان معتلاً الآخر يبيّن ابن عقيل حكم اجتماع حرفي علة « فإن كان آخره " واواً أو ياءً " حذفت لأجل واو الضمير أو يائه وضُمّ ما بقي قبل " واو " الضمير وكسر ما بقي قبل " ياء " الضمير فتقول: يا زيدون هل تغزون وهل ترمون، ويا هند هل تغزين وهل ترمين. فإذا ألحقته " نون " التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف " نون " الرفع و " واو "

¹ - الرضي، شرح الرضي على الكافية، 21 / 4.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 41/1، 42.

³ - ابن عقيل، المصدر نفسه، 288 / 2.

⁴ - ابن عقيل، المصدر نفسه، 42 / 1.

الضمير أو " ياءه " فنقول: يا زيدون هل تغزن وهل ترمن، وبأ هـ هل تغزن وهل ترمن، هذا إن أسند إلى " الواو والياء ". وإن أسند إلى " الألف " لم يحذف آخره وبقيت " الألف "، وشُكِّل ما قبلها بحركة تجانس " الألف " وهي الفتحة فنقول: هل تغزوان وهل ترميان «¹. فضمَّ ما قبل " الواو " وكسرُ ما قبل " الياء " وفتح ما قبل " الألف " للمناسبة الصوتية دائماً، وبقاء الدليل على المحذوف حتى لا يلتبس الكلام، وفي هذا تناسب دلالي.

ومثال ما كان إسناده إلى ألف الإثنيين " ولا تتبعان " من قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس، الآية 89]. فلما حذفت " نون تتبعان " وهي " نون " التثنية (نون الإعراب) بسبب الجزم بـ " لا "، و " نون التثنية " هذه تكون مكسورة ولمَّا اتصلت " نون " التوكيد الثقيلة بالفعل والتي تكون مفتوحة في الأصل، كسرت ههنا، فهذه الكسرة للفرقة بين إسناد الفعل للمثنى... وهي بهذا تدل على " نون " التثنية المحذوفة فكأنَّه حذفت " النون " وبقي شيء منها ليدل عليها. وهذا وفق مبدأ الاعتدال الذي نبّه عليه ابن جني بقوله: « وحركة " نون " التثنية كسرة، وحركة " نون " الجمع الذي على حد التثنية فتحة، نحو: الزيدان والزيدون، وكلتاها محرّكة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت " نون " التثنية أولى بالكسر من " نون " الجمع لأن قبلها " ألفا "، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل " نون " الجمع " واو أو ياء"، وهي ثقيلة، ففتحوا " النون " ليعتدل الأمر «². قال العكبري: « يقرأ بتشديد " النون "، و " النون " للتوكيد، والفعل مبني معها، والنون التي تدخل للرفع لا وجه لها ها هنا لأنَّ الفعل هنا غير معرب،

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، 2/ 288، 289.

² - ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2/ 487، 488.

ويقرأ بتخفيف النون وكسرهما. وفيه وجهان: أحدهما: أنه نهى أيضا، وحذف " النون " الأولى من الثقيلة تخفيفا؛ ولم تحذف الثانية لأنه لو حذفها لحذف " نونا " محرّكة واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقلّ تغييرا. والوجه الثاني: أنّ الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان: أحدهما هو خبر في معنى النهي كما ذكرنا في قوله (لا تعبدون إلا الله)، والثاني هو في موضع الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين¹. ولا نوافق " العكبري " هنا في الوجه الأول، بل يترجح الوجه الثاني وهو كون الفعل معربا مجزوما بـ " لا " الناهية، وعلامة جزمه حذف نون التنثية (الأمتلة الخمسة " تفعلان ") لأنّ الفعل أسند إلى " ألف " التنثية التي فصلته عن " نون " التوكيد، وإذا قدرنا حذف إحدى " نوني " التوكيد الثقيلة، ضاع معنى التوكيد المراد في الكلام، وعلى هذا الوجه يتناسب الكلام صوتيا وداليا.

وكسرت " النون " حتى يتبين الإسناد إلى " ألف " التنثية ولو بقيت مفتوحة لصارت مدّا للفتحة قبلها. فالكسرة في " تتبعان " أدت وظيفة تمييزية بأنها المميز لإسناد الفعل إلى المثني، ووظيفة دلالية وهي رفع الالتباس أي: لا يلتبس الخطاب في كونه موجّها إلى مفرد أو إلى مثني، والدليل عليه صوتي وهو النّبر على الحرف الأخير لتبيين الكسرة فكأنّ " ألف " التنثية لم تؤدّ دورها الوظيفي التمييزي فقامت الكسرة بذلك.

- إبدال فتحة النصب ضمة: ومثالها قول أبي محجن الثقفي².

¹ - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 33.

² - ابن قتيبة، الشعر والشعراء 1 / 414، وبلا نسبة عند ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 46، العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى "، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: 01، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (1431 هـ / 2010 م)، 4 / 186. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط: 01، دار الكتب العلمية، (1417 هـ / 1996 م)، 5 / 177.

ولا تَدْفُنُنِي فِي الْقَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

الفعل " أذوق " منصوب بـ " أن "، وحقه أن يفتح، وضمه الشاعر حفاظا على تناسب حركة القافية¹.
وقول جميل بن معمر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخَيِّرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلَقُ²

ذكر ماهر عباس أنه ضمَّ الفعل " ينطق " وحقه النصب بعد " فاء " السببية، وذلك للحفاظ على تناسب حركة القافية بين الشطرين للتصريح³، ونقل قول ابن يعيش: « ... ولو أمكنه النصب لكان أحسن، لكنَّ القوافي مرفوعة »⁴. قال الصبان: « أي: فهو ينطق، إذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها »⁵. وقال في موضع ثان: « أي: فهو ينطق، وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب، وهو مرفوع، ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل... فقد ورد الرفع معها. كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات، 36]، ... والأعلم في قراءة السبعة " وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ " وقد كان النصب ممكناً مثله في " فيموتوا " لكن عدل عنه لتتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا »⁶. وقوله " فيموتوا " إشارة

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 321.

² - سيبويه، الكتاب، 3/ 37.

³ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 321.

⁴ - ابن يعيش شرح المفصل للزمخشري، 4/ 258.

⁵ - الصبان، حاشية الصبان، 3/ 1086.

⁶ - الصبان، حاشية الصبان 3/ 1385.

إلى قوله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافُورٍ ﴾ [فاطر، الآية 36].

غير أن سيبويه علل الرفع بقوله : « لم يجعل الأول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق »¹، أي: تكون الفاء للاستئناف. فكأنه يقول: الربع ينطق ويخبر - مجازا - على أية حال مر بها وعلى زمن ما من الآثار والرسوم، ولم يكن سؤاله سببا لكل ذلك. وربما كان هنا عدولا من الشاعر إلى الرفع لأنه أنسب إلى تناسب القوافي كما قال " ماهر عباس "، ولكن ليس بكون الفاء للسببية تعسفا.

- إبدال ضمة الرفع فتحة: قال سيبويه: « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأْتُرُّكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال " الأعشى "، وأنشدناه " يونس ":

ثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكِمٍ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَٰهٌ فَيُعْقِبَا

وهو ضعيف في الكلام. وقال " طرفة ":

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُغْصِمَا

¹ - سيبويه، الكتاب، 37/3.

وكان " أبو عمرو " يقول: لا تأتينا فنشتمك «¹.

وزعم ماهر عباس أنّ فتح الفعل المضارع بعد " الفاء " في الواجب ضعيف في الكلام، إذا جاء في النثر، أمّا في الشعر فله مندوحة وهو تناسب القوافي هنا².

ولكن سيبويه نقل عن يونس أنّ فيه تقدير حذف الضمير، قال: « وسمعت يونس يقول: ما أتيتني فأحدثك فيما أستقبل، فقلت له: ما تريد به ؟ فقال: أريد أن أقول ما أتيتني فأنا أحدثك وأكرمك فيما أستقبل. وقال: هذا مثل انتني فأحدثك، إذا أراد انتني فأنا صاحب هذا «³. وهذا يفسر سبب عدم العدول من النصب إلى الرفع، وهنا نجد التناسب الدلالي حاضرا في هذه المسألة ويظهر ذلك في الرفع كما في قوله تعالى: " فتصبح الأرض مخضرة " من قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ [سورة الحج، الآية 63]،

وينقل سيبويه عن يونس كذلك فيقول: « وسألته عن: " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة "، فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أسمع أنّ الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان «⁴.

¹ - سيبويه ، الكتاب، 3/ 38، 39.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 323.

³ - سيبويه، الكتاب، 3/ 40.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 3/ 40.

وفي الآية لفظة عظيمة أشار إليها الزمخشري وهي صرف الفعل إلى المضارع بدل الماضي "أنزل من السماء ماء " فقال: فتصبح، ولم يقل: فأصبحت، قال: «... لنكتة فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان، كما تقول: أنعم على فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكرا له. ولو قلت: فرحت وغدوت، لم يقع ذلك الموقع. فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أنني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبتّه فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله لطيفٌ واصل علمه أو فضله إلى كل شيء خبيرٌ بمصالح الخلق ومنافعهم»¹. فكان العُدُول من لفظ الماضي إلى لفظ المضارع ومن النصب إلى الرفع تماشيا مع المعنى وتحقيقا لتناسب الألفاظ مع دلالاتها ومع معاني ومقاصد الكلام.

- **تحريك سكون الجزم بالكسر:** قد يحرك السكون في الفعل المضارع المجزوم بالكسر لمراعاة تناسب القوافي، ويقدر حينئذ على آخر الفعل، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية، للمناسبة الصوتية². قال سيبويه: «واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا وقع واحدٌ منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام. ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مدّ لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا حركوا واحداً منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المدّ، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث

¹ - الزمخشري، الكشف، 3/ 168.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 223.

احتاجوا إلى حركتها، كما أنّهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا، فكذاك جعلوها في
المجرورة حيث احتاجوا إليها، كما أنّ أصلها في التقاء الساكنين الكسر، نحو: انزل اليوم. وقال امرؤ
القيس:

أَعْرَكَ مَنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ

وقال طرفة :

مَتَى تَأْتِيَا نُصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَارْدِدِ

ولو كانت في قوافٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ كان إقواء ¹. فالتوسع بإلحاق الحركة أهون عنده من إلحاق
المدّ فيما ليس هوفيه، وفي هذا تناسب القوافي مناسبة صوتية، وتناسب دلالي إذ لو ألحق به ما ليس
فيه وهو المدّ لالتبس المعنى.

- **تغيير العلامة الإعرابية في الفعل المضارع:** قد تتغير العلامة الإعرابية في الفعل المضارع، وتبدل
حركةً أخرى للمناسبة الصوتية بين حركة الروي في القوافي، ومن مظاهر ذلك: إبدال سكون الجزم
ضمة، وإبدال ضمة الرفع سكوناً محرّكا بالكسر، وإبدال فتحة النصب ضمة، وإبدال ضمة الرفع فتحة،
وتحريك سكون الجزم بالكسر ².

- **إبدال سكون الجزم ضمة:** ومثاله ما نقله عن " سيبويه "، يقول: « وسمعناهم ينشدون قول
العجير السلولي:

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضرر أنفع

¹ - سيبويه، الكتاب، 215/4.

² - ماهر عباس نظرية المناسبة، ص: [318 - 323].

والقوافي مرفوعةً كأنه قال: " ولكن أنفع متى ما أملك الضرر "، ويكون " أملك " على " متى " في موضع جزاء، وما لغو، ولم يجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة " من " فتوصل، ولكنها " كـ " مَهْمَا " ¹.
 فضمّ الشاعر الفعل " أنفع " وحقه الجزم والسكون لأتته جواب لـ " متى " الشرطية وذلك مراعاة لتناسب حركة القافية. وخرجه " سيبويه " على وجه يتفق وقواعد النحو؛ فجعل رفع الفعل " أنفع " على تقدير تقديمه على " متى "، ويكون جواب الشرط محذوفا يفسره الفعل " أنفع " - " والقوافي مرفوعةً كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضرر، ويكون أملك على متى في موضع جزاء، وما لغو " -
 والرأي أن " أنفع " مجزوم في جواب " متى "، وعلامة جزمه السكون المحرك بالضم لتناسب حركة القافية، ولا حاجة حينئذٍ إلى القول بتقديم الفعل " متى " ².

ومثله كذلك ضمّ الشاعر الفعل " تُصرع " وحقه أن يكون مجزوما بالسكون في جواب " إن " في قول جرير بن عبد الله البجلي ³:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

قال الخليل: « يُريدُ إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ وَتَقُولُ مِنْ يَأْتِينِي آتِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي يَأْتِينِي آتِيهِ فَلَا يَجَازِي بِهِ » ⁴. وهو عند سيبويه على نيّة التّقديم والتّأخير: « لا يحسن " إن تأتني آتيك "، من قبل أن " إن " هي العاملة ... أي: إنك تُصرعُ إن يصرعُ أخوك. ومثّل ذلك قوله:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 78، 79.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 318، 319.

³ - نسبته في الكتاب لسيبويه، الكتاب، 3/ 67. المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 03، القاهرة، دار الفكر العربي (1417 هـ / 1997 م)، 1/ 212. والبغدادي، خزانة الأدب، 8/ 23.

⁴ - الخليل، الجمل في النحو، ص: 218.

أي: والمرء ذنب إن يلق الرشا¹.

ولم ير ابن الأنباري بداً من تقدير التقديم والتأخير « والتقدير فيه: إنك تصرع إن تصرع أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً »².
ونقل العكبري رأياً للمبرد هو « خبر مبتدأ محذوف أي: فأنت تصرع »³. وحمل سيبويه هذا على تشبيهه " إذا " بـ " إن "، أي يعد ضرورة في الشعر، وخطأ في النثر⁴. والاختيار عند السيوطي جزمه بناءً على قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق، الآية 02]⁵. واللغة الفصيحة ترك الجزم بـ " إذا "، فيقال: إذا تكرمني أكرمك، واللغة القليلة الجزم. ولا فرق بين أن تدخل معها " ما " أو لا تدخل⁶. ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها، إلا في الشعر ... وإنما لم يجزم بها، لمخالفتها " إن " الشرطية. وذلك لأن " إذا " لما تيقن وجوده أو رجح، بخلاف " إن " فإنها للمشكوك فيه، وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه ... وأجاز الكوفيون الجزم بـ " إذا " مطلقاً⁷.

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 67.

² - ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 511، 512.

³ - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 59.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 320.

⁵ - السيوطي، همع الهوامع، 2/ 557، 558.

⁶ - ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي)،

أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، (1409هـ/

1989 م)، 1/ 185.

⁷ - المرادي، الجنى الداني، ص: 368.

والأفضل أن لا يقال أن " إذا " لا تعمل إلا في الشعر، وأحسن منه القول بتحريك الفعل لتناسب القافية من دون تكلف ما ذهب إليه ماهر عباس من تغيير السكون. وسواء كان التخريج بالتقديم والتأخير في الكلام أو بإبدال سكون الجزم ضمة لتناسب القافية على رأي ماهر عباس؛ ففيهما تحقيق للتناسب الصوتي واتساق موسيقى الأبيات بتناسب القوافي، فضلا عن التناسب الدلالي، فالمعنى واضح لا يكتنفه لبس في كلا الوجهين.

وأما قول الله جلّ وعز في البقرة ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِفَهُ لَهُ ﴾ [البقرة، 245، والحديد، 11]، نصب " فيضاعفه " على جواب الاستفهام ومن رفع جعل " مَنْ " حرفا من حروف المجازاة وجعل جوابه في " الفاء " ورفع " يضاعفه " لأنه فعل مُستأنف في أوله " الياء ". وأما قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس، 82]، رُفِعَ لأنه ليس بجواب ولا مجازاة إنما هو خبر معناه إذا أراد الله شيئا قال له كن فكان كقولك: أردت أن أخرج فيخرج معي زيد، وتقول: من يزرني فأكرمه وإن تزرني فأزورك، رفعت " أكرمه وأزورك " لأنّ " الفاء " التفتت الجواب فارتفع الجواب وارتفع أكرمه بالالف الحادثة في أوله قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن يَسْتَنْكِفْ عَن عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [سورة النساء، 172]. جزم " يستكبر " لأنه عطفه بالواو على الأول وصار الجواب داخلا في الفاء التي في " فسيحشرهم " وارتفع " يحشرهم " لأنه فعل مُستقبل¹.

¹ - الخليل، الجمل في النحو، ص: 219، 220.

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأي ضعيف يجيز

رفع المضارع الواقع جوابا في النثر وفي النظم؛ مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ أَيَنَّمَا تَكُونُوا

يُذَرِكُكُمْ أَلَمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ﴾ [سورة النساء، 78]، برفع المضارع

" يدرك " ... والأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة، منعا للخلط واللبس، ولأن ذلك الاستدلال واهٍ؛

فرواية القراءة المذكورة موضع شك، وبقية الأمثلة قليلة، فوق أنها مقصورة على الشعر؛ ولذا قال بعض

النحاة: إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا في الضرورة الشعرية¹.

- إبدال ضمة الرفع سكونا محركا بالكسر: فقد يضطر الشاعر لجزم الفعل المضارع في جواب

" إذا "، ويحرك السكون بالكسر للمحافظة على تناسب حركة القافية². ومثاله ما أورده سيبويه - بعد أن

نقل استكراه الخليل أن تكون من حروف الجزاء - قال: « ... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين،

شبهوها بـ " إن "، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ

وقال بعض السلوليين:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ

¹ - عباس حسن، النحو الوافي، ط: 15 دار المعارف، 4 / 474.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 319.

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ... واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ¹. فجزم الفرزدق الفعل " تقد " في جواب " إذا "، وحرك السكون بالكسر، لتناسب حركة القوافي، وحقه الرفع، لأنّ " إذا " لا يجزم الفعل المضارع بعدها ².

5- علامة البناء وتناسب القوافي

ومعناه أنّ علامة البناء قد تتغير وتستبدل منها علامة أخرى حفاظا على تناسب حركات القوافي، ومن أمثلتها، كسر نون جمع المذكر السالم وما ألحق به، تحريك سكون بناء فعل الأمر بالكسر.

- كسر نون جمع المذكر السالم وما ألحق به: الأصل في نون جمع المذكر السالم الفتح إلا أنّها تكسر أحيانا مراعاة لتناسب القافية، قال ابن هشام: « " نون " الجمع مفتوحة وكسرهما جائز في الشعر بعد " الياء " ³، والملاحظ كسرهما بعد " الياء " وليس بعد " الواو " وقد سبقت الإشارة إلى مناسبة الكسرة " للياء " لأنّها بعضها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يكون الكسر للحفاظ على تناسب القافية، فيحصل بذلك الانسجام الصوتي في القصيدة. ومن أمثلته، قول سحيم بن وثيل:

وماذا يدري الشعراء منّي وقد جاوزت حدّ الأربعين ⁴

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 61، 62.

² - ماهر عبّاس، المرجع نفسه، ص: 320.

³ - ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت)، 85 / 1.

⁴ - البيت من شواه: قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، نقد الشعر، ط: 01، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، (1302 هـ)، ص: 70. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه 2/ 92، والمبرد، المقتضب، 3/ 332.

فكسر نون (الأربعين) لمناسبة حركة القافية، وحققها الفتح¹. قال ابن عقيل: وليس كسرهما لغة خلافا لمن زعم ذلك². وقال محيي الدين عبد الحميد معلقاً على البيت: « الشاهد فيه: قوله " الأربعين " حيث وردت الرواية فيه بكسر " النون " كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرّجه على أنّه معرب بالحركات الظاهرة على " النون " على أنّه عُومِلَ معاملة المفرد من نحو: " حين ومسكين وغسلين ويقطين "، ومنهم من خرّجه على أنّه جمع مذكر سالم معرب " بالياء " نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر " النون "، وعليه الشارح هنا ... وقول الفرزدق³:

ما سدّ حي ولا ميّت مسدّهما إلاّ الخلائف من بعد النبيين⁴.

وقد دعاهم إلى القول بتلك التخريجات، حرصهم على اطراد قواعد النحو، إلاّ أنّ الأمر على خلاف ما ذكروا، وهو أنّ الكسرة ليست كسرة إعراب، بل هي كسرة مناسبة اجتلبت من أجل الحفاظ على تناسب حركة القافية، وتقدر الفتحة علامة البناء على النون⁵. قال ابن عقيل: « حق " نون " الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا ومنه قوله:

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 325.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 70.

³ - البيت من شواهد الخليل، الجمل في النحو، ص: 244.

⁴ - محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1/ 69، يراجع مثلاً قول أبي سعيد السيرافي: " وهذا قول عامة أصحابنا أنّه متى لزم النون الإعراب لزم الياء، وصار بمنزلة قنّسرين وغسلين، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر "، السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مصر مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1394 هـ / 1974 م)، 2/ 92.

⁵ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 325.

عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين¹.

وعلق محقق " شرح ابن عقيل محيي الدين عبد الحميد " بقوله: هذا البيت لجريز بن عطية بن الخطفي قائلا: الشاهد فيه: كسر " نون " الجمع في قوله " آخرين " بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية². فحرك " نون آخرين " بالكسر، مراعاة لتناسب حركة القافية؛ إذ القوافي بالكسر، ولا يصح تخريج البيت هنا على أن الكسرة علامة إعراب لأن آخرين نعت لكلمة " زعانف " المنصوبة قبلها³. معناه صفة منصوبة وعلامة نصبها " الياء " لأنه جمع مذكر السالم وكسرت نونه لأجل المناسبة الصوتية في القوافي.

- تحريك سكون بناء فعل الأمر بالكسر: معلوم أن فعل الأمر يبنى على السكون في الأصل أو على ما ينوب عنه، وقد يحرك حفاظا على التناسب الصوتي في قافية الشعر كما في قول طرفة بن العبد⁴:

متى تأتني أصبحك كأساً رويةً وإن كنت عنها ذا غنى فاغنّ وازدد

فالفعل " ازدد " مبني على السكون في الأصل، وحرك بالكسر مراعاة لتناسب حركة القافية ويقدر السكون على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية، للمناسبة الصوتية⁵.

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، والبيت من شواهد: الأشموني، شرح الأشموني، 1/ 67، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 8/ 257.

² - ابن عقيل، المصدر نفسه، 1/ 68.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 326.

⁴ - طرفة بن العبد (طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي)، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط: 03 دار الكتب العلمية، (1423 هـ / 2002 م)، ص24، وهو من شواهد البغدادي، خزائن الأدب، 9/ 471.

⁵ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 326.

فاشتغال المحل إذا قد يكون لمناسبة حركة القافية في المبني من الأسماء أو الأفعال مثلما يكون في اشتغال المحل لمناسبة " الياء "، وهي مناسبة صوتية لتحقيق تناسق وانسجام القوافي.

خلاصة

إنّ ما يمكن أن نستنتجه في هذا الفصل أنّ للمناسبة الصوتية والدلالية أثر على الإعراب والبناء وأنّ الأخذ بمبدأ المناسبة يحل كثيرا من الإشكالات الإعرابية مثل مراعاة التناسب الصوتي في الفواصل القرآنية والقوافي الشعرية لتغيير حركات الإعراب أو البناء في بعض الحالات، مع مراعاة التناسب الدلالي وتلاؤمه مع معنى الكلام ودلالاته فلا يؤثر ذلك التغيير في المعنى فلا يعمّيه ولا يفسده، وإنّما يزيده وضوحا أو تنوعا.

إنّ التقدير في الإعراب أو البناء ليس خاصا بالحركات فقط بل يمكن أن يكون في الحروف النائية عنها كتقدير " الواو أو الياء " لأجل التناسب الصوتي كما هو الشأن في الفواصل القرآنية، ولأجل تناسب القوافي في الشعر. وقد نص على ذلك غير واحد من النحويين كابن هشام مثلا.

وقد يكون التقدير لاشتغال المحل بالحركة المناسبة في الفاصلة القرآنية أو القافية الشعرية مناسبة صوتية، أو لاشتغال المحل بحركة المجاورة، أو لاشتغال المحل بحركة الفرق. كما لا ينبغي أن يُتصور أن التناسب الصوتي مقصود لذاته فحسب بل لابد من وضوح الدلالة وعدم التباس المعنى.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل

توطئة:

مخالفة الأصل في الكلام أو مخالفة الأصل في القاعدة النحوية من أهم مظاهر التناسب الصوتي والدلالي، وقبل الوقوف على أهم مظاهر هذا التناسب وجب معرفة مفهوم الأصل في الدراسات اللغوية العربية وكذا معنى مخالفة الأصل ومن ثمّ تناول أهم مسائل مخالفة الأصل وإبراز مظاهر التناسب فيها صوتياً أو دلالياً أو كلاهما معاً.

المبحث الأول : مفهوم الأصل ومخالفة الأصل

1- مفهوم الأصل

- لغة: « الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصولٍ متباعدٍ بعضُها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحية، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي. فأما الأول فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي في قولهم: " لا أَصِلَ له ولا فَصِلَ له " : إنّ الأصل الحسب، والفصل اللسان. ويقال: " مَجْدُ أصيلٌ ". وأما الأصلُ فالحية العظيمة «¹. وفي لسان العرب: « الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يُكسر على غير ذلك وهو اليأصول يقال أصل مؤصل «²، ثم توسع في معنى كلمة " الأصل " حسب السياقات المختلفة التي ترد فيها، منها: « ... وأصل الشيء صار ذا أصل ...

¹ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/ 109 .

² - ابن منظور، لسان العرب، 11 / 16.

ويقال استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها ... واستأصله أي قلعه من أصله وفي حديث الأضحية أنه نهى عن المستأصلة هي التي أخذ قرنها من أصله وقيل هو من الأصيلة بمعنى الهلاك واستأصل القوم قطع أصلهم ... ويقال إن النخل بأرضنا لأصيل أي هو به لا يزال ولا يفنى ورجل أصيل له أصل ورأي أصيل له أصل ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل وقد أصل أصالة مثل ضخم ضخامة وفلان أصيل الرأي وقد أصل رأيه أصالة وإنه لأصيل الرأي والعقل ومجد أصيل أي ذو أصالة والأصيل العشي والجمع أصل وأصلان مثل بعير وبُعران و أصل وأصائل كأنه جمع أصيلة وقولهم لا أصل له ولا فصل الأصل الحسب والفصل اللسان والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ...¹ وفي المعجم الوسيط: « أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه، الأصلي ما كان أصلا في معناه ويُقَابَل بالفرعي أو الزائد أو الاحتياطي أو المقلد »².

"والأصول" في المعارف والفنون هي المبادئ المسلّم بصحتها والثابتة التي لا تحتاج إلى دليل، يقول " بطرس البستاني " : « والأصول الموضوعات هي المبادئ غير البينة بنفسها، المسلّمة في العلم على سبيل حسن الظن »³. وقد قال النحاة قديما: ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته.

- اصطلاحا : على الرغم من أنّ النحويين الأولين لم يعنوا عناية كبيرة بحد المفاهيم رغم أنّهم كانوا متمثلين لها، وهي واضحة في تصوراتهم لأنّ غايتهم كانت استنباط قواعد اللغة وقوانين نظامها، ويظهر ذلك في تطبيقاتهم العملية عليها، إلّا أنّنا نجد المتأخرين من النحاة عنوا بمسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات خاصة في بدايات القرن الرابع للهجرة، « أمّا المبادئ المنهجية التي وجّهتهم إلى ذلك -

¹ - ابن منظور، لسان العرب، 11 / 16.

² - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص: 20.

³ - بطرس البستاني، محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان (1987م)، ص: 11.

حتى وإن كانت ماثلة في وعيهم - فإنّ حدّها بحدود لم يكن شغلهم الشاغل مع أنّ كل تحليلاتهم وأقييسهم واستدلالاتهم قائمة عليها إلّا أنّها لم تكن غايتهم الأولى في مرحلة التأسيس فقد عنوا بإجرائها وتطبيقها دون أن يلتفتوا إليها هي ذاتها كموضوع قائم برأسه ليدرسوه، وإنّما فعل ذلك بعض النحاة ممن أتو بعدهم من العلماء بعد أن وجدوا هذا العلم في صورة ناضجة كابن جني، وابن الأثيري ...¹.

ومما عرّفوا به الأصل أنّه: « الأول يبني عليه ثان »². والذي ينبغي أن نشير إليه هو: ما ذكره مخلوف بن لعلّ بأنّ النحو العربي قام أساساً على فكرة ثنائية الأصل والفرع³. ومن أبرز التعاريف التي عرّف بها " الأصل " كذلك تعريف الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، إذ يقول: « هو ما يبني عليه، ولم يبنَ على غيره، وهو أيضا ما يستقل بنفسه - أي ما يمكن أن يوجد في الكلام وحده - ولا يحتاج إلى علامة لتمييز عن فروعه، فله العلامة العدمية على حد تعبير اللسانيات الحديثة. والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل »⁴. ولعلّ هذا التعريف جامع لمعاني الأصل في الاصطلاح عند القدامى والمحدثين وفيه تعريف للفرع كذلك بقوله: " والفرع هو الأصل مع زيادة " والمقصود بالزيادة هنا زيادة في تمييز الفرع عن الأصل، وليس الزيادة المقابلة للنقص التي يشملها التحويل والتغيير الذي يطرأ على أصل الكلمة ليعطي لنا فروعا أخرى.

¹ - بن لعلّ مخلوف، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر (2003م)، ص: 45.
² - الرمانى ، منازل الحروف و الحدود (رسالتان في اللغة)، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، عمان دار الفكر، عمان ، (د ت)، ص: 73.
³ - بن لعلّ، المرجع نفسه، ص: 49.
⁴ - الحاج صالح، المدرسة الخيلية، ص: 12. نقلا عن بن لعلّ مخلوف، المرجع نفسه، ص: 46.

والذي يعنينا من مفهوم الأصل هو هذا التغيير والتحويل على مستوى المفردات وحتى على مستوى التراكيب كأن يأتي الكلام على غير أصله المعتاد عند العرب وهو أمر يمكن تفسيره بنظرية المناسبة، وهي إما صوتية أو دلالية، أو بهما معاً، وقد نقل السيوطي كلاماً لابن الصائغ، قال: «اعلم أنَّ المناسبة أمر مطلوب في اللِّغة العربيَّة يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول ... وقد تتبَّعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مُراعاةً للمناسبة فعنَّرت منها على نيفٍ عن الأربعين حُكماً»¹. ونقل عنه في موضع آخر أن التوجيه لا يقتصر على المناسبة في الخروج عن الأصل في آيات القرآن الكريم، قال: «لا يمتنعُ في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة فإنَّ القرآن العظيم كما جاء في الأثر لا تنقضي عجائبه»².

2- مخالفة الأصل

أكثر ما نجده من تداول لهذا المصطلح عند النحويين يكون تفسيراً وتعليلاً لخروج الكلام عن القاعدة النحوية أو خروج الكلام عن المألوف والمتعارف عليه. وسنعمد على ذلك لمحاولة الوصول إلى تعريف لهذا المصطلح المتداول بكثرة.

ومما تردد عند النحاة في مخالفة الأصل ما ذكره سيبويه على أنَّه مخالفة للتعريف والتذكير في باب (كان وأخواتها)، يقول: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس، لأنَّه لا يُستَكْرُ أن يكونَ في الدنيا إنساناً هكذا، فكَرِهوا أن يبدَّعوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس. وقد يجوز في الشعر وفي

¹ - السيوطي، الإِتقان، 3/ 339.

² - السيوطي، الإِتقان، 3/ 345.

ضعف من الكلام»¹. والملاحظ على كلامه ربطه منع الابتداء بالنكرة بما فيها من لبس، وخلافه جائز في الشعر خاصة في " باب كان وأخواتها " ومثاله ما أنشده سيبويه: « ... قال حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسْحَرَّ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ

وقال الفرزدق:

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُنْسَاكِرُ

فهذا إنشاء بعضهم. وأكثرهم يَنْصِبُ السكرانَ وَيَرْفَعُ الْآخِرَ عَلَى قَطْعٍ وَابْتِدَاءٍ. وإذا كان معرفة فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت»². فقد جاء اسم كان في الأبيات نكرة على حين جاء خبرها معرفة وهذا على خلاف الأصل كما ذكر سيبويه، وما ارتضاه وجمهور النحاة، ولا يمتنع هنا أن يكون الأمر من قبيل قلب الإعراب، لا من قبيل مخالفة التعريف والتذكير في " باب كان وأخواتها "، بمعنى أنَّ الشاعر نصب اسم كان ورفع خبرها مراعاة لتناسب حركة القافية وهو ممَّا يعد من قبيل الترخيص في العلامة الإعرابية في الأسماء لتناسب القوافي³.

ففي بيت حسان بن ثابت حرك الشاعر خبر كان " عسل " بالضم؛ لئلا يخالف بين حركة الروي في البيت وبقية أبيات القصيدة، وفتح اسم كان وهو " مزاجها " لمغايرة الإعراب بين معموليها،

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 48.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 49 .

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 316.

والأصل أن يقول: يكون مزاجها عسلاً وماءً، ويؤيد هذا التوجيه رواية المازني " يكون مزاجها عسلاً وماءً"، ويكون الشاعر ضم " ماءً " لتناسب حركة القافية¹.

وتابع المبرد سيبويه وجعل ذلك من قبيل الضرورة الشعرية، يقول: « واعلم أنّ الشعراء يُضطرون فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة »²، وتعليل ذلك عنده: إنّما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد. ثم أنشد بيت حسّان السابق برواية (كأنّ سلافة من بيت رأس)، ونقل رواية أخرى للمازني وهي: (يكون مزاجها عسلاً وماءً)، يُريد: وفيه ماء³.

وفي بيت أبي قيس بن الأسلت الأنصاريّ، الأصل في الكلام أن يقول: " أسحراً كان طَبُّكَ أم جنوناً"، لكنّه ضم خبر كان " سحر " خلافاً للأصل. وفسّره " ماهر عباس " بأنّه لمراعاة حركة القافية كذلك في الاسم المعطوف عليه " جنونُ " وفتح " طَبُّكَ مراعاة لتغاير الإعراب في باب كان⁴.

فمخالفة الأصل إذا هي ضرب من الترخيص في العلامة الإعرابية على حد تعبير ماهر عباس اعتماداً على ما ذهب إليه " سيبويه " من أنّ الابتداء بما فيه لبس وهو النكرة خلاف للأصل، وأجازه في الشعر وفي ضعف من الكلام.

والحاصل أنّ مخالفة الأصل في الكلام هو ضرب من الترخيص في الإعراب أو غيره من حذف أو تقديم أو تأخير أو زيادة أو نقص أو بمعنى أعم هو خلاف القاعدة النحوية المشهورة والمتعارف على في كلام العرب.

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 316.

² - المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (د ط)، بيروت، عالم الكتب، (د ت)، 4 / 91.

³ - المبرد، المقتضب، 4 / 91، 92.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 316، 317.

المبحث الثاني: مظاهر التناسب الصوتي والدلالي لمخالفة الأصل

1- مخالفة الأصل وتأويله عند النحاة وعلاقته بالمناسبة الصوتية والدلالية

إنّ تغاير الإعراب ممّا ذكرناه سابقاً في بيان مفهوم مخالفة الأصل، وحتى ما ذكره النحويون من تأويل نجد ذلك التناسب الصوتي ظاهراً، وكذلك ما يؤيد طرحنا في الجمع بين التناسيبين الصوتي والدلالي، وكذلك ما اعتمد عليه ماهر عباس من استقامة المعنى في القول بالقلب أو التغاير في الإعراب، يقول: « ومما يقوي هذا التوجيه والقول بقلب الإعراب في ... استقامة المعنى على هذا التوجيه، دون حاجة إلى تأويل وتفسير وتغاير التعريف والتتكير في " باب كان"، كما أنّ قلب الإعراب ليس بغريب عن شواهد العربية فقد ورد في النثر أيضاً، وأجازه النحاة إن لم يك هناك لبس، كما هو الحال في الأبيات السابقة ¹، ثم نقل أقوال كل من المبرد، والأشموني، والسيوطي.

قال المبرد: « والكلام إذا لم يدخله لبس، جاز القلب للاختصار ². إلا أنّ كلام المبرد لا علاقة له بما استدل به ماهر عباس فقد كان يتحدث عن أمر آخر وليس قلب الإعراب وهذا نص كلام المبرد: « والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار، قال الله عز وجل: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ

الْكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوزَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ [القصص، الآية 76]. والعصبة تنوء

بالمفاتيح، أي تستقل بها في ثقل، ومن كلام العرب: إنّ فلانة لتنوء بها عجيزاتها، والمعنى لتنوء

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 317.

² - المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 1/ 290.

بعجزاتها»¹. وقال الأشموني: «قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: " خرق الثوب المسمار " ... ولا يقاس على ذلك»². أمّا ما ذكره السيوطي والأشموني فهو المناسب لما استدل به ماهر عباس في مسألة قلب الإعراب لكن السيوطي أردفه بأن نبّه على أنّ ذلك لا ينقاس، قال: «وَسَمِعَ رَفَعَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَنَصَبَ الْفَاعِلَ حَكَوْا خَرَقَ الثُّوبَ الْمَسْمَارَ وَكَسَرَ الزَّجَاجَ الْحَجَرَ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

مَثَلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوَانٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِهِمْ هَجَرٌ

والسوءات هي البالغة وسمع أيضا رفعهما قال: (كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومٌ ...) ونصبهما قال: (قد سألَ الحياتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ...)، والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ»³.

وخلص الأستاذ ماهر عباس إلى أنّ هذا القلب في الإعراب، وإن كانوا حكوه في الفاعل والمفعول، يجوز أن يكون في باب (كان) وأخواتها، وقد حمل الشعراء على ذلك القلب الإعرابي أمران: الأول: أمن اللبس وفهم المعنى ووضوحه، والثاني: المحافظة على تناسب حركة القافية في أبيات القصيدة من حيث التماثل الصوتي⁴.

والشاهد عندنا من كل هذا قيام الدلالة بأن جعلوا عدم الالتباس شرطاً في مخالفة الأصل، فلا بد أن يتناسب الكلام دلالياً كذلك. واللافت كذلك جمع ماهر عباس بين أمن اللبس وفهم المعنى ووضوحه، لأنّه لا يكفي في مخافة الأصل انتقاء اللبس بل لا بد أن يتحقق معه فهم المعنى

¹ - المبرد، الكامل ، 1/ 290.

² - الأشموني، شرح الأشموني، 1/ 425.

³ - السيوطي، همع الهوامع، 2/ 6، 7.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 318.

ووضوحه، لأنّ الكلام بمعناه وبرونقه وموسيقاه لا سيما إذا كان شعرا، ولذلك حسنت المحافظة على التناسب الصوتي في حركة القافية.

2- الإتياع والمناسبة الصوتية والدالية

الإتياع من أهم مظاهر التناسب الصوتي والدالي لمخالفة الأصل في الاستعمال، وهو في اللغة مصدر للفعل " أتبع " وفي لسان العرب: أتبع الشيء: جعله تابعا، وقيل أتبع الرجل سبقه فلحقه¹.

وفي الاصطلاح النحوي عرّفه ابن فارس بقوله: « هو أن تُتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويًا إشباعاً وتأكيذاً. ورُوي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيءٌ نَتَدبر بِهِ كلامنا. وذلك قولهم: "ساعِبٌ لاغِبٌ"، و"هو حَبٌّ ضَبٌّ"، و"حَرَابٌ يَبابٌ". وقد شاركت العجمُ العربَ في هذا الباب². وله معان متعددة:

الأول: أن تتوارد لفظتان تكون الثانية منهما تابعة للأولى في الإعراب إمّا لجهة النعت ... أو لجهة التوكيد ... أو لجهة عطف البيان... أو لجهة عطف النسق ويسمى أيضا الإتياع، التبعية³.

الثاني: الإتياع هو تركيب سماعي تكون فيه الكلمة تابعة لسابقتها في الوزن تزيينا للفظ سواء للمدح، مثل: " حسنٌ بسنٌ "، أم للذم، مثل: " عفريت نفريت ". تقول: " تفرّق القوم شذر مذر"، " شذر مذر " : مركب لفظي هو حال مبني على فتح الجزأين⁴.

¹ - ابن منظور لسان العرب، مادة " تبع "، 27 / 8.

² - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص: 209.

³ - بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 1 / 50.

⁴ - بابتي، المرجع نفسه، 1 / 51.

الثالث: الإتياع في الحروف وهو أن يتبع حرف حركة الحرف الذي قبله، مثل قوله تعالى:

﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ﴾ [سورة النور، الآية 38]، " الميم "

في كلمة " ليجزيهم " مضموما إتياعا لضممة " الهاء " قبلها. ومثلها " الميم " في " يزيدهم " تابعة في

ضممتها لحركة الضم في الحرف السابق عليها. أو حركة الحرف الذي بعده، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة، الآية 02]، تتبع " الدال " في كسرتها حركة الحرف الذي

بعده¹. ويسمى هذا النوع الإتياع في الحركات أو الإتياع الحركي.

وقد بين الأستاذ محمود عكاشة مفهوم ومستوى الإتياع في الحركات كما بين غايته وأثره بقول:

« الإتياع مجانسة الصوت غيره ومعاقبته فيلحق به لفظا، ويحاكيه، وهذه المماثلة أو المعاقبة تحدث

إيقاعا متوازيا يؤثر في المتلقي ويخفف رتابة الكلام ومشقة الأداء، فالتقريب بين الأصوات وتجانسها

فيه خفة ويسر في الأداء. ويقع الإتياع على مستوى الأصوات (الحروف) والحركات (الأصوات

الثانوية التي تصاحب الكلمة)، وقد يقع الإتياع على مستوى الصوت والحركة معا، وهو ما يعرف

بالمقطع فتتماثل المقاطع وتتجانس وتعطي إيقاعاً صوتياً في الخطاب المنطوق، ومن ثمّ توسعت

العرب في العمل به ووازنت بين الألفاظ والأبنية والجمال بيد أنّه في الأصوات فيه سهولة ويسر

يستحسنه المتكلم². ويؤيد هذا ما نقله ابن فارس عن العرب، « وروي أنّ بعض العرب سئل عن هذا

¹ - بابتني، المعجم المفصل في النحو العربي، 1/ 51.

² - محمود عكاشة، التطور الصوتي في الألفاظ " أسبابه وظواهره " ، ط: 01 ، القاهرة، دار النشر للجامعات، (430 هـ / 2009 م)، ص: 79.

الإتباع، فقال: هو شيء نتد به كلامنا¹. وسماه الأستاذ ماهر عباس: الإتباع الحركي، بمعنى أن تتبع حركةً حركةً أخرى مجاورة لها، أو ما سمّوه الإتباع على اللفظ². وقد اعتمدنا هذه التسمية لموافقتهما لبحثنا ونركز على هذا النوع من الإتباع لتعلقه بمسألة مخالفة الأصل لا سيما في باب الإعراب والبناء لأنّه يتعلق بالحركات الإعرابية.

والإتباع توافق الحركات وانسجامها، فتُمَاثِل الحركة غيرها تأثراً، فيسهل على المتكلم أدائها، وهذا التطور في الحركات يشبه التماثل في الأصوات، وهذا الإتباع يحدث انسجاماً موسيقياً، وهذا من عرف العربية المنطوقة، فقد نشأ الأدب شفهيّاً، فوظّف العرب العناصر الصوتية في التأثير في المتلقي، فاعتادت العرب على الإيقاع الصوتي، فوازنو بين الألفاظ في البناء والحركات والمقاطع³، وهو مظهر من مظاهر المناسبة، فيناسب اللفظ اللفظ، والحركة الحركة⁴.

أ- الإتباع الحركي وعلامتي الإعراب والبناء

يعد الإتباع الحركي مظهراً من مظاهر المماثلة الصوتية، وقد يكون من قبيل المماثلة التقديمية، إذا أتبعت الحركة الثانية الحركة الأولى السابقة عليها، أو يكون من قبيل المماثلة الرجعية إذا أتبعت الحركة الأولى الحركة الثانية التالية لها⁵.

والإتباع الحركي يؤدي إلى ذهاب حركة الإعراب أو حركة البناء على آخر الكلمة، وخصوصاً إذا كان الإتباع بين حركتين في كلمتين أولاهما آخر الكلمة الأولى، والثانية أول الكلمة الثانية التالية

¹ - ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، 28 / 1.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 330.

³ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، (1997)، ص: 138.

⁴ - محمود عكاشة، التطور الصوتي في الألفاظ، ص: 80.

⁵ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 331.

لها. وتقدّر حينئذ علامة الإعراب أو البناء على الحرف الأخير من الكلمة الأولى، لاشتغال المحل بحركة الإبتاع، حيث تبدل علامة الإعراب أو البناء حركة مماثلة لما يجاورها¹.

أولاً: الإبتاع الحركي وعلامة الإعراب

والمقصود هنا تغيير علامة الإعراب لمقتضى لفظي وليس لأجل تأثير العامل بأن يكون تغيير العلامة الإعرابية للإبتاع الحركي، ومن مظاهره وأمثله:

- إبدال ضمة الرفع كسرة: من أشهر تلك المظاهر للإبتاع الحركي إبدال ضمة الرفع كسرة في قراءة من قرأ قوله عز وجل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة، الآية 02]، بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام بعدها². ونسب هذه القراءة " أبو جعفر النحاس " إلى لغة تميم³. والأصل - كما في رسم المصحف - بضم الدال وهي القراءة المشهورة وقراءة أغلب القراء لأنّه مرفوع على الابتداء.

غير أنّ بعض النحويين ضعّف وردّ قراءة الكسر وحتى النصب كالزجاج وابن جني والعكبري، يقول الزجاج: « الحمدُ رفع بالابتداء، وقوله: (لِلَّهِ) إخبار عن الحمد والاختيار في الكلام الرفع، فأما

¹ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 331.

² - هي قراءة الحسن البصري، وإبراهيم بن أبي عبلة، ويزيد بن علي، الحارث بن أسامة بن لؤي، ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، 1/ 05. وهناك قراءة (الحمد لله) بنصب " الحمد " وانكرها الطبري، قال: " تتابعَت قراءة القراء وعلماء الأمة على رفع الحمد من (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) دون نصبها، الذي يؤدي إلى الدلالة على أن معنى تاليه كذلك: أحمد الله حمداً. ولو قرأ قارئ ذلك بالنصب، لكان عندي مُحِيلاً معناه، ومستحقاً العقوبة على قراءته إياه كذلك، إذا تعمّد قراءته كذلك، وهو عالم بخطئه وفساد تأويله "، ينظر: الطبري، 1/ 137.

³ - النحاس (أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: 01، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (1421هـ)، 1/ 18.

الْقُرْآنُ فَلَا يُقْرَأُ فِيهِ (الْحَمْدُ) إِلَّا بِالرَّفْعِ، لِأَنَّ السُّنَّةَ تَتَّبَعُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا يُلْتَفَتُ فِيهِ إِلَى غَيْرِ الرُّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي قَدْ قُرِئَ بِهَا الْقُرْآنُ الْمَشْهُورُونَ بِالضَّبْطِ وَالنَّقْطَةِ، وَالرَّفْعُ الْقِرَاءَةُ¹. ويقول ابن جني: « شاذ في القياس والاستعمال؛ إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك؛ وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر من استعمالهم أشد تغييراً، كما جاء عنهم لذلك: " لم يَكُ، ولا أَدِر، ولم أُبَلِّ، وأَيْشٍ تقول "... فلما اطرَد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر؛ فصارت "الْحَمْدُ لِلَّهِ" كَعُنُقٍ وَطُنْبٍ، و" الْحَمْدُ لِلَّهِ " كَأَبْلِ وَاِطْلٍ².

ولكن الإتياع في " الْحَمْدُ لِلَّهِ " إتياع الثاني للأول ولا تغيير في العلامة الإعرابية بخلاف الإتياع في " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بإتياع الأول للثاني وفيه تغيير لعلامة الإعراب، وقد منع ذلك في موضع آخر معتمداً على كلام أبي علي الفارسي، يقول: « حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتياع إلا على لغة ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بكسر الدال ... وهذا عندنا - [الكلام لأبي علي الفارسي] على شذوذه أعذر من قوله: " لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا "؛ وذلك أنه خفف همزة تثبت في الوصل؛ ... ؛ بل لا يكون التخفيف بإلقاء الهمزة ونقل الحركة إلا في الوصل، وليس فيه إلا شيء واحد؛ وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملازمة؛ وإنما هي للهمزة³. فقد أبدلت الضمة كسرة للإتياع، حيث

¹ - الزجاج (إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط: 01، بيروت، عالم الكتب، (1408 هـ / 1988 م)، 1 / 45.

² - ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: (1420 هـ / 1999 م)، 1 / 37.

³ - ابن جني، المحتسب، 1 / 71.

أُتبعَت كسرة " الدال " كسرة " اللام " بعدها¹. فأما اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضمّ ثقيل ولا سيّما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخفّ وكذلك الضمة مع الضمة².

إذا فقد جعل ابن جني هذه القراءة ضعيفة وهي عند شيخه أبي علي الفارسي "شاذة، وأمّا "الزجاج فمنع القراءة بها وإنّ جاز ذلك في الكلام، وقد جعل النّحاس لغة الكسر من قبيل الميل إلى الخفة، أي الانتقال من الكسر إلى الكسر أخف من الانتقال من الضم إلى الكسرة. ولكن الخفة تكون - في رأيينا- لو كان الأمر معكوسا بأن ينتقل من الكسر إلى الضمّ لأثّره زيادة في الثقل. بل إنّ الانتقال من الضم إلى الضم عند " ابن جني " أخف، يقول: « إلاً أنّ " الحمدُ لله " بضم الحرفين أسهل من " الحمد لله " بكسرهما من موضعين: أحدهما: أنّه إذا كان إتباعاً فإنّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنّه جارٍ مجرى السبب والمسبّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة " اللام " تابعة لضمة " الدال " كما نقول: " مُدٌّ وشُدٌّ، وشَمٌّ وفِرٌّ "، فتتبع الثاني الأول، فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في " اقتل ادخل "، ومع هذا فإنّ الإتباع - أعني: اقتل وبابه - لا يكاد يعتد؛ وذلك أنّ الوصل هو الذي عليه عقد الكلام واستمراره، وفيه تصح وجوهه ومقاييسه، وأنت إذا وصلت سَقَطَتِ الهمزة، فقلت: فاقتل زيّداً، فادخل يا هذا، وليست كذلك ضمة " الدال " في مُدٌّ، ولا فتحة " الميم " في شَمٌّ، ولا كسرة " الراء " في فِرٌّ؛ لأنّهنّ ثوابت في الوصل الذي عليه معقد القول، وإليه مفرع القياس والصوب، فكما أنّ " مُدٌّ " أقيس إتباعاً من: " اقتل "؛ لما ذكرنا من الأصل المرجوع إليه المأخوذ بأحكامه، ولأنّ السبب أيضاً أسبق رتبة من المسبب، فكذلك " الحمدُ

¹- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 332.

²- النّحاس، إعراب القرآن، 1/ 18.

لَّهُ " أسهل مأخذاً من " الحمدِ لله ". والآخر: أنَّ ضمة " الدال " في " الحمدُ " إعراب، وكسرة اللام في " لله " بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: " الحمدُ لله " فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: " الحمدِ لله " جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافاً ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأول، وإلى كثرة باب عُتُق وطُنُب في قلة باب إِبِلِ وإِطِلِ فاعرفه ¹.

ومع ذلك فإنّها لغة وإن كانت ضعيفة إلاّ أنّ أحسن ما تفسر به نحوياً أن يقال: " الحمد " مبتدأ مرفوع وأنّ الكسرة للإتباع.

ويضيف ابن جني على ما سبق نقلاً عن سيبويه في إتباع الإعراب البناء ما حكاه في قول بعضهم²: " وقال اضرب الساقين إِمُكْ هابل "³، وقال كذلك: « كسر الميم لكسرة الهمزة، ثم من بعد ذلك أنك تفيد من هذا الموضع ما تنتفع به في موضع آخر ⁴، وقال في أيضاً: « وأصله: أُمُكْ هابلُ، إلاّ أنّ همزة " أمك " كسرت لانكسار ما قبلها، على قراءة من قرأ: ﴿ فَلَا مِمَّهَ الْثُلُثُ ﴾ ⁵ [سورة النساء، الآية 11]، فصار: إِمُكْ هابل، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب، فابتزّتها موضعها، فهذا شاذّ لا يقاس عليه ⁶. وكان قد سمّاها باب هجوم الحركات على الحركات.

¹ - ابن جني، المحتسب، 37 / 1.

² - سيبويه، الكتاب: 272 / 2.

³ - هابل: ذات هبل، من هبلته: أي ثكلته وعدمته، وفعله كفرح. ابن جني، الخصائص: 145 / 2، 141 / 3.

⁴ - ابن جني، المحتسب، 37 / 1.

⁵ - وهو يريد القراءة بكسر همزة أمه في الآية " فَلَا مِمَّهَ "، وهي قراءة حمزة والكسائي والأعمش، ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 2 / 114. ولغة إِمِي مازلت إلى اليوم في بلاد الشام.

⁶ - ابن جني، الخصائص 3 / 143.

وجواباً على ما ذهب إليه ابن جني من تضعيف هذه اللغة وبأنها لا يقاس عليها نقول مع الأستاذ ماهر عباس: إنّ الشاعر أتبع كسرة الميم كسرة الهمزة قبلها من قبيل المماثلة التقديمية، وأصل هذه الهمزة بالضم، وكسرت إتباعاً لكسرة النون قبلها. ولما أتبع كسرة الميم كسرة الهمزة، أبدلت الضمة كسرة، وقدّرت علامة الإعراب (الضمة) على الميم، لاشتغال المحل بحركة المناسبة الصوتية في الإتباع، وهذا الإتباع وإن كان ضعيفاً في مذهب بعضهم، قد جاء على لغة من لغات العرب، ثم إنّ ابن جني " نفسه يقول: « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خير منه »¹. فوجب الاعتراف به وإن لم يجر القياس عليه عندهم². فالمقصود تفسير وتعليل الظاهرة اللغوية هنا ولا بد من بيان الإعراب ولا يستقيم الكلام فيما يبدو لنا إلاّ على هذا التفسير الصوتي.

- إبدال كسر الجر ضمة: ومثالها قراءة " للملائكة اسجدوا " من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا

لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّاۤ اِبٰلِيسَ اَبٰى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ ﴾

[سورة البقرة، الآية 34] بضم " التاء " في " الملائكة " إتباعاً لضمة " الجيم " بعدها من قبيل

المماثلة الرجعية وحققها الكسر ونسبت هذه القراءة إلى لغة أزد شنوءة³. قرأ بها: أبو جعفر يزيد بن

القعقاع، وسليمان بن مهران، والشنبوذي، وابن جمار، وعيسى بن وردان⁴.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 14.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 333، 334.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 334.

⁴ - أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 1/ 45.

وضَعَف ابن جني هذه القراءة، قال: « هذا ضعيف عندنا جداً؛ وذلك أن " الملائكة " في موضع جر، ف" التاء " إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من " اسجدوا " لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَّ ﴾ [سورة يوسف، الآية 31]، بضم " قالت "، و" ادخل "، فضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: " اخرج ". فأما ما قبل همزته هذه متحرك - ولا سيما حركة إعراب - فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قل للرجل ادخل، ولا: قل للمرأة ادخلي؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتيان إلا على لغة ضعيفة¹.

أما ابن الأنباري فقد اعتدّ بالقراءة وجعلها دليلاً على الجواز، يقول: « وقرأ أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاع المدني وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء العشرة: " وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا " فنقل ضمة همزة " اسْجُدُوا " إلى " التاء " قبلها؛ فدلّ على جوازه. وأما القياس فلأنها همزة متحركة؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم " من أبوك، وكم إبلُك " وما أشبه ذلك. والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون " واحد اثنان " فيكسرون الدال من " واحد " وأجمعنا وإياكم على أن كسرة " الدال " إنما كانت لإلقاء حركة همزة " اثنان " عليها لالتقاء الساكنين، ولا خلاف أنّ همزة " اثنان " همزة وصل، فدلّ على صحة ما ذكرناه².

¹ - ابن جني، المحتسب، 71 / 1.

² - ابن الأنباري، الإتيان (مسألة: هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها)، 610 / 2.

ثم يعود ابن الأنباري مرة أخرى ويضعف القراءة في القياس ويرد على من قال بأن ضمة " التاء " منقولة، يقول: « وأما قراءة أبي جعفر " وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا " فضعيفة في القياس جدا والقراء على خلافها، على أنها لا حجة لهم فيها. وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وههنا ليس ما قبلها ساكنا، وإنما هو متحرك؛ لأن " التاء " من " الْمَلَائِكَةِ " متحركة، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف. والثاني: أن هذا لا تقولون به؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها. الثالث: أنا نقول: إنما ضُمت هذه " التاء " إبتاعا لضمة الجيم في " اسْجُدُوا " وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون قد نَوَى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً بضمة " التاء " في قراءة من قرأ: " وَقَالَتْ ائْخُذْ عَلَيْهِنَّ " بإتباع ضمة " التاء " ضمة الراء؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة، ونحو هذا الإبتاع قراءة من قرأ أيضا: ﴿ جَنَّتٍ وَعُيُونٍ أَدْخُلُوهَا ﴾ [سورة الحجر، الآية 45] بضم التتوين إبتاعا لضمة الخاء من: " ادْخُلُوهَا " وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب. والثاني: أنه أتبع الضم الضم، كما أتبع الكسر في قراءة الحسن البصري: " الْحَمْدُ لِلَّهِ " فكسر الدال إبتاعا لكسرة اللام، وكقولهم " منتن " بكسر الميم، والأصل فيه " منتن " بضم الميم، فكسروها إبتاعا لكسرة " التاء "، ومنهم من يقول " منتن " بضم التاء، والأصل فيها الكسر، إبتاعا لضم الميم، كقراءة " ابن أبي عبيدة ": " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بضم " اللام " والأصل فيها الكسر إبتاعا لضمة " الدال ". وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال. وأما قولهم " إنها همزة متحركة فجاز أن تنتقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة

القطع" قلنا: قد بيّنا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغني عن الإعادة؛ فلا يجوز أن تحمل إحداهما على الأخرى¹.

فابن الأنباري يرى بالإتباع في هذه المواضع وهو تفسير صوتي وعليه فإنّ الضمة في " الملائكة " و " عيون " هي لأجل المناسبة الصوتية وعلامة الإعراب مقدّرة.

وقال الزجاج : « وأبو جعفر من جلة أهل المدينة وأهل الثبت في القراءة، إلّا أنّه غلط في هذا الحرف؛ لأنّ الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنّه شبه " تاء " التأنيث بكسر " ألف " الوصل، لأنّك إذا ابتدأت قلت: أسجدوا. وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب². والغريب في كلام الزجاج أنّه جعل أبا جعفر من أهل الثبت ومن أجلاء أهل المدينة ثم نسب إليه التوهم في القراءة في هذا الموضع، بل على العكس لابد أن يكون هذا الموضع أكثر تثبتاً خاصة وأنّه يخالف قياس كلام العرب، غير أنّ القراء لا يلتفتون إلى ذلك لأنّ القراء سنة متّبعة. وممن ضعّف القراءة كذلك أبو البقاء العكبري بل جعلها ضعيفة جداً وحمل الضعف على أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ. ونقل القول بأنّه نوى الوقوف على " التاء " الساكنة، ثمّ حركها بالضم إتباعاً لضم " الجيم "، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف³.

وعقّب الأستاذ ماهر عباس على من ضعّف القراءة بقوله: ما أشدّ جرأتهم - عفا الله عنهم - على قراءة أبي جعفر مع أنّ القراءة سنة متّبعة⁴، واكتفى بنقل دفاع ابن الجزري عن هذه القراءة، الذي يقول: « ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشري: (إنّما تستهلك حركة الإعراب بحركة

¹ - ابن الأنباري، الإنصاف، 612 / 2.

² - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1 / 111، 112.

³ - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1 / 30.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 335.

الإتباع إلا في لغة ضعيفة؛ كقولهم: " الحمد لله " ؛ لأنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره ... وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب المُبْهَج وغيره. وإذا ثبت مثله في لغة العرب، فكيف ينكر¹.

والمقصود أنه لا مناص من قبول القراءة والتسليم بها حتى وإن خالفت قياس كلام العرب، وعليه يحسن تخريجها على هذا النوع من الإتباع الذي يسميه " ماهر عباس " مماثلة رجعية (إتباع الحركة الأولى للحركة الثانية)، والذي يفسره هذا التناسب الصوتي في الكلام.

- تحريك سكون الجزم بالفتح: قد يحرك سكون الجزم في الفعل المضارع بالفتح ، إتباعا للحركة المجاورة، وتقدر علامة الجزم حينئذ على آخر الفعل المضارع، لاشتغال المحل بحركة الإتباع، للمناسبة الصوتية². ومن أمثلة ذلك قراءة أبي جعفر (القارئ)، وأبي جعفر المنصور (الخليفة العبّاسي)، قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح، الآية 01]، بفتح " الحاء " في " نشرح "³. وقد خرّج ابن جني هذه القراءة بعد أن نقل أنّها سمعت على أبي جعفر المنصور، ثم نقل عدم إجازة ابن مجاهد ذلك أصلا، وأنّ ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنّه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر:

¹ - ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف)، النشر في القراءات العشر

تحقيق: علي محمد الضباع، (د ط)، (د ت)، المطبعة التجارية الكبرى، 2/ 210، 211.

² - ماهر عبّاس، نظرية المناسبة، ص: 336

³ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 8/ 187.

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يُقَدَّر أم يوم قُدِّر¹

قيل: أراد: لم يقدر، بالنون الخفيفة، وحذفها. وهذا عنده غير جائز، وذلك أنّ هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار². وقال في موضع آخر: « وفتح " نشرح " للتوكيد بالنون وحذفها »³. فيكون التقدير على هذا: نشرح. وقال في أيضا معلقاً على البيت بعد أن كرر كلامه السابق ثم بأن أعطى تخريجا آخر: « ... لكن القول فيه عندي أنّه أراد: أيوم لم يقدر أم يوم قدر ثم خفف همزة " أم " فحذفها وألقى حركتها على راء " يقدر " فصار تقديره: " أيوم لم يقدر "، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: أيوم لم يقدر ام، فحرّك " الألف " لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره: " أم " واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء. ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خفت الهمزة: " المرأة والكمأة ". وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي - رحمه الله - بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال: هذا إنّما يجوز في المتصل. قلت له: فأنت أبدأً تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئاً⁴. وهذا فيه تأويل بعيد فكيف تخفف الهمزة لتعود بعد إشباع

¹ - البيت من شواهد الخصائص، 3 / 96 ، 224. قال: أعني فتح راء يقدر. وقد ذكرته. فهذا طريق تجاور الألفاظ وهو باب. الخصائص، 3 / 225. وقال في سر صناعة الإعراب: « فذهبوا فيه إلى أنّه أراد النون الخفيفة ثم حذفها ضرورة، فبقيت الراء مفتوحة، كأنه أراد " يُقَدَّرُنْ "، وأنكر بعض أصحابنا هذا، وقال: هذه النون لا تحذف إلّا لسكون ما بعدها، ولا سكون ها هنا بعدها. والذي أراه أنا في هذا - وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه - هو أن أصله " أيوم لم يُقَدَّر أم يوم قُدِّر "، بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء الساكنة وقد أجرت العرب الحرف الساكن، إذا جاور الحرف المتحرك، مجرى المتحرك ». ابن جني سر صناعة الإعراب، 1 / 75.

² - ابن جني، المحتسب، 2 / 366.

³ - بن جني، المحتسب، 2 / 418.

⁴ - ابن جني، الخصائص، 3 / 97.

فتحة الراء التي نتجت عن إلقاء حركة الهمزة السابقة بعد تخفيفها، فهذا تحمل ظاهر، ولعلّ ما دفعه إلى هذا كله حرصه على أطّراد القاعدة النحوية.

ويرى الأستاذ ماهر عباس أنّ تحريك سكون " الحاء " في " نشرح " بالفتح إنّما هو إتباع لفتحة " اللام " بعدها من قبيل المماثلة الرجعية، ويكون الفعل مجزوما بلم، وعلامة جزمه السكون المحرك بالفتح لمناسبة حركة الإتياع. وإنّ " لم يَفْقَدَر " فقد حرّك الشاعر الراء بالفتح إتباعا لفتحة الهمزة بعدها، من قبيل المماثلة الرجعية كذلك¹.

ولعلّ هذا التخرّيج أقرب وأولى من تعسف التقدير الذي ذكره ابن جني، لأنّ القول بالإتياع يغنيّا عن كل ذلك التمثل، وتكون علامة الجزم السكون المحرك لمناسبة الإتياع تناسبا صوتيا، ثمّ إنّ هذا لا يغير من المعنى شيئا، فمن جهة الدلالة تبقى دلالة الألفاظ على ما هي عليه سواء كان الكلام على أصله أو مخالفا لأصل بالإتياع في الحركات.

ثانيا: الإتياع الحركي وعلامة البناء

قد تتغير علامة البناء وتبدل حركة مغايرة من أجل الإتياع الحركي، حرصا على المناسبة الصوتية بين الحركات المتجاورة ويحدث هذا في الضمائر، والأفعال المبنيّة، والحروف².

- **تغير علامة بناء الضمير:** سنتناول في هذه المسألة هاء ضمير الغائب على لغة أهل الحجاز لأنّها تختلف عن غيرهم من العرب إذ الأصل عندهم الضم مطلقا وقد قرأ بذلك حفص عن عاصم في القرآن الكريم، وفي لغة غيرهم من العرب الكسر بعد الكسرة.

¹- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 336، 337.

²- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 340.

والأصل في هاء الضمير [الغائب] أن تكون مضمومة على لغة الحجازيين وهناك من يكسرها إذا كانت قبله كسرة أو ياء ساكنة¹. قال ابن مالك: « ولغة الحجازيين في " هاء " الغائب الضم مطلقاً، وهو الأصل، فيقولون: " ضربته، ومررت به، ونظرتُ إليه ". ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعاً، وبلغه غيرهم قرأ القراء إلا " حَفَصَا " في ﴿ وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ [الكهف، الآية 63]، و﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾ [الفتح، الآية 10]، وحمزة في ﴿ لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا ﴾ [طه، الآية 10، والقصص، الآية 29] (لأهله أمكثوا) في الموضعين، فإنهما قرءا بالضم على لغة الحجازيين؛ ... ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن، ومنه ﴿ أَرْجُهُ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف، الآية 111، والشعراء، الآية 36]، في قراءة ابن ذكوان². وقراءة ابن ذكوان هي قراءة ابن عامر وهشام كذلك³.

وقد تناول سيبويه هذه الهاء في " باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضممار"، يقول: « اعلم أنَّ أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنَّها في الكلام كله هكذا؛ إلَّا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل. فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءً أو كسرة؛ لأنَّها خفية كما أنَّ الياء خفية؛ وهي من حروف الزيادة كما أنَّ الياء من حروف الزيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه

¹ - ماهر عبّاس، المرجع نفسه، ص: 340.

² - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط: 01 هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (1410هـ / 1990م)، 1 / 132.

³ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 2 / 387.

الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنَّه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة. فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو: كلابٍ وعابدٍ. وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل. وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مالٌ، ويقولون: فحسفنأ بهو. وبادرهو الأرض¹. فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى، أنَّهما لا يلزمان حرفاً أبداً. فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياءً كما فعلت ذلك في الهاء².

والذي ننبه عليه أنَّ ما نقله سيبويه عن أهل الحجاز أنَّهم يقولون: " فحسفنأ بهو. وبادرهو الأرض " لا يعني أنَّه يُقرأ بها فلم نجد هذه القراءة في ثبت، بل إنَّ ابن الجزري نبّه على جواز ذلك في العربية دون القراءة، يقول: « أنَّه إذا كان قبل لام التَّعريف المنقول إليها حرفٌ من حروف المدِّ، أو ساكنٌ غيرهنَّ لم يجرُ إثبات حرف المدِّ، ولا ردُّ سكون الساكن مع تحريك اللام ؛ لأنَّ التَّحريك في ذلك عارضٌ، فلم يُعتدَّ به، وقُدِّر السُّكون؛ إذ هو الأصل، ولذلك حُذِف حرف المدِّ، وحُرِّك الساكن حالة الوصل، وذلك نحو: (وَالْقَى الْأَلْوَا حَ)، و(سِيرَتَهَا الْأَوَّلَى) ... وكذلك لو كان صلةً، أو ميم جمع نحو: (وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ)، و(لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ)، و(هَذِهِ الْأَنْهَارُ)، و(هَذِهِ الْأَنْعَامُ)، (وَيُلْهِمُهُمُ الْإِمْلُ)، (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) وهذا ممَّا لا خِلاف فيه بين أئمَّة القُرَّاء، نصَّ على ذلك غير واحد،

¹ - العبارة في الآية ﴿ فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا

كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ﴾ [القصص، 81]، وفي معجم القراءات لأحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم: قرأ

أبو عمرو، وورش، والدوري في " بداره " بالإمالة. معجم القراءات، 5/ 34.

² - سيبويه، الكتاب، 4/ 195

كالحافظ أبي عمرو الدَّانِيّ وأبي مُحَمَّد سِبْطِ الخَيَّاط وأبي الحسن السَّخَّاويّ، وغيرهم، وإنْ كان جائزاً في اللغة وعند أئمّة العربية¹.

فالهاء تكسر إذا كانت قبلها كسرة للإتباع الحركي، فيقال: منهم، ومنه، وذلك على لغة غير الحجاز². وقال ابن جني: «وروينا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي علي، وعن غير أبي زيد: منهم ومنه ومنكم وبكم»³. وفيما نقله هنا كذلك إبدال ضمة بناء كاف الخطاب كسرة إتباعاً للكسرة قبلها لتتاسبهما صوتياً، ومما يظهر هذا التناصب الصوتي في الإِتباع أكثر ما نقله أيضاً من قراءة بعضهم من القرآن "أَنْبِئُهُمْ"، قال: «وأما الرواية عن ابن عامر: "أَنْبِئُهُمْ"⁴ بالهمز وكسر الهاء، فطريقه أنّ هذه الهمزة ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنّه لا همزة هناك أصلاً، وكأنّ كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنّه على هذا قال: "أَنْبِئُهُمْ". ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن يكون حاجزاً حصيناً قولهم: قُنْيَةٌ، وهي من قَنَوْتُ، وصِبْيَةٌ وهي من صَبَّوْتُ»⁵. بل ويدل على ذلك أكثر قراءة ابن عامر، وحمزة، والداجواني، وهشام، والأعمش، وابن أبي عبلّة "أَنْبِئُهُمْ"⁶. فتكون ضمة البناء هنا مقدّرة لاشتغال المحل بحركة الإِتباع أو لاشتغاله بحركة مناسبة "الياء" التي هي إشباع لحركة الكسرة قبلها، وفي كل ذلك تناسب صوتي في الأداء دون إخلال بالمعنى، ولا التباس في الدلالة، وهو ما يُبقي الكلام منسجماً صوتياً بتخفيفه ودلالياً بالمحافظة على معناه ودلالته.

¹ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 416.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 341.

³ - ابن جني، المحتسب، 1/ 71.

⁴ - من قوله عز وجل: ﴿ قَالَ يَتَّبِعُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [البقرة، 33] قرأ بكسر الهاء والهمز ابن عامر وابن

عبّاس، وينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 1/ 44.

⁵ - ابن جني، المحتسب، 1/ 70.

⁶ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 1/ 44.

- تغيير علامة بناء فعل الأمر: الأصل في فعل الأمر البناء على السكون أو ما ينوب عنه، ويحرّك بناء فعل الأمر بالكسر لالتقاء الساكنين. « لأنّ الفعل إذا كان مجزوماً فحرك لالتقاء الساكنين كسر. وذلك قول: اضرب الرجل »¹.

وقد تتغير حركة بناء فعل الأمر كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَقُلْنَا يَبْنَادُمْ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة، الآية 35]، فقد قرأ ورش عن نافع " اسكُنْ أَنْتَ " بفتح " النون " إتباعاً لحركة الهمزة بعدها. فيكون فعل الأمر " اسكن " مبنيًا على السكون وحرّك بالفتح إتباعاً للمناسبة الصوتية. لكن وردَ تحريكه بغير الكسر خلافاً للأصل من نحو قراءة أبي السمال " قُمْ اللَّيْلَ " بضم الميم إتباعاً لحركة القاف فعل ويفتحها " قُمْ اللَّيْلَ " طلباً للتخفيف²، من قوله عزّ وجلّ: ﴿ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل، الآية 02]، وقد ضُم آخر فعل الأمر لغير اتصاله بواو الجماعة إذ هو أصل ضمه، ونسب ابن جني قراءة الضم إلى لغة بلعنبر³. وحكى قطرب عنهم: ﴿ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل، الآية 02]، ﴿ وَقُلْ أَلْحَقْ ﴾ [الكهف، الآية 29]، وبِعِ الثَّوبُ؛ فمن كسره فعلى أصل

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 532.

² - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 7/ 251.

³ - ابن جني، المحتسب 2/ 335.

الباب، ومن ضم، أو كسر أيضا أتبع، ومن فتح فجنوحا إلى خفة الفتح¹. فضمٌ ميم " قم " يكون إتباعا لضمّة القاف قبله لنتاسبها صوتيا، مع بقاء الدلالة قائمة واضحة.

والدليل على محافظتهم على الدلالة وسلامة المعنى بأن يتناسب الكلام صوتيا ودلاليا ما نقله ابن جني في قوله: « حدثنا عباس الدوري عن أبي يحيى الحماني عن الأعمش عن أنس أنه قرأ: ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمّل، الآية 06]، و " وَأَصُوبٌ " ². فقيل له: يا أبا حمزة، إنّما هي: " وَأَقْوَمُ قِيلًا"، فقال أنس: إنّ " أقوم " أصوب وأهيا. قال أبو الفتح: هذا يؤنس بأنّ القوم كانوا يعتبرون المعاني، ويخلدون إليها، فإذا حصلوها وحصّنها سامحوا أنفسهم في العبارات عنها ³.

وقال سيبويه: « اعلم أنّ منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، وإن كان مضموما ضمّوه، وإن كان مكسورا كسروه، وذلك قولك: ردّ وعُضّ وفرّ يا فتى ⁴. وفسره المبرد بقوله: « وقد يجوز أن تقول " فِرَّ رُدَّ عُضَّ " فإذا قلت ذلك فإنّما طرحت حركة " العين " على " الفاء " فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل وقد التقى في الوقف ساكنان فإذا وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُل) فأنت في تحريكه مخير يجوز فيه الوجوه الثلاثة تقول " عُضَّ يَا فَتَى وَعُضَّ وَعُضَّ " أمّا الكسر فعلى أنّه أصل التقاء الساكنين وأمّا الضمّ فللإتباع وأمّا الفتح فلائّه أخفّ الحركات لأنّك إنّما تحرّك الآخر لالتقاء الساكنين فإن كان من باب " مسّ " جاز فيه الفتح من وجهين لخفّته وللاِتّباع

¹ - ابن جني، المحتسب، 2/ 336.

² - قراءة الأعمش، وأنس بن مالك، ينظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 7/ 251.

³ - ابن جني، المحتسب، 2/ 336.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 3/ 532.

وجاز الكسر لما ذكرت لك، وإن كان من باب " فَرَّ " جاز فيه الكسر من وجهين للإتباع ولأنه أصل التقاء الساكنين وجاز الفتح لخفّته¹.

ب- الإتباع في علامات بناء الحروف

أشرنا سابقا إلى أنّ الأصل الكسر عند التقاء الساكنين كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذْ

أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۖ ﴾ [سورة البقرة، 60]، وفي قوله: ﴿ فَإِنَّ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ

بِهِ ۖ فَقَدْ أَهْتَدُوا ﴾ [سورة البقرة، 137]، والأمثلة كثيرة، لكن قد يخالف هذا الأصل مع الحروف أيضا.

- إبدال فتحة الحرف كسرة: نحو قراءة بعضهم: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ [سورة

الأنعام، الآية 33]، بكسر الفاء [فإنهم] إتباعا لكسرة الهمزة، من قبيل المماثلة الرجعية². وذكر " ماهر عباس " أنّ هذه القراءة نقلها عن " ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن " - ولم نعثر على هذا الكتاب - ولكن لا بأس أن ننبه أنّنا لم نعثر عليها في معجم القراءات، ولا في المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات لـ " ابن جني " وهو عمدة في هذا الباب، ولا في النشر في القراءات العشر لـ " ابن الجزري ". وعليه لا يعول على هذا.

وحرف الجر " مِنْ " تُحرّك نونه بالفتح عند التقاء الساكنين، نحو: " مِنْ الأرض، قال ابن جني:

« ... تكسرها لالتقاء الساكنين، غير أنّه كثر استعمال " مِنْ " مع لام المعرفة، فهربوا من توالي كسرتين

¹ - المبرد، المقتضب، 1/ 184، 185.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 344.

إلى الفتح، وإذا كانوا قد قالوا: " فَمَ اللَّيْلُ "، " وَقُلْ الْحَقُّ فففتحوا ولم تلتقِ هناك كسرتان، فالفتح في " مِنْ اللَّهِ " لتوالي الكسرتين أولى ¹. فذكر أنّ العرب قد حركت بالفتح فيما لم تلتقِ فيه كسرتان طلباً للخفة فكان عنده التحريك فيما التقت فيه كسرتان أولى، و ماذلك إلا طلباً للخفة كذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ۚ ﴾ [النمل، الآية 66]. بكسر لام

" بل " عند أغلب القراء، « فقرأته عامة قراء أهل المدينة سوى أبي جعفر وعامة قراء أهل الكوفة: (بَلْ أَدْرَكَ) بكسر اللام من " بل " وتشديد الدال من " ادراك "، بمعنى: بل تدارك علمهم، أي تتابع علمهم بالآخرة هل هي كائنة أم لا ثم أدغمت " التاء " في " الدال " كما قيل: (اِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ ...) وقراءته عامة قراء أهل مكة: " بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ " بسكون " الدال وفتح الألف "، بمعنى " هل أدرك علمهم علم الآخرة ". وكان أبو عمرو بن العلاء يُنكر فيما ذكر عنه قراءة من قرأ: " بَلْ أَدْرَكَ " ويقول: إن " بل " إيجاب والاستفهام في هذا الموضع إنكار. ومعنى الكلام: إذا قرئ كذلك " بَلْ أَدْرَكَ " لم يكن ذلك لم يدرك علمهم في الآخرة، وبالاستفهام قرأ ذلك ابن محيصة على الوجه الذي ذكرت أن أبا عمرو أنكره. وبنحو الذي ذكرت عن المكيين أنهم قرعوه، ذكر عن مجاهد أنه قرأه، غير أنه كان يقرأ في موضع بل: أم ².

وقال ابن جني: « وأما " بَلْ أَدْرَكَ " فَإِنَّ " بل " استئناف، وما بعدها استفهام، كما تقول: أزيد عندك؟ بل أجعفر عندك؟ تركاً للأول إلى غيره، لا تراجعاً عنه، لكن للانتحاء من بعده على غيره. وأما " بَلَى " فكأنه جواب، وذلك أنه لما قال: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا

¹ - ابن جني، المحتسب، 1/ 283 .

² - الطبري، جامع البيان، 18/ 106، 107.

اللَّهُ ﴿ [النمل، الآية 65]، " فكأنَّ قائلًا قال: ما الأمر كذلك، فقيل له: " بلى"، ثم استؤنف فقيل:

" بَلِ ادَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ". وأما " بَلِ ادَّرَكَ " فلا سؤال مع كسر اللام؛ لسكونها، وسكون

الدال بعدها. وأما " بَلِ تَدَارَكَ " فإنه أصل قراءة من قرأ: " ادَّرَكَ؛ وذلك أنه في الأصل تدارك، ثم أثر

إدغام التاء في الدال؛ لأنها أختها في المخرج، فقلبها إلى لفظها، وأسكنها، وأدغمها فيها. واحتاج إلى

ألف الوصل؛ لسكون الدال بعدها ¹.

ولكن القراءة التي تعيننا أكثر قراءة (عطاء بن يسار، وورش، وعطاء بن السائب، وسليمان

بن يسار) " بَلِ ادَّرَكَ "، وقراءة (سليمان بن يسار، وعطاء بن السائب) " بَلِ ادَّرَكَ " ². ففيهما فتح

لام الحرف " بل " المبني على السكون والأصل فيه الكسر عند التقاء الساكنين. قال ابن جني: « ومن

ذلك قراءة سليمان بن يسار وعطاء بن السائب: " بَلِ ادَّرَكَ عِلْمُهُمْ "، بفتح اللام، ولا همز، ولا ألف.

وروي عنهما: " بَلِ ادَّرَكَ "، بفتح اللام، ولا همز، وتشديد الدال، وليس بعد الدال ألف ... أما " بَلِ

ادَّرَكَ " فعلى تخفيف الهمزة بحذفها، وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها، كقولك في: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ

الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون، 01]، " قَدْ أَفْلَحَ ". وأما " بَلِ ادَّرَكَ "، بفتح اللام فكان قياسه: " بَلِ

ادَّرَكَ؛ بكسر اللام لسكونها وسكون الدال بعدها، إلا أنه فتحت اللام لأن في ذلك إزالة لالتقاء

الساكنين، وعدولا إلى الفتحة لخفتها، كما رؤينا عن قطرب: أن منهم من يقول: " قُمْ الليل "، " وبيع

¹ - ابن جني، المحتسب، 2 / 143

² - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 4 / 365 ، 366 . وفي المعجم سنتة عشر قراءة.

الثوب " ¹. وقال الزمخشري: « بل أدرك، بالتخفيف والنقل " بل أدرك "، بفتح اللام وتشديد الدال. وأصله: بل أدرك ؟ على الاستفهام » ².

- ضمة ذال " مُذْ ": هذا الموضع نبّه وألحّ عليه " ابن جني " في " باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد "، يقول: « هذا موضع قلما وقع تفصيله؛ وهو معنى يجب أن ينبه عليه ويحرر القول فيه. من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: " ما رأيته مُذْ اليوم " لأنّهم يقولون في ذلك: إنّهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها لأنّ أصلها الضم في " مُنْذْ ". وهو هكذا لعمرى لكنّه الأصل الأقرب ألا ترى أنّ أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة وأنّها إنّما ضُمت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم. فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ويدلك على أن حركتها إنّما هي لالتقاء الساكنين أنّه لما زال التقاءهما سكنت الذال في مُذْ، وهذا واضح » ³. وظاهر في تفسيرات وتعليقات ابن جني لمراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد اعتماده على التناصب الصوتي في الكلمة، في " مُذْ " بواسطة الإتيان. وكل ذلك حتى تتسجم الكلمة في بنيتها الصوتية.

- إبدال الفتحة ضمة: من ذلك قراءة من قرأ " أَيُّه " من قوله عزّ وجل: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ

جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة النور، الآية 31]، وقوله: ﴿ سَنَفْرُغُ

لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ [سورة الرحمن، الآية 31]، وقوله: ﴿ وَقَالُوا يَتَّيِّهُ لِسَاحِرٌ أَدْعُ لَنَا

¹ - ابن جني، المحتسب، 2/ 142، 143.

² - الزمخشري، الكشاف، 2/ 379.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 344، 345.

رَبَّكَ ﴿ [الزخرف، الآية 49]، قال ابن هشام: « ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها إتباعا وعليه قراءة ابن عامر " أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ "، " أَيُّهُ الثَّقَلَانِ "، " أَيُّهُ السَّاحِر "، بضم الهاء في الوصل »¹. وهذا الإتيان من قبيل المماثلة التقديمية². واشتراط الوصل ظاهر منه اكتمال التناسب فلو لم تكن وصلاً لما صح الإتيان وصار فيها نشاز صوتي.

- **تحريك سكون بناء الحرف:** ويكون ذلك إتباعا لحركة ما بعده للمناسبة الصوتية، وهي من قبيل المماثلة الرجعية³. ومثاله: قراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي " أن " بضم النون⁴، في قوله عز وجل: ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة، 49]، وقراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وابن السائب وخلف، وأبو جعفر كذلك⁵، في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۚ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ ۖ وَهُوَ يَعِظُهُ ۖ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۚ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ ۖ وَهَنَّا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ ۖ فِي عَمِيمٍ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ ﴾ [لقمان، 12-14]، وقراءة نافع، وابن كثير، وابن

¹ - ابن هشام ، مغني اللبيب، ص: 456.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 345.

³ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 346.

⁴ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 2 / 115.

⁵ - المرجع نفسه، 5 / 85.

عامر، والكسائي بضم النون في " أن اشكر "¹، من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا

أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة النساء، 66]، والأصل

في التقاء الساكنين الكسر كما سبق القول ولولا هذه المناسبة لما ضمت النون.

- تحريك سكون الحرف بالفتح: وذلك إتياع لما بعده، كما قرأ القراء " أو " ما عدا ابن

مجاهد، وأبو السّمّال العدوي قرءا " أو "² في قوله تعالى: ﴿ أَوْكَلَّمَا عَنْهُدَا عَنْهُدَا نَبَذَهُ فَرِيقٌ

مِّنْهُمْ ﴾ [سورة البقرة، الآية 100].

- تحريك سكون الحرف بالضم: قرأ ابن كثير ونافع، وابن عامر، والكسائي " ولقد " في قوله

تعالى: ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَىٰ بُرْسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [سورة الأنعام، 10]، فحركوا السكون بالضم إتياعا لضمة التاء بعدها، من قبيل

المماثلة الرجعية، ويقدر السكون على الدال لاشتغال المحل بحركة الإتياع، للمناسبة الصوتية³.

وقراءتهم " وقالت " خلافا للأصل في التقاء الساكنين، في قوله: ﴿ فَأَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ

¹ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات ، 2 / 142

² - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 1 / 93.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 346، 347.

إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴿

[سورة يوسف، 31]، بضم " التاء " من أجل اشتغال المحل بحركة الإتياع، للمناسبة الصوتية.

ج- الإتياع على اللفظ

ومعناه مراعاة اللفظ¹، وفي هذا النوع من الإتياع يتبع الاسم متبوعه في لفظه، أي في علامة إعرابه أو بنائه، في مقابل الإتياع على المحل الإعرابي. والإتياع على اللفظ يعد مظهرا من مظاهر المناسبة الصوتية بين التابع والمتبوع، أي بين حركتين: حركة الإعراب أو البناء في الاسم المتبوع، وحركة المناسبة الصوتية في الاسم التابع²، يقول: " تمام حسان " : « لا يمكن تفسير الإتياع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين »³. لأن الإتياع في غير المصاحبات اللفظية [كما في النوعين الأولين]، والمشهور فيه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، فيحمل البناء على البناء إتياعا له فيعدل به عن الأصل فيصبح في الخطاب على وضع الإتياع، ومن ذلك بناء الجمع فعّال، وهو في الأصل جمع " فعيلة " ومؤنثها " فعيل " نحو: سمين وسمينة، وجمع المؤنث سمان، ولم يجمع من الصفات التي مذكّرها " أفعل " على فعال إلا " أعجف " في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعُ سُبُلَاتٍ

¹ - بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 51.

² - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 347.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 274.

خُضِرَ وَأُخِرَ يَابِسَتْ ﴿ [سورة يوسف، 43]، جمعت " عجفاء عجاف " حملا على سمان،

فحملوا النقيض على النقيض كما حملوا النظير على النظير¹.

فاللفظ يحمل على اللفظ إتباعا له ومجانسة، والأصل فيه مخالف لما صار إليه من الإتيان

ومن ذلك ما أطلق عليه: " الحمل على اللفظ "، جاء في الحديث: « اَرْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ،

فَوَ اللَّهُ مَا تَحْمِلُنَّ وَلَا تَدْفِنَنَّ، يَا مُؤَذِّنَاتِ الْأَمْوَاتِ وَمُفَتِّنَاتِ الْأَحْيَاءِ »². والأصل موزورات بالواو لأنه من

الوزر³. والأصل: " موزورات "، فقلبوها الواو ألفا مع سكونها لتشاكل "مأجورات"، ولو انفرد لم يُقَلَّب⁴.

وقد يكون الإتيان اللفظي في الكلمة الواحدة أو في كلمتين متجاورتين كما سبق التمثيل.

ومن الإتيان في الكلمة الواحدة أن يكون بين حركتين بينهما فاصل (سكون أو حركة

مخالفة)، وقد وقع التعاقب في حركتين غير متجاورتين تسهيلا وإشارة إلى نوع حركة عين الفعل نحو:

الأمر من الفعل الذي تضم عينه في المضارع، فتضم حركة همزة الوصل إتباعا والأصل فيها الكسر

نحو: أَقْتُلْ، أَخْرِجْ، أَكْتُبْ، أَنْصُرْ⁵. قال ابن جني: « واعلم أن هذه الهمزة أبدا في الأسماء والأفعال

المكسورة، إلا أنها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموما ضما لازما، وذلك نحو

¹ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان، ط: 01 (1420هـ/

1999م)، 1/ 214، محمود عكاشة، التطور الصوتي، ص: 77.

² - عبد الرزاق (أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: 02، بيروت، لبنان، الناشر: المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي (1403 هـ)، 3/ 456.

³ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 897.

⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، 5/ 204.

⁵ - محمود عكاشة، التطور الصوتي، ص: 84.

اقتل، اخرج»¹. وافقت همزة الوصل حركة العين (الضمة)، وهو تأثير الحركة الأساسية حركة سابقة، والأصل في حركة همزة الوصل الكسر في الأسماء والأفعال². ولكنها ضُمت للإتباع، و« قالوا: أُقْتَلْ، فضموا الأوّل توقّعاً للضمّة تأتي من بعد »³. والضمّة تناسب وتجانس الضمة أفضل من الكسرة.

ومن ذلك قراءة الأعرج: " رَدَفَ لَكُمْ "، بفتح الدال، من قوله عزّ وجلّ: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ

يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل، الآية 72]. قال ابن جني: « من

قال " رَدِفَ " فهو في وزن تبع، ومن قال: " رَدَفَ " فهو بمنزلة تلا، وشفع. والكسر أفصح، وهو أكثر اللغة »⁴.

ومن ذلك قراءة ابن السميّع وابن محيصن: " تَكُنْ صُدُورُهُمْ " بفتح التاء. وضم الكاف. من

قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [سورة النمل 74]، قال

أبو الفتح: المألوف في هذا: أَكْنَنْتُ الشيءَ: إذا أخفَيْتَه في نفسك. وَكَنْتُهُ: إذا سترته بشيء، فأكْنَنْت كَأَضْمَرْتُ، وَكَنْتُ كَسْتَرْتُ. فأما هذه القراءة: " تَكُنْ صُدُورُهُمْ " فعلى أَنَّهُ أَجْرَى الضمير لها مجرى

¹ - ابن جني، سر الصناعة، 1/ 116.

² - عكاشة، التطور الصوتي، ص: 84.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 34.

⁴ - ابن جني، المحتسب، 1/ 143.

الجسم الساتر لها مبالغة؛ وذلك لأن الجسم أقوى من العَرَض ... والباب واسع، والطريف مُسَهَّب، إلّا أنّ هذا سَمَّته. ومن ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن جبیر ومجاهد والجحدري وأبي زرعة. " تَكَلِّمُهُمْ " ¹.
ومن أمثلة الإتيان على اللفظ إتيان المعطوف على المعمول لمصدر، قال ابن يعيش: « إذا عطفت على ما خُفض بالمصدر، جاز لك في المعطوف وجهان: أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفضه، وهو الوجه. والآخر: أن تحمله على المعنى؛ فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى، نصبت المعطوف؛ وإن كان فاعلاً، رفعت، فنقول: "عجبت من ضرب زيد وعمرو"، وإن شئت: و"عمراً"، فهو بمنزلة قولك: "هذا ضاربُ زيد وعمرو، وعمراً". وإثما كان الوجه الجرّ لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردوداً على الأول في معناه، وليس مُشاكلاً له في لفظه. وإذا حصل اللفظ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحده، وإذا نصبت؛ قدّرت المصدر بالفعل، كأنك قلت: "عجبت من أن ضرب أو من أن يُضرب"، ليتحقق لفظُ الفاعل والمفعول « ². فالتشاكل اللفظي بين المعطوف والمعطوف عليه أمر مراعى عندهم، ويقصد بالتشاكل اللفظي المناسبة الصوتية بين المعطوف والمعطوف عليه في الكسرة، وذلك إذا كان المعطوف والمعطوف عليه ممّا يجر بالكسرة الظاهرة ³. وقد سبق بيان العلاقة بين مصطلحي المناسبة والمشاكلية، واللافت في كلام ابن يعيش تجويده الجمع بين تشاكل اللفظين واتفاق المعنى، فلم تكن المناسبة الصوتية مراعاة على حساب المناسبة الدلالية بل لا بد من عدم الإخلال بالمعنى وإذا اجتمعت المناسبتان كان الكلام أحسن وأعذب.

¹ - ابن جني، المحتسب، 1/ 144. وقرأ " تَكَلِّمُهُمْ " ابن عباس، ابن مجاهد، ابن جبیر، أبو زرعة، الجحدري، أبو حيوة، ابن أبي عبله، عكرمة، طلحة، الحسن، أبو رجاء، ينظر، معجم القراءات، 4/ 371.

² - ابن يعيش، شرح المفصل، 4/ 81.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 348.

وتكون كسرة: "عمرو" حركة مناسبة، وتقدر علامة النصب على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتياع للمناسبة الصوتية¹. ومنه ما ذكره سيبويه في المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء في باب " ما يُجْرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله "، قال: « وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرين، وليس ينقض إجْراءُهِ عليك المعنى. وأن يكونَ آخرُهُ على أولِهِ أولى، ليكونَ حالُهُما في الباءِ سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُرْبِهِ منه. وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجوارِ على أنْ جَرُّوا: هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خربٌ، ونحوه، فكيف ما يَصِحُّ معناه. وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاوي إنا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فلسنا بالجبال ولا الحديداً

لأنَّ " الباء " دخلت على شيء لو لم تَدْخُلْ عليه لم يُخْلَلْ بالمعنى ولم يُحْتَجَّ إليها وكان نصباً. ألا ترى أنَّهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغيّر الباء «². وعلى رأيه يكون لفظ " بخيل " مجروراً بتقدير " الباء " لأنَّه ساوَى بين الخبرين في الاشتراك في " الباء "، ويرى " ماهر عبّاس " أن يكون منصوباً بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتياع للمناسبة الصوتية وأنَّ الكسرة كسرة إتياع وليست علامة الجر³. وقد نبه سيبويه على إمكان إجرائه على المعنى، أي بالنصب، كما برر الجر بالحمل على الجوار، أي المشكلة بين اللفظين كما في قول العرب " هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خربٌ " ونحوه، فكأنَّ هذا الداعي أقوى من تأويل تقدير حرف الجر، ما دام المعنى واضحاً جلياً، والكلام متناسب صوتياً ودلالياً.

¹ - ماهر عبّاس، المرجع نفسه، ص: 349

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 66، 67.

³ - ماهر عبّاس، نظرية المناسبة، ص: 349.

3- صرف ما لا ينصرف

لقد نبّه سيبويه على هذا النوع في " باب ما يحتمل الشعر "، يقول: « اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج: " قواطناً مكة من ورق الحمى " يريد الحمام... وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبّهوه بما جمع على غير واحده في الكلام، كما قال الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف»¹.

فقد صرف ما لا ينصرف " الصيارف " مشكلة للفظ " الدنانير ".

4- الإدغام وفك الإدغام خلافا للأصل

والمقصود هنا بمخالفة الأصل، الأصل في الاستعمال والخروج عليه في الاستعمال عدول إلى أصل الوضع. قال سيبويه: « وقد يبلغون بالمعتلّ الأصل فيقولون: رداد في رادّ، وضننوا في ضنّوا، ومررتم بجواري قبل. قال قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سبباً وكلّلاً، لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعاً، وإنما حذفه في الوقف. قال رؤبة: (ضخم يحب الخلق الأضخما...)، يروي بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم: " الضخّما " بكسر الضاد»².

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 26، 27، 28.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 29.

وبعض العرب يستثقلون التضعيف لثقله في اللسان لتكرار حركة في موضع واحد، فالمتكلم يتكلف الصوت من موضع واحد فيضعفه ويبذل في ذلك جهداً، وهذا صائغ في الثلاثي لخفته نحو: صنّع، حطّم، بيد أنّه ثقيل في غير الثلاثي فيثقل في الرباعي والخماسي لثقل البناء وثقل التقاء المثليين، ويزداد الثقل في المضعف الأصلي، والعرب يستحسنون الأصوات من مخارج مختلفة، لئلا يجهدون أنفسهم في التضعيف والإدغام¹. قال الرضي: « اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثليين، ولا سيما مع أصالتهما »².

وطلبا للخفة قد يفكون ما أصله الإدغام في الاستعمال، ومنه قراءة أبي بن كعب " لا يضرركم"³ بفك الإدغام من قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ

شَيْئاً ﴾ [آل عمران، 120]، وقرأ ابن عباس " لا تُضَارِرُ والدَةَ " بفك الإدغام في قوله تعالى:

﴿ لَا تُضَارِرْ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهَا بِوَلَدِهِ ۖ ﴾ [سورة البقرة، 233]. وفي قوله:

﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [سورة البقرة، 282]، قرأ عمر،

¹ - محمود عكاشة، التطور الصوتي، ص: 55.

² - الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأستاذة: محمد نور الحسن (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، محمد الزفزاف (المدرس في كلية اللغة العربية)، محمد محيي الدين عبد الحميد (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1395 هـ / 1975 م)، 3/ 238، 239.

³ - أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 2/ 62.

وابن عبّس، ومجاهد، وابن أبي إسحاق، وعكرمة " ولا يضارِرْ " ؛ وقرأ ابن كثير، ومجاهد، وعمر، والحسن، والضحاك، وابن مسعود " ولا يُضَارِرْ " ¹. والإدغام لغة تميم، والإظهار لغة الحجازيين ².

وقراءة الجمهور " وليستعفف " في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ

يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ ﴾ [سورة النور، 33]، و" اغضض " في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي

مَشِيكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [سورة لقمان، 19]، وأهل الحجاز يجيزون فك الإدغام على

القياس الأصلي، فيقولون: اردد واغضض، ويقولون: افرر من زيد واغضض. لما سكن الثاني ظهر التضعيف لأنّه لا يلتقي ساكنان، وكل ذلك من قولهم وقول التميميين قياس مطرد بيّن ³.

وقرأ الجمهور كذلك، " فلا يغرك " من قوله تعالى: ﴿ مَا تَجِدَلُ فِيْ ءَايَةِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ

كَفَرُوا فَلَا يَغْرُكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبَلَدِ ﴾ [سورة غافر، 04]، وهي لغة الحجاز وعليها رسم

المصحف، وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير: " فلايغرك " بالإدغام ⁴ وهي لغة تميم كما سبق.

وفي لفظ " يشاقق " قرئ باللغتين أي بالإدغام وبفكّه، ففي " سورة النساء " من قوله عز وجل:

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا

¹ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 1/ 226.

² - ابن جني، المحتسب، 1/ 149.

³ - المبرد، الكامل، 1/ 267.

⁴ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 6/ 36.

تَوَلَّى وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ^ط وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿ [سورة النساء 115] قرئ بفك الإدغام وبه رسم

المصحف، أمّا في " سورة الأنفال " ورد اللفظ في آية واحدة وقرئ بالإدغام وبفكه، قال تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ^ج وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعِقَابِ ﴿ [سورة الأنفال، 13]، وفي " سورة الحشر " ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ^ط

وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ [الحشر، 04]، قرأ الجمهور " يشاقق " وقرأ طلحة

بن مصرف " يشاقق ". والملاحظ أنّ الغالب في الماضي يكون بالإدغام بينما في المضارع يقرأ بفك

الإدغام على لغة الحجازيين وقد يدغم كما في آية الحشر. وفي قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ

دِينِهِ^{هـ} ﴿ [سورة المائدة، 54]، قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر " يرتدد " بفك الإدغام¹. ومن

الشعر قول أبو كبير الهذلي:

حملت به في لَيْلَةٍ مزوودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل²

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ تَحَلَّلَ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴿ [سورة طه، 81]³. ونقل الأشموني

قول ابن مالك بالتخيير في اللغتين وأنّ والمراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز، لا استواءهما

¹ - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 2 / 218.

² - من شواهد: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 899. مزوودة: مذعورة. وابن قتيبة، الشعر والشعراء، 2 / 660، والمبرد، الكامل، 1 / 113.

³ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4 / 253.

في الفصاحة؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالباً، واستشهد بالآية السابقة، بقوله

تعالى: ﴿ إِن تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ ﴾ [آل عمران، 120]، وقوله: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي

مَشِيكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [سورة لقمان، 19]، وقوله: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾

[المدثر، 06]، ثم ذكر ما جاء على لغة تميم في الآيتين من سورتي المائدة والحشر المذكورتين

سابقاً؛ كما نبّه إلى أنّه إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة، نحو: ردّي، أو

نون توكيد، نحو ردن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ لأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات

فليس تحريكه بعارض¹.

ففي " سورة لقمان " نلاحظ انسجام وزن " اقصد " مع " اغضض " ففك الإدغام للانسجام بين

فعلي الأمر. ومنه كذلك قول كعب بن سعد الغنوي:

تَرَى عَرَصَاتِ الْحَيِّ تُمَسِّي كَأَنَّهَا إِذَا غَابَ لَمْ يَحُلْ بِهِنَّ عَرِيبٌ²

وقول العجاج: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمَجْزَلِ

وهذا البيت من أرجوزة طويلة لأبي النّجم العجليّ وصف فيها أشياء كثيرة³. ووصفه الأشموني

بالشدوذ⁴. فإذا اضطر شاعر ردّه إلى الأصل، فأظهره وحركه بما يكون له من الحركات، فمن ذلك

قول قعنب بن أمّ صاحب:

¹ - الأشموني، شرح الأشموني، 4/ 161، 162.

² - الأصمعي، الأصمعيات، ص: 97.

³ - البغدادي، خزنة الأدب، 2/ 390.

⁴ - الأشموني، شرح الأشموني، 4/ 65.

مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقي أنّي أجود لأقوام وإنّ ضننوا¹

والذي يستعمل: ضنّوا فردّه إلى أصله؛ إذا كان أصله: ضنن، فمن ذلك: " الحمد لله العليّ الأجلّ "،
والذي يستعمل: الأجلّ. ومنه: " تشكو الوجى من أظلل وأظلل ". أراد: من أظّل وأظّل².

وفعل الأمر إذا كان ثلاثياً مضاعفاً تدغمه سائر العرب أمّا الحجازيون، فيفكّون الإدغام، ويقولون: اردّد، قال سيبويه: « والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، ونحو ذلك: رددت ووددت، واجتررت، وانقددت، واستعددت، وضاررت، وتراددنا، واحمررت واحماررت، واطمأننت. فإذا تحرّك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنّه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدة. وذلك قولهم: ردّي واجترّاً وانقدوا واستعدى وضارى زيدا، وهما يرادان واحمر واحمارّ، وهو يطمئنّ. فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإنّ أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنّهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدّ من تحريك الذي قبله؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان. وذلك قولك: اردد واجترر، وإن تضار أضرار، وإن تستعد أستعد وكذلك جميع هذه الحروف ويقولون اردد الرجل وإن تستعد اليوم أستعد، يدعونه على حاله ولا يدغمون؛ لأنّ هذا التحريك ليس بلازم لها، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن الذي بعده في الفعل مبنياً عليه كالنون الثقيلة والخفيفة. وأمّا بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا، إذ كان الحرفان

¹ - البيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، 1/ 29، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د ط)، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (د ت)، 3/ 441، وابن جني، الخصائص، 1/ 161. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 8/ 119.

² - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (2008 م)، 1/ 198.

متحركين لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول ويحركون الآخر، لأنهما لا يسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير ¹.

وبعض من أدغم من العرب يحركون آخر الفعل بحركة مماثلة لحركة الفاء، فيقولون: رُدُّ، وعَضُّ، وفِرَّ يافتى. فيقدرون سكون البناء حينئذ على آخر الفعل، لاشتغال المحل بحركة الإتياع للمناسبة الصوتية². قال سيبويه: « اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرّك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضمّوه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: رُدُّ وعَضُّ وفِرَّ يا فتى، واقشعرَّ واطمئنَّ واستعدَّ، واجترَّ واحمرَّ وضارَّ؛ لأن قبلها فتحة وألفاً ³».

وعن هذه اللغات والأداءات، يقول " المبرد " مفسراً جميع الحالات: « تقول غُضَّ يَا فَتَى وَغُضَّ وَغُضَّ أَمَا الْكُسْرُ فَعَلَى أَنَّهُ أَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَأَمَا الضَّمُّ فَلِلْإِتِّبَاعِ وَأَمَا الْفَتْحُ فَلِأَنَّهُ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَحْرُكُ الْآخَرَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ "مَسَّ" جَارَ فِيهِ الْفَتْحُ مِنْ وَجْهَيْنِ لَخَفْتَهُ وَلِلْإِتِّبَاعِ وَجَازَ الْكُسْرُ لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ... وَهَذَا الْبَيْتُ يَنْشُدُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا وَهُوَ:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْباً بَلِغْتَ وَلَا كِلَابَا

وكذلك الذي بعده وهو:

ذُمُّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ ⁴.

فالعرب تميل إلى الخفة وإلى انسجام الكلام صوتاً ودلالة. فتنقل من حركة إلى حركة أخرى تحقيقاً للتناسب في الكلام مع مراعاة المعاني والدلالات.

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 329، 530.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 343.

³ - سيبويه، الكتاب، 3/ 532.

⁴ - المبرد، المقتضب، 1/ 184، 185.

5- التحريك لالتقاء الساكنين وتغيير الحركات بالنقل

ومثاله ما ذكره ابن جني في القلب بعض صيغ الفعل ثم التحريك لالتقاء الساكنين وجعله من باب مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد منها القول في: "بِعْتُ، وَقُلْتُ"، قال: «ومن ذلك قولهم بعثت وقلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ألا ترى أن أصلهما فعل بفتح العين: "بَيَعَ وَقَوْل " ثم نقلا من " فَعَلَ إلى فَعِلَ وفَعُلَ " ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا فالتقى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير: قلت وبعثت ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فَعَلْتُ وفَعِلْتُ فصارا بعثت وقُلْتُ . فهذا - لعمري - مراجعة أصل إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة، وهذا واضح»¹. وظاهر في تفسيرات وتعليقات ابن جني لمراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد اعتماده على التناسب الصوتي في الكلمة، في قلت وبعثت وما حصل فيهما من نقل للصيغتين وقلب لحرفي العلة " الواو ، والياء " ثم حذف لالتقاء الساكنين؛ وكل ذلك حتى تتسجم الكلمة في بنيتها الصوتية.

6- المناسبة في حمل الفرع على الأصل

قال ابن جني: «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حدّه فأعطوا الرفع في التنثية الألف والرفع في الجمع الواو والجَرَ فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيُمازَ به جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع... فعلوا ذلك ضرورة

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 346

ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ فقالوا: ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات، ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر ¹.

وقد بين ابن الأنباري حملهم النصب على الجر في إعراب التنثية والجمع السالم، يقول: « فإن قيل فلم خصوا التنثية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب قيل: إنّما خصوا التنثية بالألف والجمع بالواو لأنّ التنثية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات بخلاف الجمع السالم فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة فلما كانت التنثية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر والأثقل وهو الواو للأقل ليعادلوا بين التنثية والجمع ²»، وعن الإشراف بينهما في النصب والجر وأيهما محمول على الآخر، يقول: « وإنّما أشركوا بينهما في النصب والجر لأنّ التنثية والجمع لهما ستة أحوال و ليس إلا ثلاثة أحرف فوقعت الشركة ضرورة. فإن قيل هل النصب محمول على الجر أو الجر محمول على النصب، قيل: بل النصب محمول على الجر لأنّ دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب لأنّ الياء من جنس الكسرة والكسرة في الأصل تدل على الجر فكذلك ما أشبهها؛ فإن قيل فلم حُمِلَ النصب على الجر دون الرفع، قيل لخمسة أوجه: الوجه الأول أنّ الجر ألزَمُ للأسماء من الرفع لأنّه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على أحدهما كان حملة على الإلزام أولى من حملة على غيره، والوجه الثاني: أنّهما يقعان في الكلام فضلة ألا ترى أنّك تقول مررت فلا يفتقر إلى

¹ - ابن جني، الخصائص، 1/ 111.

² - ابن الأنباري، أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط: 02، بيروت، دار الكتب العلمية (2010)، ص: 47.

أن تقول بزيد أو نحوه كما أنك إذا قلت رأيت لا يفتقر إلى أن تقول زيدا أو نحوه، والوجه الثالث: أنهما يشتركان في الكتابة نحو رأيتك ومررت بك، والوجه الرابع: أنهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيدا، والوجه الخامس: أن الجر أخف من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. ويحتمل عندي وجها سادسا: وهو أن النصب من أقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد والجار أحق بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التنثية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف¹. وقد اشتملت الأوجه الخمسة الأولى على تناسب دلالي ارتكز فيه على تفسير سبب حملهم النصب على الجر، وكان التفسير الصوتي في الوجه السادس الذي زاده ابن الأنباري قوي جدا وهذا يؤيد جمعنا بين المناسبتين الصوتية والدلالية في تفسير هذه المسائل النحوية.

ويبين العكبري تناسب الحروف الإعرابية (الألف، الواو، الياء) بأحكامها النحوية مقتبسا من كلام ابن الأنباري فيقول: « وإثما جعلت الواو للجمع لقوتها وخروجها من عضوين وأثما دلت على الجمع في الإضمار نحو: (قاموا) وأن معناها في العطف الجمع وخص بها الرفع لأنها من جنس الضمة وأما (الياء) فخص بها الجر ولأنها من جنس الكسرة وأما (الألف) فجعلت في التنثية لأربعة أوجه أحدها: أن الجمع خص بالواو والياء لمعنى يقتضيه فلم يبق للألف غير التنثية، والثاني: أن الألف أخف من أختيها والتنثية أكثر من الجمع لدخولها في كل اسم وجعل الأخف للأكثر هو

¹ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 47، 48.

الأصل، والثالث: أنَّ الألف في الإضمار ضمير مرفوع وذلك يناسب جعلها علامة رفع. والرابع: أنَّه إنَّما وجبت الواو لرفع الجمع والياء لجر التثنية والجمع وبقيت الألف فلم يجر أن تكون للنصب لوجهين: أحدهما: أنَّها لو كانت كذلك لحمل المرفوع على غيره إذ لم تنب له علامة تخصه؛ والثاني: أنَّ المنصوب قد قام الدليل على أنَّه محمول على غيره فلم يجعل أصلاً، وإنَّما حمل المنصوب على المجرور هنا لثمانية أوجه: أحدها: أنَّ الجر أصل ينفرد به الاسم والرفع يشترك فيه القبيلان فكان حمل النصب على المختص أولى. والثاني أنَّ الجر أقل في الكلام من الرفع والحمل على الأقل أخف. والثالث أنَّ المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام، وحمل الفضلة على الفضلة أشبه. والرابع أنَّهم سوا بين ضمير المنصوب والمجرور نحو (إنك) و (بك) و (إنه) و (له) فكان في الظاهر كذلك. الخامس أنَّ المجرور بحرف الجرَّ حقُّه النصب في الأصل فكأنَّه المنصوب. السادس أنَّ المجرور لمَّا حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ههنا السَّابع أنَّ الجرَّ بالياء وهي أخفُّ من الواو والحمل على الأخفَّ أولى. والثامن أنَّ النصب من الحلق وهو أقرب إلى الياء إذ كانت من وسط الفم ¹.

¹ - العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، 1/ 99 - 102.

المبحث الثالث: التناسب الصوتي والدلالي في الزيادة أو النقص.

1- إنقاص حرف من الكلمة على خلاف أصلها

لقد نبّه سيبويه على هذا النوع في "باب ما يحتمل الشعر"، يقول: «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج: "قواطناً مكة من ورق الحمى" يريد الحمام. وقال خفاف بن ندبة السلمي:

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثم¹

أراد "كنواحي" فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتح عن الألف². وقال أبو سعيد السيرافي: «وكان ينبغي أن يقول: "كنواحي"، وإنّما حذف الياء تشبيهاً بالياء التي تسقط في الواحد، لدخول التنوين، كقولك: "قاص" و"رام"، والإضافة والألف واللام معاقبتان للتنوين، فسقطت الياء للإضافة، كما سقطت مع التنوين. وزعم أبو محمد التّوّزيّ، وهو من متقدّمي أهل اللغة من أصحاب أبي عبيدة، أنه بلغه أن ابن المقفع وضع هذا البيت. وقال أبو عمرو الجرمي: هو لخفاف³. وأنشد سيبويه كذلك:

فطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيد يخبطن السّريحا⁴

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 26، 27.

² - ابن الأثير، الإنصاف، 2/ 443.

³ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/ 254.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 1/ 27.

والوجه: الأيدي. وإنما يصف أنه مضى بسيفه. وهو المنصل، في نوق فعقرهنّ، ودميت أيديهن فخبطن السيور المشددة على أرجلهن، وهي السريح الذي ذكره¹.

وقد خصّ سيبويه هذا النقص في الكلمة بالشعر وتبعه السيرافي قال: « وأما حذف الياء مع الألف واللام، فإنّ سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر فأنكره كثير من الناس وقالوا: قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي. وقرأ به عدد من القراء كقوله تعالى: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴾ [الكهف، 17]، وفي آي غيرها. وما جاء في القرآن وقرأت به القراءة لم يدخل مثله في ضرورة الشعر »². وأشار كذلك إلى أنّ الذي ذكره سيبويه إنّما هو لغة لبعض العرب، - [وهو خلاف الأصل] - إذ الأكثر على إثباتها، كما قال كثير:

أَلَمْ هَتَدِ ۖ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ۖ [الكهف، 17]، وفي آي غيرها. وما جاء في القرآن وقرأت به القراءة لم يدخل مثله في ضرورة الشعر »². وأشار كذلك إلى أنّ الذي ذكره سيبويه إنّما هو لغة لبعض العرب، - [وهو خلاف الأصل] - إذ الأكثر على إثباتها، كما قال كثير: على ابن العاصي دلاص حصينة أجاد المسدّي سردها وأذالها³

فأثبت الياء في " العاصي " فإنّما أراد سيبويه أنّ الذين من لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة، تشبيهاً بالتثوين، إذ كانت الألف واللام والتثوين يتعاقبان⁴. وجعلها ابن عصفور من باب الاكتفاء

¹ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/ 254.

² - السرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/ 216.

³ - البيت من شواهد: الأنباري، وروايته: على ابن أبي العاصي دلاص حصينة ... أجاد المسدّي سردها وأذالها، الدلاص: الدر، وأذالها: أطال ذيلها. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط: 01، بيروت، مؤسسة الرسالة (1412 هـ / 1992)، 1/ 437. وعند قدامة بن جعفر: أن كثيراً أنشده عبد الملك بن مروان، ينظر: نقد الشعر، ص: 22.

⁴ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/ 216.

بالحركات عن حروف المدّ واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم¹. وأنشد سيبويه بيتا للنجاشي
كذلك:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل²

أَرَادَ " ولكن " فحذف النون، ومنه قول الله جلّ وعزّ في الأحزاب: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ

رَجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب، 40]، معناه: ولكنه رسول الله.

ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ

يَدَيْهِ ﴾ [سورة يونس، 37]، أراد: ولكنه، ومن قرأ بالنصب أراد: ولكن كان رسول الله، ولكن كان

تصديق الذي بين يديه³.

وفي جميع هذه تقديرات تتناسب الدلالات. فقد شبه حذف النون بحذف الضمير لدلالة السياق

عليه. ومه قول الأعشى:

وأخو الغوانِ متى يشأ يصرمه ويعُدُّ أعداءَ بُعَيْدٍ وداد⁴

بيّن ابن عصفور وجه اجتزاء الشعراء بالكسرة عن الياء بحذفها في الأبيات في (نواحي)،

و (الأيدي)، و (الغواني) السابقة وذلك تشبيها بقصر الممدود، أو بحذفهم لها مع التثوين، من جهة

¹ - ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور)، ضرائر
الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط: 01 دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (1980 م)، ص: 119.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 27.

³ - الخليل، الجمل في النحو، ص: 233، 234.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 1/ 27.

أنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التثوين، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه. فكما تحذف الياء في (نواح)، و (غوان)، و (أيد) مع التثوين، (فكَذَلِكَ) حذفت في قوله: كنواح ريش حمامة، مع الإضافة، وحذفت في (الأيد) و (الغوان) مع الألف واللام¹.

2- الزيادة في بناء الكلمة على خلاف أصلها

ومنه ما نقله ابن جني من قول الشاعر:

وما دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَانَ معجبة نظرا واتصافا²

أراد: فيما قيل " مَيْسَنَان " فزاد النون ضرورة فهذا لعمرى تحريف بتعجرف عارٍ من الصنعة³.

وقد جاء مثل ذلك أيضاً في فواصل القرآن لتتفق. قال عز وجل: ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾

[الأحزاب، 67]، وقال سبحانه: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب، 10]. فإنَّ زيادة الألف

في " السبيلَا " و " الظنونَا " بمنزلة زيادتها في الشعر على جهة الإطلاق⁴.

قال " سيبويه ": « وَرَبِّمَا مَدُّوا مِثْلَ مَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ، فيقولون مَسَاجِيدَ وَمَنَابِيرَ، شَبَّهَهُ بِمَا جُمِعَ

على غير واحدٍ في الكلام، كما قال الفرزدق:

¹ - ابن عصفور، ضرائر الشعر، 120.

² - البيت لسحيم العبد من شواهد: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 1 / 336 ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: 241. وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 5 / 05.

³ - ابن جني، الخصائص، 1 / 283.

⁴ - إبراهيم بن صالح الحنود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون (33 عام)، العدد الحادي عشر بعد المائة (111)، (1421هـ/2001م)، ص: 393.

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَائِيرِ تَقَادُ الصَّيَّارِفِ «¹.

3- زيادة أحرف المضارعة ودلالاتها

يرى الأستاذ عبد الكريم مجاهد أنّ دور حروف المضارعة لا ينحصر في إفادة الحال أو الاستقبال في الفعل، أي تحديد زمانه بل إنّه يتعدى ذلك ليدل على الفاعل، فـ " الهمزة " عندما تقدم في أول الفعل " أذهب " تدل على أنّ الفاعل هو المتكلم مفرداً، أمّا إذا تقدمت " النون " فإنّها تدل على أنّ الفاعل إنّما هو مجموعة [أو واحد معظم لنفسه]، ويدل تقديم " التاء " في أول الفعل على أنّ الفاعل إمّا أن يكون مفرداً مؤنثاً غائباً، وإمّا أن يكون مفرداً مذكراً مخاطباً. وتدل " الياء " على أنّ الفاعل مفرد مذكر غائب². يقول ابن جني: « ويدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدم اللفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين، من هم، وما هم، وكم عددهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل «³.

وجعل أبو هلال العسكري الزيادة في الكلمة في نظم الكلام مؤثرة على حسنه أو سوءه، قال: « وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكّن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلاّ حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمّي المعنى، وتضمّ كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوها وتغيير صيغتها

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 27.

² - عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع: 26 س 4 مارس (1988م)، ص: 81.

³ - ابن جني، الخصائص، 1/ 225، 226.

ومخالفة الاستعمال في نظمها¹. فاشتراط عدم فساد الكلام أي من ناحية التأليف وفق قواعد النحو؛ ولا يعمي المعنى، أي لا يلتبس معنى الكلام ودلالاته على المتلقي.

¹ - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 147.

خلاصة

إنّ مخالفة الأصل في الكلام أو مخالفة القواعد والأصول النحوية له صور كثيرة ومختلفة وقد وقفنا في هذا الفصل على صور كثير ومتنوعة وكثيرة الاستعمال في الكلام وخلصنا فيها إلى أنّه:

قد يكون تغييرا للعلامة الإعرابية كالتحريك بالفتح مثلا (في الفعل المجزوم) لمناسبة حركة الإلتباع والأصل فيه التحريك بالكسر. وهو تخريج أقرب وأولى من تعسف التقدير الذي ذكره بعض النحاة، لأنّ القول بالإلتباع يغنينا عن كل ذلك التمثل، وتكون علامة الجزم السكون المحرك لمناسبة الإلتباع تناسبا صوتيا، ثمّ إنّ هذا لا يغيّر من المعنى شيئا، فمن جهة الدلالة تبقى دلالة الألفاظ على ما هي عليه سواء كان الكلام على أصله أو مخالفا لأصله بالإلتباع في الحركات.

وقد يكون تقديرا للعلامة بسبب اشتغال المحل بحركة الإلتباع كتقدير السكون لاشتغال المحل بحركة الإلتباع، للمناسبة الصوتية.

وقد يكون التغيير بالزيادة أو النقص أو صرف ما لا ينصرف أو فك الإدغام وكل ذلك لتحقيق التناسب الصوتي وانسجام الكلام لفظا ومعنى.

وهذا لايعني أبدا غلبة المناسبة الصوتية على الكلام فقد حسنّ النحاة الجمع بين تشاكل اللفظين واتفاق المعنى، فلم تكن المناسبة الصوتية مراعاة على حساب المناسبة الدلالية بل لابد من عدم الإخلال بالمعنى وإذا اجتمعت المناسبتان كان الكلام أحسن وأعذب.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

التناسب الصوتي والدلالي في التقديم والتأخير

توطئة

باب التقديم والتأخير مظهر من المظاهر التي تبين إحكام النظام اللغوي في العربية وذلك بأن راعى العرب التناسب في اللغة في جميع المستويات الصوتي والإفرادي والمستوى التركيبي.

وتعد الرتبة في التراكيب النحوية مظهراً من مظاهر المناسبة النحوية التي حرص علماء العربية على تجليتها، ومن ثمّ قعدوا لقضية الرتبة، فيوجبون تقديم بعض المواقع النحوية تارة، ويوجبون تأخير بعضها تارة أخرى، ويجيزون التقديم والتأخير تارة ثالثة، شريطة أن يحقق التقديم التأخير التناسب والتلاؤم في التراكيب النحوية، وألاً يتعارض مع أمن اللبس¹. قال أبو هلال العسكري في "باب حسن النظم وجودة الرصف والسبك": «وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكّن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلاّ حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمّي المعنى، وتُضمّ كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفظها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها»².

والتقديم والتأخير على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس. والآخر ما يسهله الاضطراب. الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة؛ وعلى الفعل الناصب أخرى: كضرب زيدا عمرو، وزيدا ضرب عمرو، وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 44

² - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 471.

سار جعفر، وكذلك الحال نحو: جاء ضاحكا زيد، وضاحكا جاء زيد. وكذلك الاستثناء نحو: ما قام إلا زيدا أحد¹.

المبحث الأول: مفهوم التقديم والتأخير وضوابطه

يضم المصطلح كلمتين معطوفتين متلازمتين ذلك أنّ تقديم ركن يعني تأخير آخر، لذلك سنقف على كل من اللفظتين ودلالاتهما في اللغة ثم نقف على مفهومهما معا في اصطلاح النحاة.

1- مفهوم التقديم والتأخير

- التقديم لغة: جاء في لسان العرب مادة (ق د م) «... قَدَّمَ: من أسماء الله تعالى المقَدَّم هو الذي يقدم الأشياء و يضعها في مواضعها فمن استحق التقديم قَدَّمَهُ...، قُدام نقيض وراء، القُدَم المُضَيّ أمام، يقال: مشى فلان القُدَمِيَّة، والتَقَدُّمِيَّة إذا تقدم في الشرف والفضل ولم يتأخر على غيره في الإفضال على الناس، يقال: قَدَّمَ يُقَدِّم وتَقَدَّمَ يَتَقَدَّم وأقدم واستقدم يستقدم بمعنى واحد و في التنزيل العزيز: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ ﴾ [سورة الحجرات،

الآية 01]، قال الزجاج: معناه إذا أمرتم بأمر فلا تفعلوه قبل الوقت الذي أمرتم أن تفعلوه فيه، والقُدَمَة من الغنم التي تكون أمام الغنم في المرعى وقيدوم كل شيء مقدّمه وصدرة وقيدوم كل شيء ما تقدم منه، قَدَّمَ نقيض آخر، مقدّمة الجيش بكسر الدال أولي الذين يتقدمون الجيش وهي بمعنى أول الشيء، من قدم ومنه قولهم المقدمة والنتيجة، ومقدم كل شيء نقيض مؤخره، ويقال ضرب مقدّم وجهه وقوادم

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 384.

ريش الطائر ضد خوافيها فالواحدة قادمة خافية، القدوم ما تقدم من الشاة وهو رأسها ¹. وفي المعجم

الوسيط «... قَدِمَ فلانٌ قُدُماً تَقَدَّمَ القوم قُدُماً وقُدُوما سبقهم فصار قُدَّامَهُم وفي التنزيل العزيز: ﴿ يَقْدُمُ

قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [سورة هود، الآية 98]، وأقدم فلان تقدّم قدمه جعله

قدام، تقدم فلان صار قدام فلان يتقدم القوم وعليهم سبقهم في الشرف أو الرتبة فصار قدامهم، استقدم

القدوم سبقهم فصار قدامهم...، القادمة من الجيش طائفة تتقدم به، القدام من يتقدم الناس بالشرف أو

الرياسة، قدام ظرف مكان بمعنى أمام، القدم المضي إلى الأمام، القدمة من الغنم التي تكون أمام الغنم

في الرعي، المقدم من أسماءه تعالى وهو الذي يقدم الأشياء ويضعها في مواضعها، المقدم من العين

ما يلي الأنف ومن كل شيء ورتبة من رتب الجيش المقدمة من كل شيء أوله ومنه يقال مقدمة

الكتاب ومقدمة الكلام... ².

- التّأخير لغة: ورد في لسان العرب مادة (أ خ ر) «... أَّخَّرَ: من أسماء الله تعالى، الآخر

والمؤخر فالآخر هو الباقي بعد فناء خلقه كله ناطقه وصامتة، والمؤخر هو الذي يؤخر الأشياء

فيضعها في مواضعها وهو الضد المقدم، والآخر ضد القُدُم، وقد تأخر عنه تأخرا وتأخره واحد عن

الحياني وهذا مطرد وإنما ذكرناه لأن إطراد مثل هذا مما يجهله من لا درية له بالعربية وأخرته فتأخر

واستأخر كتأخر، وفي التنزيل العزيز: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَحْضِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا

يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [سورة النحل، الآية 61]، وفيه أيضا: ﴿ وَلَقَدْ عَامَنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق د م)، 12 / [465 - 472].

² - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص: 719، 720.

وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخْرِينَ ﴿ [سورة الحجر، الآية 24]، يقول علمنا من يستقدم منكم إلى الموت

ومن يستأخر عنه وقيل علمنا مستقدمي الأمم ومستأخريها، وقال ثعلب: علمنا من يأتي منكم إلى المسجد متقدما ومن يأتي متأخرا، والتأخير ضد التقديم، ومؤخر كل شيء بالتشديد خلاف مقدمه، يقال: مقدم رأسه مؤخره، ومؤخرة الرجل ومؤخرته وآخره كله خلاف قادمته وهي التي يستند إليها الراكب والناقة آخران وقادمان، الآخر خلاف الأول، ويقال: لا مرحبا بالآخر أي بالأبعد، المنخار النخلة التي يبقى حملها إلى آخر الصرام، وأبو صبغة قال: المنخار التي يبقى حملها إلى آخر الشتاء ...¹ وفي المعجم الوسيط: «... أخر تأخر والشيء جعله بعد موضعه والميعاد جعله متأخراً عنه أي جاء بعده، استأخر تأخر، الآخر ضد القدم، المنخار الكثير التأخر، ومن الشجر من يتأخر نضج ثمره إلى آخر الموسم، المؤخر نهاية الشيء من الخلف، المؤخر من أسمائه تعالى، ومؤخرة الجيش جزء من القوة يعين لحراسة الخطوط الخلفية تكون مهمته تأخير العدو حتى يتم للجيش تنظيم انسحابه...»².

وعلى هذا فإن مفهوم التقديم والتأخير لغة جاء في معنى واحد، وبما أن لكل شيء أول وآخر، فالتقديم هو ما يظهر في صدر أول الشيء كالجيش والطير والكتاب، والتأخير هو دائما ما يظهر في آخر الشيء؛ والتقديم والتأخير متلازمان وعموما هما تنازل عن الأحقية فإذا قدم ماحقه التأخير تأخر ما حقه التقديم، وكل ذلك لغرض ومقصد في الكلام.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (أ خ ر)، 1/65.

² المجمع اللغوي " القاهرة "، المعجم الوسيط، ص: 08، 09.

- التقديم والتأخير في الاصطلاح: عرّفه " الزركشي " بأنه: « أحد أساليب البلاغة فإنّهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق ».¹ فإنّ للأشياء مراتب في التّقديم والتّأخير، إمّا بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يُوجبهُ المعقول فتحكم لكل واحدٍ منها بما يستحقّه وإن كانت لم تُوجد إلاّ مجتمعة².

وتحدث الشيخ مصطفى الغلاييني عن أحكام " كان " واسمها وخبرها في التّقديم والتّأخير، فقال: « الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثمّ يجيء بعده الخبر، وقد يعكس الأمر، فيُقدّم الخبر على الاسم، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم، 47] ».³

بمعنى أنّ المحافظة على الترتيب في الكلام هو الأصل، وقد يعكس الأمر، أي أن يأتي الكلام على خلاف أصله في الترتيب.

وعن الغاية منه ذكر أبو البقاء العكبري أنّ التّقديم والتّأخير في الكلام جائزٌ للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنّهم قدّموا المفعول على الفاعل مع أنّ رُتبته متأخرة⁴. وقد يكون التقديم والتأخير ضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر، قال أبو سعيد السيرافي: « اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن

¹ - الزركشي، البرهان، 3/ 233

² - الكفوي، الكليات، ص: 143.

³ - الغلاييني (الشيخ مصطفى الغلاييني)، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد عبد القادر العقباوي، ط: 01، القاهرة، شركة القدس للتجارة، (2007 م)، 2/ 278.

⁴ - العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط: 01، الناشر: دار الغرب الإسلامي، (1406هـ / 1986م)، ص: 247.

قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه. فمن ذلك قول الأخطل:

أما كليب بن يربوع فليس لها عند المفاخر إيراد ولا صدر
مثل القنافذ هذاجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر

أراد: بلغت نجران سواتهم أو هجر، وذلك وجه الكلام؛ لأن السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر، والبلدان لا ينتقلن، وإنما يبلغن ولا يبلغن¹.

إن ترتيب عناصر الجملة العربية، سواء كانت اسمية أو فعلية يمكن أن يطرأ عليها تغيير، فيتقدم ما أصله التأخير ويتأخر ما أصله التقديم، ويخطأ من يقول ما حقه فلو كان حق اللفظ التقديم تقدم ولو كان حقه التأخير تأخر فالأحقية تفسرها المناسبة أما الأصل فهو المتعارف عليه في الاستعمال. والضابط للترتيب هي قواعد النحو فلذلك كان الترتيب والتأخير تعتوره الأحكام النحوية المختلفة الوجوب والجواز والحسن والمنع.

والبحث في التقديم والتأخير في الكلام منه ما يتعلق بعلم النحو ومنه ما لا يتعلق بعلم النحو². ولكنّه في نظرنا متوقف عليه فلذلك كان اعتمادنا على التناسب الصوتي والدلالي لتفسيره.

¹ - السيرافي، شرح كتاب سيوييه، 1/ 239، السخاوي (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي علم الدين السخاوي)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكِر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، ط: 02، الناشر: دار صادر، (1415 هـ / 1995 م)، 2/ 558.

² - ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ضياء الدين المعروف بابن الأثير الكاتب)، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، (1375 هـ)، ص: 108.

2- شروط وضوابط التقديم والتأخير

ذكر ابن جني قاعدة هامة في مسألة التقديم والتأخير في الجملة العربية سواء تعلق الأمر بالمسند أو المسند إليه أو الفضلات، يقول: « ... فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما جميعا، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض. ولكنّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ ¹. وقد أجمل كذلك ما لا يصح تقديمه أبدا، فلا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلّا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضا؛ نحو: قام وعمر زيدا. وأسهل منه: ضربت وعمر زيدا؛ لأنّ الفعل في هذا قد استقلّ بفاعله ².

وللعرب شأن في مراعاة التناسب في لغتهم في جميع المستويات، ومن ذلك مراعاتهم المناسبة في الترتيب في جميع المستويات، بدءاً بالمستوى الصوتي، فالإفرادي، إلى المستوى التركيبي. وكل ذلك لتحقيق الإفهام والتبليغ والتواصل وغيرها من وظائف اللغة، وهذا ما يفسر دقة وإحكام نظام اللغة العربية، ولجميع اللغات نصيب من هذا، إذ « تخضع كل لغة لنظام معين في ترتيب كلماتها ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، وإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام، ولا تمثل مفردات اللغة إلّا ناحية جامدة هامة من تلك اللغة، فإذا نظّمت وربّبت ذلك الترتيب المعين سرّت فيها الحياة، وعبرّت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان ³».

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 385.

² - ابن جني، الخصائص، 2 / 385، 386.

³ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: 07، القاهرة، (1985)، ص: 295.

ويعتبر الترتيب بين عناصر الجملة العربية أو في التراكيب النحوية عموماً مظهراً من مظاهر " المناسبة صوتية كانت أو دلالية "، وكانت مسألة التقديم والتأخير أهم تقعيد لظاهرة التناسب المتأتي عن طريق الترتيب في التراكيب النحوية.

وقد شرط النحاة في التقديم والتأخير أن يحقق التناسب والتلاؤم في التراكيب النحوية، وألاً يتعارض مع أمن اللبس¹. وتلك الشروط والضوابط هي عبارة عن موانع للتقديم والتأخير، بمعنى يجب انتفاؤها حتى يمكن التقديم التأخير وأهمها هي:

- **الإخلال بالمعنى:** يمتنع التقديم التأخير إذا أدى إلى إخلال بالمعنى أو فساد، سواء كان التقديم توسعاً في الكلام أو ضرورة شعرية. وقد يكون التقديم دافعاً للخل ولفساد المعنى، قال ابن الأثير: «والتقديم والتأخير على ضربين؛ أحدهما يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص، والآخر يكون التأخير هو الأولى والأبلغ؛ إما الفائدة تقتضي ذلك، وإما خوفاً من فساد المعنى واختلاله»². فذلك ينبغي ألا يكون التقديم سبباً في فساد المعنى المطلوب « وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [سورة غافر، الآية 28]، فالبطارة في الآية تفيد أن الرجل المؤمن من آل فرعون ويخفي إيمانه عنهم، ولو قدّم " وقال رجل يكتم إيمانه من آل فرعون " لم تفد أنه من آل فرعون.

- **أمن اللبس:** وهو من أهم الموانع المعنوية ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية إليه، من ذلك أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس ثمة قرينة تميّز أحدهما من الآخر نحو: "

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 45.

² - ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص: 109.

أخوك إبراهيم" فنقول: " إبراهيم أخوك " على جعل " إبراهيم " خبراً مقدّماً لأنّ المعنى سيَلْتَبَسُ، فإن لم يلتبس المعنى جاز التقديم والتأخير نحو قولنا: " في الدار صاحبها ". لأنّه « إن وجد دليل يدل على أنّ المتقدم خبر جاز كقولك: " أبو يوسف أبو حنيفة " فيجوز تقدم الخبر وهو " أبو حنيفة " لأنّه معلوم أن المراد تشبيهه " أبي يوسف بأبي حنيفة " ولا تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف ومنه قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم ¹. قدّم الخبر وهو " بنونا " على المبتدأ وهو " بنو أبنائنا " مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، وكل منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنّما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعيّن المبتدأ منهما، فإنّك قد عرفت أنّ الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه وهو الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر ².

ومثله قول الشاعر:

كلام النبيّين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل³

فإنّ الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس ⁴.

واللافت في هذا البيت أنّه حصل تقديم الخبر " كلام النبيين " في صدر البيت وفيه تناسب دلالي لما في الكلام من تشبيهه بليغ مقلوب وقد استوجبه علو وشرف الخبر أيضاً. وتقديم المفعول في عجز البيت وفيه تناسب صوتي حتى تتسجم حروف القافية مع بعضها البعض.

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 233، 234.

² - محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل (الكلام للمحقق محيي الدين عبد الحميد)، 1/ 233.

³ - البيت للكميت بن زيد الاسدي، من شواهد: البغدادى، خزنة الأدب، 1/ 146.

⁴ - محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1/ 234.

وقد يكون الإعراب ظاهراً [في ركني الجملة]، غير أنّ لها موقعا إعرابيا واحدا وكل منهما يصلح مكان الآخر وذلك نحو: " أعطيت زيدا عمرا " فإنّ الآخذ زيد ولا يصح تقديم " عمرو " على زيد على أنّه مفعول ثانٍ مقدم لأنّ المعنى سيلتبس¹، ثم إنّ القول بمفعول ثانٍ لا يتناسب ترتيبا فكيف يكون ثانيا ومقدما فلا بد أن يكون أولا وذلك يوجب قلب أو تغيير المعنى.

وأحيانا يكون التقديم والتأخير مزيلا للبس كما في " باب ظن وأخواتها " لأنّهم « يفصلون بين أن يُلبس الأول بالثاني أو لا، إنّ ألبس فإنهم يُعدّون فعل التعجب إلى كل منهما باللام، ويكون التقديم والتأخير مبيّنا للبس، فما تقدّم هو الأول، وما تأخر هو الثاني، كحالهما إذا قلت: ظنّ زيد أخاك أباك² ».

ثم إنّ أمن اللبس ليس متعلقا بالتقديم والتأخير فحسب ولكنّ هذا المبدأ يقوم عليه تأليف الكلام عند العرب في جميع مستويات اللغة وخير دليل على ذلك ما ذكره ابن الأنباري في مسألة المعادلة بين رفع الفاعل من جهة ونصب المفعولات في الجملة العربية من جهة أخرى مفترضا ومجيبا عن تساؤل قد يطرح، يقول: « فإن قيل: فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجبا للرفع دون النصب وهلا كان الأمر العكس؟ قيل: لأنّه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس، ووجدنا إسناد الفعل لا يكون إلّا إلى فاعل واحد، ووقوعه يكون على مفعولات كثيرة، فمنه ما يقع على مفعول واحد ومنه على مفعولين ومنه على ثلاثة مفعولين، ... فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقلّ ووقوعه على المفعول أكثر، والرفع أثقل والنصب أخف أعطي الأقل الأثقل والأكثر الأخف معادلة

¹ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 56.

² - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط: 01 (د ت)، 225/10.

بينهما؛ ولو عكس ذلك لكان عدولا عن المعادلة التي تقتضيها المعدلة واستكثارا لما يستقل في كلامهم وتركاً للمناسبة وخروجاً عن قانون الحكمة¹.

فالعرب كانت تقيم اعتباراً للمناسبة بين الخفة والثقل في كلامها على جميع المستويات حتى يكون منسجماً متسقاً فصيحاً بيانياً وترك تلك المناسبة جعله ابن الأنباري مخالف للحكمة ولسنن العرب في كلامها كيف لا وهم الذين للكلم عندهم اعتبار وميزان.

- **القصر:** وذلك نحو: " ما زيد إلا قائم " ولا يصح تقديم الخبر فنقول: " ما قائم إلا زيد " للمعنى نفسه، ونحو: " ما علي إلا من أهلي " ولو قلت: " ما من أهلي إلا علي " لتغير المعنى ... وغير ذلك². ففي الأول يصير المعنى نفي القيام عن الجميع ما عدا زيدا، وفي الثاني نفى أن يكون له أهل سوى علي.

- **موانع الموقعية:** ومن أمثلته عدم جواز تقديم الصلة على الموصول. لأنَّ « الموصول ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد »³. والاسم الموصول ما يدلُّ على مُعَيَّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمى هذه الجملة (صِلَة الموصول)، والأسماء الموصولة قسمان خاصة ومشتركة⁴. وهذا مثل قوله عز وجل: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة، الآية 01].

¹ ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (1377هـ / 1957م)، ص: 94.

² فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 57.

³ السيد الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)، التعريفات، اعتنى به: مصطفى أبو يعقوب، ط: 01، الدار البيضاء، المغرب، مؤسسة الحسني (1427هـ / 2006م)، ص: 213. الكفوي، الكليات، ص: 860.

⁴ - الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 129.

وقد أكد ابن جني ارتباط الأسماء الموصولة بصلاتها مبيناً شروطها وأحكامها بقوله: « واعلم أنّ هذه الأسماء لا تتمّ معانيها إلاّ بصلات توضحها وتخصّصها ولا تكون صلاتها إلاّ الجمل أو الظروف ولا بُد في الصلّة من ضمير يعود إلى الموصول، ولا تكون الصلّة إلاّ جملة خبرية تحتل الصدق والكذب، ولا تعمل الصلّة في الموصول ولا في شيء قبله، تقول: " الذي قام أخوه زيد، والذي أخوه زيد أخوك، ومررت بالذي في الدار "، والتقدير: مررت بالذي استقر في الدار، فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه وانتقل إليه ضميره. وتقول: " جاني من غلامه زيد، ورأيت ما رأيته ونظرت إلى القائم أخوه " أي: الذي قام أخوه، و " عجبْتُ من الجالسة أخته " أي: الذي جَلَسْتُ أخته، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [سورة النساء، الآية 75]، أي: التي ظلم

أهلها»¹.

وقال سيبويه: « ومما لا يكون إلاّ رفعاً قولك: أَخَوَاكَ اللَّذَانِ رَأَيْتُ؟ لَأَنَّ "رَأَيْتُ" صِلَةٌ " لِلَّذَيْنِ " وبه يَتَمَّ اسماً، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَخَوَاكَ صَاحِبَانَا؟. ولو كان شيء من هذا ينصب شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر: زيدا الذي رأيتُ، فنصبت كما تقول: زيدا رأيتُ »². فلا يجوز إذاً تقديم الصلة ولا تقديم شيء منها، ولا يتم معنى الاسم إلاّ بها، فلو اكتفيت بالموصول دون الصلة في الكلام لقليل لك: ماذا، كما في المثال السابق لو قيل: أَخَوَاكَ اللَّذَانِ. وسُكْتُ؛ لقليل: اللذان ماذا؟ وفي الخصائص: « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول »³.

¹ - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 247، 248، 249.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 128.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 387.

كما عدّوا من هذا " أل " الموصولة فإنّها اسم موصول عندهم فلا يجوز تقديم شيء من صلتها عليها فلا تقول في: " هو القادم مسرعا "، " هو مسرعا القادم " ولا في " هو المكرم زيدا " هو " زيدا المكرم " ¹، قال سيبويه: « ومما لا يكون فيه إلّا الرفعُ قوله: " أعبدُ الله أنت الضاربُ "؛ لأنّك إنّما تريد معنى أنت الذي ضربه. وهذا لا يجرى مجرى يفعل. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: " ما زيدا أنا الضاربُ "، ولا " زيدا أنت الضاربُ "، وإنّما تقول: " الضاربُ زيدا "، على مثل قولك " الحسنُ وجهها " ... وتقول: هذا ضارب فيجيء على معنى هذا سيضربُ، وإذا قلت: هذا الضاربُ فإنّما تعرّفه على معنى الذي ضرب فلا يكون إلّا رفعا ².

ولم يستثنوا من عدم جواز التقديم، الظرف والجار والمجرور فتقديمها على " أل " الموصولة غير جائز إلّا بالتأويل، وهو تقدير محذوف يفسره المذكور ³.

وقد شرح ابن السراج هذا شرحا وفيما؛ وذلك أنّ الألف واللام إذا كانت بمنزلة " الذي " فصلتها كصلة " الذي " إلّا أنّك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في " الذي " فتقول في " الذي قام ": القائم، وتقول في " الذي ضربَ زيدا ": الضاربُ زيدا، فتصير الألف واللام اسمًا يحتاج إلى صلة، وأن تكون في صلتها ما يرجع إلى الألف واللام، فلو قلت: " الذي ضربَ زيدا عمرو "، فأردت أن تقدم زيدا على " الذي " لم يجز ولا يصلح أن تقدم شيئا في الصلة ظرفا كان أو غيره على " الذي " البتة، ثم أورد ما يشتبه فيه تقديم للصلة في قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف، 20]،

فلا يجوز أن تجعل " فيه " في الصلة. وقد كان بعضُ مشايخ البصريين يقول: إنّ " الألف واللام "

¹ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 57

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 130.

³ - فاضل صالح السامرائي، المرجع نفسه، ص: 58.

ههنا ليستا في معنى "الذي" وإنهما دخلتا كما تدخلان على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجر أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج فيه إلى عامل فيها ... والذي عندي فيه: أنَّ التأويل "وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين" فحذف "زاهدين" وبيَّنه بقوله: "مِنَ الزاهدين" وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسير وكان هو والفراء لا يجيزانه إلا [في] صفتين في "من وفي" فيقولان: "أنتَ فينا مِنَ الراغبين، وما أنتَ فينا من الزاهدين"¹.

فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة "أل" لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين². ف"فيه": متعلق بمحذوف دلت عليه صلة "أل"، لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين³.

ونقل "فاضل السامرائي" كلاماً "لابن عقيل" يقول فيه: « ويجوز تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف دلّ عليه صلتها كقوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف، 20]، ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ [الشعراء، 168]، ﴿ إِنِّي لَكُ مَّا لَمِنَ النَّصِيحِينَ ﴾ [الأعراف، 21]، فالجار والمجرور فيها كلّها متعلق باسم محذوف يدل عليه صلة "أل" لا بصلتها. إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير: زاهدين فيه من الزاهدين، وقال

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 223.

² - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط: 01، دار الفكر العربي، (1428هـ/ 2008م)، 1/ 441.

³ - الأشموني، شرح الأشموني، 1/ 147.

لعملكم من القالين، وناصح لكما من الناصحين»¹، ثم علق - السامرائي - بقوله: « والذي يظهر لي أنّ " أل " هذه ليست اسما موصولا، وأتّه يجوز - فيما أرى - أن يقدم عليها غيرها من الظرف والجار والمجرور وغيرهما من دون تأويل ولا تقدير وقد ورد في القرآن الكريم تقديم الجار والمجرور والظرف عليها، قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ [الشعراء، الآية 168]، وقال: ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [الأعراف، 21]، وقال: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص، 47]، وعلى أية حال لا يمكن أن يغلط من تكلم به على نحو ما جاء به القرآن الكريم سواء كان ذلك بالتأويل أو بغيره»². والظاهر عدم التأويل وعدم التقدير أفضل كما نص على ذلك " ابن الأنباري " « وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»³.

وأما تقديم غير الجار والمجرور والظرف نحو: " أنا عفوك الراجي " فهو جائز أيضا فيما أرى ومن شاء أن يؤول كما فعل مع الظرف فليفع⁴.

ومن الموصولات الحروف المصدرية وتسمى الحروف الموصولة مثل " أنّ وأنّ وما ولو المصدرية وكي " فلا يصح أن تقدم عليها شيئا من صلتها فلا يصح في " أردت أنّ أزورك في بيتك " أن تقول: " أردت في بيتك أنّ أزورك»⁵.

¹ - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، (1400هـ / 1980 م)، 1/ 180. وينظر فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية " تأليفها وأقسامها"، ص: 58.

² - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 58، 59.

³ - ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 201.

⁴ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 59.

⁵ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 59.

وأما " أن " فنحو قولك: " أن تقيم الصلاة خير لك " لا يجوز أن تقول: " الصلاة أن تقيم خير لك "، ولا تقدم " تقيم " على " أن " وكذلك لو قلت: " أن تقيم الصلاة الساعة خير لك "، لم يجز تقديم " الساعة " على " أن " «¹.

- موانع تتعلق بالعمل

لقد جمع هذه الموانع الأستاذ فاضل السامرائي في ستة موانع تتعلق بالعمل هي: الأفعال غير المتصرفة، معمول اسم التفضيل، معمول الصفة المشبهة، معمول اسم الفعل، معمول العوامل المعنوية (العوامل التي فيها معنى الفعل)، ما عمل فيه حرف².

- الأفعال غير المتصرفة: لا يجوز تقديم شيئاً مما عملت فيه عليها. مثل فعل التعجب، لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: " زيدا ما أحسن "³، ومنها كذلك " ليس " و " عسى " وفعل المدح والذم " نعم ، وبئس ". يقول ابن السراج: « لا يجوز أن يقدم عليها [الأفعال غير المتصرفة] شيء مما عملت فيه وهي نحو: نِعَمْ وبئسَ وفِعْلُ التعجب و " ليس " تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة، ومَه وصَه وعليكَ، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير «⁴.

أما " لَيْسَ " ففعل لا يتصرف بحال، لأنها وضعت موضع الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا مع متعلقها⁵. وجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها، قياساً على أفعال التَّعَجُّب " عسى ونعم وبئس " بِجَامِعِ عدم

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 223.

² - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 65، 66.

³ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 156.

⁴ - ابن السراج، المصدر نفسه، 2/ 228.

⁵ - الدرويش محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ط: 07، دمشق، بيروت، اليمامة للنشر والتوزيع، ودار ابن كثير للنشر والتوزيع، (1420هـ / 1999م)، 3/ 395.

التَّصَرُّفُ، وقدماء البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان؛ والزمخشري والشلوبين

وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله عليه في قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ

مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود، 08]، وفرق بين " ليس " وبين الأفعال المذكورة¹. وقد بين محيي

الدين الدرويش وجه الاحتجاج بهذه الآية وأعطى التخريج اللائق لما اعتقد فيه من تقديم معمول خبر

" ليس "، قال: « وتقرير الحجة منه أن " يوم يأتيهم " معمول لـ " مصروفاً "، وقد تقدّم على " ليس "،

وتقدّم معمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر - وهو " مصروفاً " - يجوز

تقديمه على " ليس "، لما جاز تقديم معموله عليها، وأجيب بأنّ معمول ظرف فيُتسع فيه ما لا يتسع

في غيره، أو بأنّ " يوم " معمول لمحذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم: و " ليس مصروفاً عنهم " جملة

حالية مؤكدة أو مستأنفة، وقال أبو حيان: وقد تتبع جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر

ليس عليها ولا بتقديم معموله، إلا ما دل عليه ظاهر الآية².

وأما جواز عمل ليس في الظرف وليس فيها تقدير حدث فإنه جاز ذلك فيها من حيث جاز أن

ترفع وتنصب وكانت على مثال الفعل فكما عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث كذلك

أيضا تنصب الظرف لفظا (كما عملت الرفع والنصب لفظا) ولأنّها على وزن الفعل³.

¹ - السيوطي، همع الهوامع، 1/ 430.

² - الدرويش، إعراب القرآن، 3/ 395.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 400.

ومن الأفعال غير المتصرفة " اسم الفعل "، « أسماء الأفعال غير متصرفة، فلا تختلف أبنيتهما لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال »¹. لذلك نذكر معمول اسم الفعل هنا خلافاً للسامرائي الذي جعله قسماً لوحده فمادام اسم الفعل غير متصرف فمانع الموقعية لتقديم معموله يجعلنا ندرجه تحت معمول الأفعال غير المتصرفة.

ومن الأفعال غير المتصرفة فعَلَيَّ المدح والذم " نعم وبئس " وهما فعلاّن جامدان يكون " نعم " لإنشاء المدح، و " بئس " لإنشاء الذم، ولهما فاعل، ومخصوص بالمدح أو الذم مثل قولنا: نعم الرجل محمد، (فالرجل) هو الفاعل والمخصوص بالمدح هو (محمد).

ومخصوص هذه الأفعال هو اسم مرفوع بعد فاعلها، ويكون مبتدأ والجملة من " بئس والفاعل " خبر المبتدأ، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف، يقول محمد بكر إسماعيل: « وقد يتقدم المخصوص على (بئس) و (نعم) فيكون هو المبتدأ وجملة بئس أو نعم مع الفاعل هو الخبر نحو: نعم الفتى زهير، زهير نعم الفتى، (فزهير) إمّا مبتدأ خبره مقدم جملة (نعم الفتى)، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو »².

ويشترط في هذا المخصوص أن يرد متأخراً على الفعل والفاعل « فلا يتوسط بينه وبين الفعل، كما على المخصوص أن يتأخر عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً مثل: " نعم امرئ زيد ".

¹ - محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1/ 27

² - محمد بكر إسماعيل، قواعد النحو بأسلوب العصر، ط: 01 دار الإمام مالك للكتاب، (1424هـ / 2004م)، ص: 128.

وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً يجوز تقديم المخصوص على التمييز وتأخير عنه نحو: بئس الجهل جهل الكسالى جهلاً¹.

- **معمول اسم الفعل:** أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها². نحو: نزال مسرعاً؛ أي: انزل مسرعاً. فلا يجوز مسرعاً نزال، قال الأشموني: «ولا يجوز "زيداً دراك" خلافاً للكسائي. قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

يَأْيُهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولاً بدونك مضمراً³. وذهب بعضهم إلى أنه متى وُجد معمول تقدم على اسم فعل تعين تقدير فعل عامل فيه - كما في البيت السابق - يقدر: خذ دلوي، ولا يجعل قوله: "دلوي" معمولاً لـ "دونكا" الموجود، ولا لآخر مثله مقدّر، على الأصح⁴. ولعلّ هذا هو الرأي لا كما ذهب الأشموني إلى تقدير "دونك" مضمراً لأنّ الأولى القول بالتقديم وهذا لا يصح كما سبق القول. فالتقديم هنا يزيل اللبس ويصلح المعنى.

- **معمول اسم التفضيل:** (أسماء التفضيل وتسمى أفعال التفضيل). واسم التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ "من" جارة للمفضل عليه نحو: "زيد أفضل من عمرو" و "من" ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلّا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام فإنّه يجب حينئذ تقديم من

¹ - محمد بكر اسماعيل، المرجع نفسه، ص: 131.

² - محيي الدين عبد الحميد، هامش شرح ابن عقيل 1/ 27. وعباس حسن، النحو الوافي، 2/ 381.

³ - الصبان، حاشية الصبان، 3/ 305. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 305.

⁴ - محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل 1/ 27.

ومجرورها نحو: مِمَّنْ أنت خير، ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام¹. ومن التقديم الشاذ في غير الاستفهام قول الشاعر:

فقالنا لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب²

أمّا جواز التقديم في إذا كان المجرور بـ " من " اسم استفهام فلائِنَّ أسماء الاستفهام ممّا له الصدارة في الكلام وهذا أنسب للمعنى فإن لم يحصل التقديم ضاع المعنى.

- **معمول الصفة المشبهة:** ومثاله: " هو كريمٌ حَسَبَ الأبِ "، و " هو حَسَنٌ وجهًا "، لم يجز أن تقول: " هو وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَبَ الأبِ كريمٌ "، وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعدُ له من العمل والتقديم، وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعلٍ ولا اسم فاعلٍ، فلا يجوزُ أن يتقدم ما عمل فيه عليه³.

- **معمول العوامل المعنوية:** لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو: " تلك هند مجردة، وليت زيدا أميراً أخوك، وكأنَّ زيدا راكباً أسد وزيد في الدار أو عندك قائماً "، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول: " مجردة تلك هند، ولا أميراً ليت زيدا أخوك، ولا راكباً كأنَّ زيدا أسد "⁴.

- **ما عمل فيه حرف:** ومنها ما يدخلُ على الأسماء ويعمل فيها، فمن ذلك: حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرّق بينها وبين ما تعملُ فيه، ولا يجوز أن يفصل

¹ - ابن عقيل، المصدر نفسه، 3/ 184.

² - ابن عقيل، المصدر نفسه، 3/ 184.

³ - ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 229.

⁴ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 271، 272.

بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: " زيدٌ في اليوم الدار"، تريد: " في الدار اليوم " ولا ما أشبه ذلك¹.

ومن ذلك " إنَّ وأخواتها "، لا يجوز أن يُقدّم عليهن ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرق بينهما وبين ما عملن فيه بفعلٍ، ولا تقدّم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبارُ ظروفًا، فإن كان الخبرُ ظرفًا قلت: " إنَّ في الدار زيدًا، وإنَّ خلفك عمرًا "، والظروف يتسع فيهن خاصة، ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف على " إنَّ " ².

ومن الحروف التي لا يقدّم عليها ما يليها: " إلا " وجميع ما يستثنى به؛ لأنّ ما بعد حرف الاستثناء نظير ما بعد " لا " إذا كانت عاطفةً، وقد فسرنا هذا فيما تقدم.

وأما الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدم فيها، وهي على ضربين: حروفٌ عواملٌ، وحروفٌ غير عواملٍ، فالحروفُ العواملُ في الأفعالِ الناصبةِ نحو: " جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك "، لا يجوز: " ولا خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك "، ومنها الحروف الجوازم وهي: " لم ولمّا ولا " التي تجزّم في النهي و" اللام " التي تجزم في الأمر، لا يجوزُ أن تقول: " لم زيد يأتك " لأنّ الجزمَ نظير الجر، ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعرٍ، ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتتصب كراهية أن تشبه بما يعمل في الأسماء؛ لأنّ الاسم ليس كالفعل كذلك ما يشبهه، ألا ترى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة ما يعمل في الفعل ³.

¹ - ابن السراج، امصدر نفسه، 2 / 230

² - ابن السراج، الأصول في النحو، 2 / 231.

³ - ابن السراج، المصدر نفسه، 2 / 231، 232.

- **حروف الجزاء:** وحروف الجزاء يقبح أن يقدم الاسم معها على الأفعال، شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أن حروف الجزاء " فقط " جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها " فَعَلَ ويفعلُ " ويكون فيها الاستفهام، ويجوز في الكلام أن يلي " إن " الاسم إذا لم تجزم نحو قوله: " عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا "، وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر؛ لأنها تشبه " بَلَمْ "، وإنما جاز هذا في " إن " لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: " إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ " وهي على كل حال إن لم يلها فعلٌ في اللفظ فهو مقدّر في الضمير. وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيفٌ، ومما جاء في الشعر مجزومًا في غير " إن " قول عدي بن زيد:

فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي¹

- **الحروف التي لا تعمل:** أمّا هذه فحتى وإن لم تكن عاملة فإنّه لا يصح أن يتقدم عليها ما تتعلق به، فمنها: " قَدْ " وهي جواب لقوله: " أَفَعَلَ " كما كانت " ما فعلَ " جوابًا " لهلَ فَعَلَ " إذا أخبرت أنّه لم يقع، و " لَمَّا يفعلُ وقد فَعَلَ "، إنّما هُما لِقَوْمٍ ينتظرون شيئًا، فمن ثم أشبهت " قَدْ، لَمَّا " في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل، ومن هذه الحروف " سوفَ يفعلُ " لا يجوز أن تفصل بين " سوفَ " وبين " يفعلُ " لأنها بمنزلة " السين " في " سيفعلُ " وهي إثبات لقوله: " لَنْ يفعلَ " ومما شبه بهذه².

ويضاف إلى هذه الأصناف أصناف أخرى لم يذكرها السامرائي وهي: الفاعل، المضاف إليه، ... وكله مما يمتنع تقديمه بسبب الموقع أو الموضع.

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 232.

² - ابن السراج، المصدر نفسه، 2/ 232.

- **الفاعل:** لا يجوز أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت: "قام زيد" لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيد قام فترفع "زيداً" بـ"قام" ويكون "قام" فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: "الزيدان قام، والزيدون قام" تريد: "قام الزيدان، وقام الزيدون" وما قام مقام الفاعل مما لم يُسم فاعله، فحكمه حكم الفاعل إذا قلت: "ضرب زيد" لم يجز أن تقدم "زيداً" فتقول: "زيد ضرب" وترفع زيداً "بضرب" ولو جاز ذلك لجاز: "الزيدان ضرب، والزيدون ضرب"، فأما تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل إذا كان الفعل متصرفاً فجائز، وأعني بمتصرف أن يقال: [منه] فَعَلَ يفعلُ فهو فاعلٌ، كضربَ يضربُ وهو ضاربٌ، وكذلك اسم الفاعل الذي يعملُ عملَ الفعل حكمه حكمُ الفعل¹.

¹ - ابن السراج، المصدر نفسه، 2/ 228.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

أما عن سبب الابتداء بالجملة الاسمية قبل الفعلية فاعتمادنا على ما نقله ابن الصائغ فيما نقله عن سيبويه، بقوله: « واحتجَّ سيبويه أن قال: " قد ثبت أن الجملة الاسمية مُقَدِّمَةٌ على الجملة الفعلية؛ فأعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مُقَدِّمًا على إعراب الجملة الفعلية " »¹.

وقبل دراسة مسألة التقديم والتأخير في الجملة الاسمية يجدر بنا الوقوف على تعريفها، فالجملة الاسمية: « هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون »². أو أنها: « ما كانت تبتدئ باسم بدءا أصيلا »³، نحو قوله تعالى: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ اَلْعٰلَمِيْنَ ﴾ [الفاتحة، الآية 01].

وللجملة الاسمية ركنان أساسيان متلازمان تلازما مطلقا حتى اعتبرهما النحاة كسيبويه كلمة واحدة، وهما المبتدأ والخبر " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه " ⁴. وهما في بعض الأحيان لا يلزمان موقعا واحدا، فيحصل تقديم وتأخير، لكن وفق خصائص وقوانين تفرضها مرونة اللغة على أداء المعاني.

¹ - ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ)، الملحّة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: 01، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (1424هـ / 2004م)، 1 / 311.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 492.

³ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 157.

⁴ - سيبويه، الكتاب، 1 / 23.

1- الترتيب في الجملة الاسمية

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ على الخبر، « لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعلقه، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به ¹». ولأنَّ: « الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ²». ناسب ذلك تأخيره عن المبتدأ.

- تقديم الخبر على المبتدأ

وفي كلام العرب يصح ويجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ نحو: " أقائم أخوك وفي الدار صاحبها ". وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها. وكذلك خبر ليس نحو: " زيدا ليس أخوك "، و" منطلقين ليس أخواك ". وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: (البصريين والكوفيين) وترك لموجب القياس عند النظار والمتكلمين ³. وعلى ذلك لا حظ النحاة أنَّ الحالات التي يكون فيها التقديم والتأخير لا تخرج عن ثلاثة أحكام ، فأحيانا يكون جائزا وذلك عند انتفاء الموانع المذكورة سابقا وأحيانا يكون واجبا بانتفاء الموانع كذلك، وتتطلبه مقاصد الكلام، وأحيانا أخرى يمتنع بسبب وجود مانع أو أكثر من الموانع وقد مثلنا لذلك سابقا. « فمن حالات وجوب تقديم الخبر أنَّهم أوجبوا تقديمه على المبتدأ في بعض الحالات خلافا للأصل؛ لأنَّهم وجدوا أنَّ تقديمه يحقق تلاؤم الكلام [لفظا ومعنى]، ويحافظ على أمن اللبس ⁴».

¹ - الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح، 1/ 213.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 228

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 384، 385.

⁴ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 46

ومثالها أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها غير كون الخبر شبه جملة من (جار ومجرور، أو ظرف)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [سورة ق، 35]. ومثاله كذلك أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو: " في الدار صاحبها "، فصاحبها مبتدأ والضمير فيه راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر¹. وفي قوله عز وجل: ﴿ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [سورة محمد، الآية 24]، فالهاء في (أقفالها) عائد على القلوب، ولا يجوز تأخير الخبر هنا لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- مجئ الخبر شبه جملة: قال ابن مالك ناوين معنى كائن أو استقر " فتقدير " كائن " من قبيل الخبر المفرد، و " استقر " من قبيل الخبر الجملة. واختلف في تقديره. فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره: " كان " أو " استقر ". وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً. والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: " كائن أو مستقر "، لا " كان أو استقر ". وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل، نحو: " أما في الدار فزيد "، ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾ [سورة يونس، 21] لأن " أمّا " لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه؛ ولأن " إذا " الفجائية لا

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 240.

يليهما الأفعال على الأصح. وقال الموضح في المغني والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا؛ بل بحسب المعنى¹.

بعد إيراد آراء النحاة، أقول: لعل الأمر في هذه المسألة يرجع إلى السياق، فأحيانا يقدر اسما وأحيانا يقدر فعلا بما يناسب السياق نحو: ﴿ هُمْ مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [سورة ق، الآية 35]، أي: " كائن وموجود لهم" في الأولى، و" يوجد لدينا " في الثانية، وأحيانا يجوز التقديران معا في نحو: " الحمد لله "، أي " ثابت وواجب أو ثبت ووجب ". ففي المسألة سعة، والصحيح في التقدير أن يناسب المعنى وهذا تناسب دلالي، فسيبويه وجمهور البصريين لما قالوا بجواز الأمرين من ورائه هذا التناسب.

ووجه المناسبة هنا- في نظر النحاة - أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة، فلما جاء المبتدأ نكرة ناسب أن يتأخر في موقع الخبر، مثل: " لك مال"، " عليك دين"². وقد بين ابن جني وجه هذه المناسبة بقوله: « فالمال والدين هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ أخرنا المبتدأ وقدموا الخبر وكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا لما فسد عندهم. وإنما كان تأخره مستحسنا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا

¹ - الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح، 1/ 206. وابن هشام مغني اللبيب، ص: 584.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 46

علمًا بأنّه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية فقد كفي مؤونة هذا الاعتذار
لأنّه ليس مبتدأ عنده ¹.

ومن حالات جواز التقديم والتأخير، أي: يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ، ويجوز تأخيره،
أي: الإبقاء على الترتيب الأصلي، كما في بيت الفرزدق السابق:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد²

وقول الكميت:

كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل³

وقول أبي تمام:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجِنَى إِشَارَتُهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ⁴

لوجود القرينة الدالة على التشبيه، فالمراد تشبيه كلامهم بكلام النبيين ولا يصح العكس، فصح
التقديم والتأخير، وكذلك الشأن في البيت الثاني، بل إنّ في قول الكميت تقديم الخبر " كلام النبيين "
لشرفه، وكذلك تقديم المفعول " أفعال " لانسجام القافية.

¹ - ابن جني، الخصائص، 317/1.

² - سبق تخريجه، شرح كافية ابن الحاجب، 228 /1.

³ - سبق تخريجه.

⁴ - محيي الدين صبيحي، شرح ديوان أبي تمام، ط: 01، بيروت، دار صادر، (1997م)، 57/2.

2- التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة

نواسخ الجملة الفعلية أفعال وحروف، « والنواسخ جمع ناسخ، وهو مأخوذ من النسخ، وهو في اللغة بمعنى الرفع والإزالة. وهذا مناسب للمعنى الاصطلاحي عند النحاة، يقال: نسخت الشمس الظل بمعنى أزلته، واصطلاحاً: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر »¹.

- التقديم والتأخير في باب كان وأخواتها: وهي الأفعال الناقصة التي « تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول »²، ومثالها قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان، 54]. وتعتبرها مجموعة من الأحكام فيما يتعلق بالترتيب بين عناصر هذه الجملة المنسوخة. الأول: تأخير الخبر عن الفعل الناقص واسمه، وهذا هو الأصل في ترتيبها أي الفعل الناقص ثم الاسم ثم الخبر نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ [الكهف، 82]. الثاني: توسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه، أي تقديم خبرها على اسمها. ومثال هذه الحالة قول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ³

¹ - أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أبي القلاوي الشنقيطي)، ط: 01، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، (1431 هـ / 2010 م)، ص: 347.

² - ابن جني، اللع في العربية، ص: 85.

³ - البيت من قصيدة للسموأل بن عاديا الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله: إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل، وهو من شواهد ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 273. البغدادي، خزنة الأدب، 331/10.

فالخبر هنا " سواء " تقدم على الاسم " عالم " ومثاله أيضا قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ

عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ [يونس، 02]، فـ " عجا " خبرها مقدم منصوب وعلامة

نصبه الفتحة الظاهرة؛ " أن أوحينا " : مصدر مؤول في محل رفع اسم كان. ومثاله أيضا قوله تعالى:

﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [سورة البقرة، 177]. ونقل

السيوطي إجازة توسطها بين خبرها واسمها وأشار إلى منع ذلك عند الكوفيين، ومنعه " ابن معط " في

" دام " وعند بعضهم في " ليس ". كما نقل إجازة البصريين توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل

والاسم¹.

وقد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للأمر الموجبة أو المانعة في خبر

المبتدأ. ومثال وجوب التوسيط: " ما كَانَ قَائِمًا إِلَّا زيد " ومثال وجوب التقديم: " أين كَانَ زيد، وكم

كان مالك "، ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: " كان في الدَّار ساكنها، وكان في الدَّار رجل ".

يجوز تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وتوسيطه ولا يجوز تأخيره². فالتقديم والتأخير في جميع هذه الحالات رافع للبس

ومبين للمعنى والتقديم يتناسب ودلالة الجملة والمعنى المقصود، فمثلا في الحالة الأخيرة " كان في

الدار رجل"، لم يجز تأخير الخبر ووجب التقديم ليتناسب وقواعد النحو ويصلح المعنى به، لأنَّ أصل

الكلام مبتدأ نكرة ومسوغ الابتداء به كون الخبر شبه جملة مقدّما عليه، كما أنَّ الإخبار عمّن كان في

¹ - السيوطي، همع الهوامع، 428 / 1.

² - السيوطي، المصدر نفسه، 430 / 1.

الدار وهو " رجل "، يفيد أمّا التأخير: كان رجل في الدار فلا يفيد، لأنّه في الأصل لا يصح الحكم على نكرة.

وهناك أحكام أخرى لا تحتاج لأن نقف عليها ومنها ما قد سبق الحديث عنه مثلاً الأفعال التي يمتنع تقديم أخبارها عليها كـ " ليس " ¹؛ وذلك في منع تقديم معمولات الأفعال غير المتصرفية.

ومنها ترتيب معمول خبر كان وأخواتها فإنّه « لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين: أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكلاً وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون. الثاني: أن يتقدم معمول والخبر على الاسم ويتقدم معمول على الخبر نحو: " كان طعامك آكلاً زيد " وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه أنّه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على معمول جازت المسألة لأنّه لم يل " كان " معمول خبرها فتقول: كان آكلاً طعامك زيد، ولا يمنعها البصريون. فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه " كان " عند البصريين والكوفيين نحو: كان عندك زيد مقيماً وكان فيك زيد راغباً ². والضابط هنا كذلك دفع اللبس وإيراد وضوح المعنى، فالتوسع في الكلام لا يكون على حساب وضوح الدلالة، أمّا مع الجار والمجرور فلأنّ المعنى واضح ولأنّ شبه الجملة تتعلق بخبر كان.

- التقديم والتأخير والحروف المشبهة بـ " ليس ": وأشهر هذه الحروف " ما " الحجازية ولها أحكام تتعلق بها في مسائل الترتيب مع اسمها وخبرها، ومثالها نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [سورة

¹ - ينظر ص: 179 من البحث. وابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 130

² - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 64.

يوسف، الآية 31]، وهي لا تعمل عمل " ليس " إلا إذا استوفت شروطاً من أهمها أن لا يتقدم خبرها

عليها ولا معمول خبرها على اسمها¹. ولا مجال للخروج عنه، والحروف كما في قوله تعالى: ﴿ مَا

هَـ بِ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [سورة المجادلة، الآية 02]، " هن ": ضمير منفصل في محل رفع اسم " ما "

العامة عمل " ليس ؛ و " أمهاتهن ": خبرها منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع

مؤنث سالم، وفي هذا المثال استوفت " ما " شروط عملها بأن تقدم اسمها على خبرها؛ ولو تقدم خبرها

على اسمها لأهملت وأصبحت غير عاملة، ولا يستقيم الكلام، زيادة على غموض الدلالة، فـ " ما "

العامة عمل " ليس " لا يتناسب التقديم والتأخير في معموليها لضياع الدلالة وذهاب المعنى الذي لا

كلام بدونه. لأنه لا يصح كما في المثال السابق " ما أمهاتهن هنّ ". فليس له معنى.

- التقديم والتأخير في إنّ وأخواتها: وهي حروف ناسخة لحكم ركني الجملة الاسمية تعمل عكس ما

تعمله كان وأخواتها.

أمّا فيما يتعلق بالتقديم والتأخير في خبر إنّ وأخواتها، فالأصل عدم التقديم إلا في حالة واحدة

لأنّه « لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جر تقول: إنّ في الدار

زيداً، ولعلّ عندك عمراً². والسبب « لأنّ الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة، إنّما هو متعلق

بالخبر. والخبر منوي في موضعه مقدّر في مكانه ... ومن جهة العقل أنّ " الدار " إذا انفردت بلفظها

¹ - ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 269، 272

² - ابن جني، اللع في العربية، ص: 40، 41.

لم يصح أن تكون خبراً عن " زيد " ولا عاملة، ولا حاملة للضمير. وكذلك " في " و " من "، وسائر حروف الجر إذا انفردت لم يكن فيها شيء من ذلك، فقد وضح لك أن الخبر هو غيرها¹.
وعند ابن هشام تقديم خبر إنَّ على اسمها في غير الظرف أو الجار والمجرور لا يجيزه أحد².
فيقال مثلاً " إنَّ في التَّأني السلامة ".

- التقديم والتأخير في معمولي لا النافية للجنس

تعتبر " لا " النافية للجنس من الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية "، وتعملُ لا النافية للجنس عمل إنَّ، فتتصبُّ الاسم وترفعُ الخبر، نحو: " لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله ". وهي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع³. ومثالها قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي آلِ الْحَجِّ ﴾ [سورة البقرة، 197].

ويُشترطُ في إعمالها عمل " إنَّ " شروط ومن أهمها أن تكونَ نصّاً على نفي الجنس، بأن يُرادَ بها نفي الجنس نفيّاً عاماً، لا على سبيل الاحتمال. فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريدَ بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال فهي مهملة أو عاملة عمل ليس. وهي تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها وتبنى معها على الفتح كـ " خمسة عشر " نحو: لا رجلَ في الدَّار⁴.

¹ - السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد)، نتائج الفكر في النُّحو، ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية، (1412هـ / 1992 م)، ص: 326، 327.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 766.

³ - الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 328، 330.

⁴ - الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 330.

وأكتفينا بهذين الشرطين لأنهما الأهم بل لأجلهما سميت نافية للجنس وهو الذي يعنينا أكثر

لفهم مسألة تقديم خبرها على اسمها. كما في قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا

يُنزَفُونَ ﴾ [سورة الصافات، 47]. ففي الآية جاء بعدها شبه جملة " فيها " متعلقة بمحذوف

خبرا مقدما، وجاء اسمها مؤخرا عنها " غول " فأهملت " لا "، وبعدها مبتدأ وخبر أو عاملة عمل ليس

ويجوز تقديم الخبر كما في " ليس البر أن تولوا وجوهكم "، فتقديم خبرها عليها يفقدها الدلالة على

التنصيص على استغراق نفي الجنس فلا يحصل المعنى المراد به استغراق نفي الجنس بنفي وجود

جنس " الغول " فيها، ثم إنَّ تقديم الخبر فصل بين " لا " واسمها ومن شروطها أن يليها اسمها مباشرة

وتتركب معه تركيب " خمسة عشر ". فامتناع التقديم يتناسب مع دلالة الحرف ودلالة الجملة على

المعنى المتوخى من الكلام.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية وبعض المتممات

الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص¹. أو هي: عبارة عن الفعل وفاعله ك" قام زيد "، وما كان بمنزلته، نحو: " ضرب اللص"². ولسنا نريد أن نخوض في اختلافهم حول الجملة التي دخلت عليها " كان " أهي اسمية أو فعلية، وقد سرنا على اعتبار الإسناد الأصلي أي: « ما تبدأ أصالة بالفعل، ويقصد بالأصالة أنه غير محول، وهي تتركب من فعل وفاعل إذا كان الفعل لازماً، ويضاف المفعول به إذا كان الفعل متعدياً، وفي بعض الأحيان يتعدى الفعل إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل، وفيها يكون الفعل والفاعل عمدة وتتوالى المتممات... »³.

وقيل: أختير للفاعل الرفع، وللمفعول النصب؛ لثقل الضمة وخفة الفتحة؛ والفعل لا يُرفعُ به إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والحال؛ فجعل المُستقلُّ إعراباً لِمَا قَلَّ، والمُستخفُّ إعراباً لِمَا كَثُرَ⁴. وفي هذا مناسبة صوتية تتمثل في التعادل الصوتي.

1- التقديم والتأخير في عناصر الجملة الفعلية (الفعل، الفاعل، المفعول به)

قد سبق القول في موانع الموقعية في التقديم والتأخير بعدم جواز تقدّم الفاعل على الفعل. وعليه فسنتناول هنا التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول، وتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل.

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 492.

² - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 490.

³ - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص: 45.

⁴ - ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحّة، 1/ 311

- **علاقة الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به:** الأصل في ترتيب الجملة الفعلية هو أن يأتي الفعل في الصدارة ثم يليه الفاعل ثم المفعول به إذا كان الفعل متعدياً فأما تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل إذا كان الفعل متصرفاً فجائز¹؛ وعادة ما يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً أو جوازاً كما يتقدم على الفعل والفاعل معاً. وقد نبّه النحاة إلى مواضع وحالات يجب المحافظة فيها على الترتيب الأصلي للجملة بأن يتقدم الفاعل على المفعول.

- **وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:** يجب الفاعل على المفعول إذا خيف وقوع اللبس بين **الفاعل والمفعول به** نحو: « صافح عمي أبي، لأنّ علامة الفاعل والمفعول به مقدّرة على " الياء " لذلك يقع اللبس بينهما »²، فلا مبيّن للفاعل من المفعول سوى المحافظة على الترتيب الأصلي وإلاّ التبس المعنى. إلاّ إذا وجدت قرينة دالة، « فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً، فمثال اللفظية: أكرمت يحيى سعدى، فوجود " تاء " التأنيث في الفعل دليل على أنّ الفاعل هو المؤنث " سعدى " »³، أو ما نسميه اليوم السياق سواء كان لغوياً أو غير لغوي. وفي هذا تحقيق لتناسب الكلام مع دلالة الجملة والمعنى المقصود.

- **وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:** يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً في حالات كذلك، نذكر منها ما له علاقة بالمناسبة، وأشهرها إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به، أي إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به فيجب تقديم المفعول على الفاعل لأنّه « لا يجوز تقديم

¹- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 228.

²- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 63.

³- حسن عباس، النحو الوافي، 2/ 86.

الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة¹، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [سورة

البقرة، 124]، فلأنّ تقديم الفاعل لا يصح ولا يتفق نحواً فالاسم الظاهر أولاً ثم الضمير، كما أنّ عدم التقديم يقلب المعنى ويفسده كلية، وبصير في الكلام تعمية.

- **تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:** يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً نحو: "عليّاً أكرمتُ، وأكرمتُ عليّاً"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة، 87]².

ومن بين أهم حالات وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل التي تُفسر في إطار هذا التناسب أن يكون ممّا له الصدارة في الكلام، «ومعنى أنّ للكلمة صدر الكلام أنّها تقع في صدارة الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها»³، ومنها «أن يكون اسم شرط، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر، الآية 23]، ونحو: "أَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرِمَ"، أو مضافاً لاسم شرط، نحو: "هَذِي مَنْ تَتَّبِعُ يَتَّبِعُ بَنُوكَ"⁴. فلا يصح ولا يمكن تأخير المفعول به لأنّه لا يصير كلاماً لا تركيباً ولا معنى فتتناسب التقديم معني الشرط ومعني الكلام.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 63.

² - الغلاييني، جامع الدروس العربية، 12/3.

³ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 70.

⁴ - الغلاييني، المرجع نفسه، 12/3.

ومنها كذلك « أن يكون اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [غافر،

81]، ونحو: "من أكرمت؟ وما فعلت؟ وكم كتاباً اشتريت؟"؛ أو مُضافاً لاسم استفهام، نحو: كتاب من أخذت؟ " ¹. ولو آخر المفعول به في هذه لالتبست المعاني أو فسدت.

ومنها « أن ينصبه جواب "أما"، وليس لجوابها منصوبٌ مُقدّمٌ غيره، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا

الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى، 09، 10]، وإنما وجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلاً بين "أما" وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه، نحو: "أما اليوم فافعل ما بدا لك " ².

ومنها إذا كان المفعول به ضمير نصب منفصل، وحق ضمائر النصب المنفصلة أن تتقدم

على الفعل والفاعل ³ كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة، 05]. فلم

يجز أن يتأخر عن الفعل إذ الكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوجدانية ونفي عوارض الأوهام عن الخلوص التام، ولهذا اختصت "أي" ببناء ما فيه "الألف واللام" ⁴. وتقديمه هنا فيه تعظيم لأنها جاءت بعد الحمد والثناء وحصر واختصاص بالعبادة وحده ولو آخر لضاع هذا المعنى

¹ - الغلابيني، جامع الدروس العربية، 3/ 12.

² - الغلابيني، المرجع نفسه، 3/ 13.

³ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 97.

⁴ - السهيلي، نتائج الفكر، ص: 157.

لأنّه « إذا قدّم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور »¹، ولو قيل: نعبك ونستعينك لاحتمل العبادة والاستعانة به وبغيره، فلم يختص بهما سبحانه وتعالى.

- تقديم المفعول به على الفاعل: مثل قول ذي الرمة²:

وتحت العوالي في القنا مُستظلةً ظِبَاءٌ أعارَتْها العيونَ الجاذِرُ

فقدّم المفعول به " العيون " على الفاعل " الجاذِر "، مراعاةً لتناسب القافية؛ لأنّ القافية بالراء³. ومنه قول الشاعر كذلك:

اعتادَ قلبكَ مِنْ سَلَمَى عوائِدُهُ وهاجَ أهواءكَ المَكُونَةُ الطَّلُ⁴

فقدّم المفعول به " أهواءك " على الفاعل " الطَّل " في الشطر الثاني، مراعاةً لتناسب القافية؛ إذ القافية باللام. أمّا تقديم المفعول به " قلبك " على الفاعل " عوائده " في الشطر الأول لاشتغال الفاعل على ضمير المفعول⁵، على حين أنّه في الشطر الثاني لتناسب القوافي⁶. فالتقديم في الشطر الأول تفرضه الصناعة النحوية كما أنّ فيه تناسبا دلا ليا لأنّ الصناعة النحوية لا يمكن أن تخالف الدلالة والمعنى، فلو بقي الترتيب على أصله " اعتاد عوائده قلبك " فلا يكون كلاما لعدم وضوح ما يعود عليه الضمير، ولا يكون هناك معنى. وفي الشطر الثاني التناسب الصوتي للقافية.

¹ - السيوطي، همع الهوامع، 2/ 10.

² - البيت من شواهد سيبويه، كتاب سيبويه، 2/ 123. ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله. و إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 3/ 246

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 328.

⁴ - البيت للكميت، إميل بديع المعجم المفصل في شواهد العربية، 6/ 235.

⁵ - ابن جني، الخصائص، 2/ 382.

⁶ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 328.

وفي مثالي البيتين السابقين تقديم المفعول به على الفاعل جائز نحو، لوجود العلامة الإعرابية وهي دليل على المعنى، ولأمن اللبس، ومعناه أنّ الشاعر كان بإمكانه الإتيان بالكلام على ترتيبه الأصلي - مالم يكن التقديم واجبا - وعدوله عن الترتيب الأصلي إلى التقديم كان حفاظا على المناسبة الصوتية في القافية. ويتقدم المفعول به على الفاعل كذلك مراعاة لتناسب الفواصل القرآنية صوتيا نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهُهُمُ النَّارُ ﴾ [سورة إبراهيم، 50]، « فإنّ تأخير الفاعل عن المفعول لمناسبته لما بعده »¹.

2- التقديم والتأخير في متمات الجملة الفعلية

- تقديم المفعول معه على الفعل: قال ابن هشام: « اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، ك: "سرت والطريق" »². وذكر ابن جني « أنّه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو "والطيالسة جاء البردُ" من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة. ولم يُجز أبو الحسن الأخفش "جئتكَ وطلوعُ الشمس"، أي: مع طلوع الشمس، لأنّ العطف بها يكون على نحو "أتيتكَ وطلوعُ الشمس" فلم يجز لأنّ طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك. فلما تساوق حرف العطف قُبُح "والطيالسة جاء البرد" كما قُبُح "وزيد قام عمرو" لكنه يجوز: "جاء والطيالسة البردُ" كما تقول: "ضربت وزيدا عمرا"، قال:

1- الزركشي، البرهان، 3/ 234.

2- ابن هشام، أوضح المسالك، 2/ 212.

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي¹.

أي: ضربت مع زيد عمرا؛ وجمعت مع فحش غيبة ونميمة.

ورد ابن مالك على ابن جني بأنه ليس من باب المفعول معه، يتعين أنه من باب العطف وهو أولى، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه². ووافق السيوطي ابن مالك، قال: « ولا يقدم على عامله ولا صاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الأفاضل: المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق لأن أصل واوه للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعا ولا يتقدم على صاحبه أيضا لما ذكره وأجازه ابن جني فيقال: استوي والخشبة الماء لوروده في العطف³. وسواء كان من باب العطف أو من باب المفعول معه، فلا يلتبس المعنى بالتقديم.

- تقديم المستثنى على الفعل الناصب له: الاستثناء أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولي عليه " إلا " ⁴. فهو إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها نحو: نجح الطلاب إلا خالداً، وهو على قسمين: « متصل ومنقطع وهو ما تعلق بجنس المستثنى والمستثنى منه فإذا تشابها في الجنس كان متصلا، وإذا اختلفا كان منقطعا⁵.

والاستثناء على وجهين، يقول سيبويه: « اعلم أن " إلا " يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن " لا " حين قلت: لا

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 385، البيت بلا نسبة عند ابن جني ولم ينسبه من نقله عنه، ابن مالك، شرح التسهيل، 2 / 253، ومن شواهد: الأشموني، شرح الأشموني، 2 / 495
² - ابن مالك، شرح التسهيل، 2 / 253.
³ - السيوطي، همع الهوامع، 2 / 241.
⁴ - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 121.
⁵ - الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ص: 413.

مرحبا ولا سلام، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فذلك " إلا "، ولكنها تجيء لمعنى، كما تجيء " لا " لمعنى. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه من قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيها بعدها إذا قلت: عشرون درهما¹.

ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلا زيدا قام القوم. لم يجز لمضارعة الاستثناء البديل ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا " زيدا " و " إلا زيد " والمعنى واحد. فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه². وهنا مخالفة لشرط عدم اللبس المتفق عليه.

وعن الفرق في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعدم جواز تقديم البديل على المبدل منه يجيب ابن جني أن المستثنى لما تجاذبه شبهان: أحدهما كونه مفعولا والآخر كونه بدلا خُليت له منزلة وسيطة فقدم على المستثنى منه وأخر البتة عن الفعل الناصب له، فأما قولهم: " ما مررت إلا زيدا بأحد " فإنما تقدم على الباء لأنها ليست هي الناصبة له إنما الناصب له على كل حال نفس مررت³.

- تقديم الاسم المميز: ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصب له فعلا متصرفا. فلا جوز: " شحما تفقأت " ولا " عرقا تصيبت ". فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب⁴

¹ - سيبويه، الكتاب، 310/1.

² - ابن جني، الخصائص، 384 / 2.

³ - ابن جني، الخصائص، 384 / 2.

⁴ - البيت من شواهد، المبر، المقتضب، 37 / 3، وعند ابن الأثير سلمى " بدل ليلى "، الإنصاف، 682 / 2، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 778 / 2.

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا: (وما كان نفسي بالفرق تطيب ...)،
 فرواية برواية والقياس من بعد حاكم. وذلك أنّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى ألا ترى أنّ أصل
 الكلام " تصيب عرقى وتفقأ شحمى " ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لى فخرج الفاعل في الأصل مميزا
 فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذ كان هو الفاعل في المعنى
 على الفعل¹.

- تقديم وتأخير الحال: الحال هو وصف فضلة يأتي لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله،
 أو مضمون الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا ﴾ [النمل، 19]، وهو ما يصح أن يكون
 جوابا لـ " كيف "، يقول ابن جني: « الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة، تأتي بعد
 معرفة، قد تم الكلام عليها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى »². فالحال لفظ نكرة وصاحبها معرفة
 في الأصل.

والأصل في الحال أن تتأخر على صاحبها لأنها تأتي مبينة له، لكنّ معظم النحاة يتفقون
 على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب، قال العكبري: « وأما تقديمها على
 صاحب الحال فجائز كقولك: هذا قائما زيدا، لأنها بعد العامل »³، مالم يكن صاحبها مجرورا « ولا
 يجوز تقديم حال المجرور عليه لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في
 صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجارّ يفصل بين الفعل

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 386.

² - ابن جني، اللع في العربية، ص: 116.

³ - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 289.

والحرف ولأنَّ حرف الجرِّ لا تصرّف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع
قَوْلُكَ: " مررت قائماً بزيد " و " قائماً مررت بزيد "، والقيام لزيد ¹.

ولقد ارتبط تقدم الحال على صاحب الحال بكونه نكرة غالباً وكان تقدمها عليه مسوغاً لتذكيره
إذ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة. ومن ذلك: " هذا قائماً رجلاً "، و" فيها قائماً رجلاً "،
« لمّا لم يجر أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما
قبح: مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده ². فكما جاز
أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى وإزالة اللبس؛ فكذا صاحب الحال جائز تذكيره بما يسوّغ له
ذلك؛ فمنها تقدّم الحال عليه، كقولك: هذا قائماً رجلاً؛ فبالنقدّم امتنع أن يكون صفةً للنكرة؛ لأنّ الصّفة
لا تتقدّم على الموصوف؛ فتعيّن أن يكون حالاً، ومدار القول في التقديم والتأخير هنا كذلك متوقف
على وضوح المعنى وانتفاء اللبس.

- الضمير في باب التقديم والتأخير: الضمير ما يُكنى به عن مُتكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائمٌ
مَقَامَ ما يُكنى به عنه ³.

والضمائر أنوا بحسب اعتبارات مختلف فمنها المتصل والمنفصل، والظاهر والمستتر، وضمير
المتكلم والمخاطب والغائب وغيرها من التقسيمات، والأهم في هذا كله هو ترتيبها في الكلام عند
اجتماع بعضها أو اجتماع اثنين على الأقل، ولمن تكون أحقية التقديم. « الضمير قائمٌ مقام الاسم
الظاهر. والغرض من الإتيان به الاختصار. والضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل؛

¹ - العكبري، المصدر نفسه، 1/ 291.

² - سيبويه، الكتاب، 2/ 123.

³ - الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 115.

وضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب أي " أعرفُ منه". وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميران متصلاّن، في باب " كان وأعطى وظنّ "، وجب تقديم الأخصّ منهما، مثل " كُنْتُه، وسَلْنِيه، وظَنَنْتُكه ". فإن انفصل أحدهما فَقَدِمَ ما شئتَ منهما، **إن أمن اللبسُ**، مثل " الدرهمُ أعطِيته إِيَاكَ ". فإن لم يُؤمّن التباسُ المعنى وجبَ تقديم ما يزيل اللبسَ، وإن كان غير الأخصّ، فنقول " زهيرٌ مَنَعْتُكَ إِيَاه "، إن أردتَ منع المخاطب أن يصل إلى الغائب، و" مَنَعْتَهُ إِيَاكَ "، إن أردتَ منع الغائب أن يصل إلى المخاطب. ومنه الحديث "إن الله مَلَكُكم إِيَاهُمْ ولو شاء لمَلَكْهم إِيَاكُمْ". وإذا اتحد الضميران في الرتبة - كأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب - وجب فصلُ أحدهما، مثل " أعطِيته إِيَاه، وسألَنتي إِيَاي، وخبَلْتُكَ إِيَاكَ " ¹. فالمسألة مبنية كلها على وضوح الدلالة وجلاء المعنى فمتى كان لبس في المعنى امتنع التقديم. وكذا تحقيق الاختصار من خلال انسجام تقديم وتأخير الضمائر مع بعضها البعض وانسجام هذه القواعد مع الخفة في الكلام.

أ- **عود الضمير**: « إذا كان الضمير مستعملا للغائب فلا بد له من مرجع يعود إليه، فالضمير إما يعود إلى اسم سبقه في اللفظ وهذا هو الأصل في مثل: الكتاب قرأته، فالهاء تعود على " الكتاب " وله حالات أخرى تتمثل في كون الضمير يعود إلى متأخر لفظا عنه متقدم رتبة عليه أي أنّ الاسم الذي يليه يكون في الكلام العادي تأخر عنه، ولكن من حيث موقعه ورتبته فهو مقدم عليه، وقد أطلق على هذه الحالة اسم التقديم المعنوي ². ولا بد للضمير من مفسر يبين الغرض منه وما يراد به ولا حاجة لنا في إيراد جميع حالاته مفصلة هنا، بل نذكر ما نرى أنّ له علاقة بالتناسب ومنها:

¹ - الغلابيني، المرجع نفسه، 121/1

² - بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص: 299.

- مفسر الضمير أو عوده يأتي مقدّمًا، بأن يذكر مرجع الضمير الغائب نصًا قبل الضمير مثل قوله

تعال: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [سورة يس، الآية 39]،

« والمعنى قدرنا له منازل ... أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين " قدرناه " معنى صيرناه »¹.

- تقدم في اللفظ دون التقدير وهو: « أن يكون مرجع الضمير الغائب مقدّمًا على الضمير لفظًا ورتبة

نحو: شجع المدرب تلميذه، فالمدرب هنا هو مرجع الضمير " الهاء "، وهو مقدّم عليه في النص

والرتبة لأنّ الفاعل طبعًا يتقدم رتبة على المفعول به ويطلق عليه اسم التقدّم الحقيقي »². وهذا مثلاً

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [سورة البقرة، 124]. لأنّ إبراهيم مفعول فهو في

نية التأخير³.

- تقدم في التقدير دون اللفظ⁴. وهذا نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى ﴾

[سورة طه، 67]، فالهاء في " نفسه " مفسرها " موسى "، وهو فاعل متأخر لفظًا ولكن مقدم على

الضمير من حيث التقدير. « فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير

التقديم، والضمير في تقدير التأخير، قال زهير:

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَىٰ عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا⁵.

1- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 176.

2- بابتي، المرجع نفسه، ص: 299.

3- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 176.

4- ابن هشام، المصدر نفسه، ص: 176، الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 124.

5- ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 58. والبيت من شواهد: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، 1/ 23، العكبري، التبيين عن

مذاهب النحويين، ص: 248، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل، 5/ 123.

والهاء في "علاته" تعود إلى "هرم" لأنه في تقدير التقديم؛ لأنّ التقدير: من يلق يوماً هرماً على
علاته، فلما كان "هرماً" في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً¹.
وفي الآية أصل الكلام: "فأوجس موسى خيفة في نفسه"، فقدّم الضمير في كلمة "نفسه"
على ما يفسره وهو "موسى" من أجل مراعاة تناسب الفواصل صوتياً، فالفاصلة قبلها "ألقى، تسعى"،
وبعدها "الأعلى، أتى"². قال الزركشي: «فإنّه لو أخر "في نفسه" عن "موسى" فات تناسب
الفواصل لأنّ قبله: "يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى" وبعده: "إنّك أنت الأعلى"³.

3- التقديم والتأخير في التوابع

- تقديم الصفة على الموصوف: الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصاً ممّن له
مثلُ اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه⁴.
فالصفة تأتي بعد اسم لتبيين بعض أحواله وأحوال ما يتعلق به، والصفة لا بد لها من
الموصوف.

ولا يجوز أن تُقدّم الصفة على الموصوف، ولا أن تُعملَ الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم
شيئاً [بصيغة المجهول] مما يتصل بالصفة على الموصوف، وكذلك البذل إذا قلت: مررتُ برجلٍ

1- ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 204.

2- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 287. وسياق الآية في سورة طه يبي ذلك: ﴿... مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٥٦﴾ ... أَنَهَا
تَسْعَىٰ ﴿٥٧﴾ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٥٨﴾ ... أَنْتَ الْأَعْلَىٰ ﴿٥٩﴾ وَأَلْقَىٰ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَفَ مَا
صَنَعُوا ﴿٦٠﴾ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦١﴾﴾ بل معظم فواصل السورة تنتهي
بالألف.

3- الزركشي، البرهان، 3/ 234.

4- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 138.

ضاربٍ " زيدًا " لم يجر أن تقدم " زيدًا " على " رجل "، وكذلك إذا قلت: " هذا رجلٌ يضربُ زيدًا " لم يجر أن تقول: " هذا زيدًا رجلٌ يضربُ " لأنَّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل بها¹. وعلى هذا لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، ولا تقديم شيء مما يتصل بالصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، فلا نقول في: جاء الطالب المجتهد، جاء المجتهد الطالب.

- التوكيد والمؤكد وترتيبهما: التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللبس وإزالة الاتساع وإنّما تؤكد المعارف دون النكرات ومُظهرها ومُضمَرها².

والتوكيد على ضربين توكيد بتكرير اللفظ، وتوكيد بتكرير المعنى؛ فأما التوكيد بتكرير اللفظ؛ فنحو قولك: " جاعني زيد زيد، وجاعني رجل رجل " وما أشبه ذلك، وأما التوكيد بتكرير المعنى، فيكون بتسعة ألفاظ؛ وهي " نفسه، عينه، كلّه، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمع، كلا، كلنا " ³.

وبما أنّ التقديم والتأخير ضرب من التوسع في الكلام ورفع اللبس وانتفاؤه شرط فيه الذي هو من غايات التوكيد لأجل ذلك امتنع ولم يجر تقديم المؤكّد على المؤكّد. يقول فاضل السامرائي: « لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ... وكذلك الأمر بالنسبة لبقية التوابع كالتوكيد » ⁴. فالتقديم لا يتناسب مع المعنى المراد.

- تقديم المعطوف على المعطوف عليه: الأصح في التوابع أن تتأخر على المتبوع، وخاصة في العطف، ونجد هذا في عطف النسق الذي يتوسطه بينه وبين متبوعه حروف العطف ومن بين هذه

1- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 225.

2- ابن جني، اللع في العربية، ص: 141.

3- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 208.

4- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 60.

الحروف " الواو " التي هي لمطلق الجمع، فيعطف بها المتقارنان نحو: جاء محمد وعلي إذا كان مجيئهما معا¹. يقول فاضل السامرائي: « لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ... وكذلك الأمر بالنسبة لبقية التوابع كالتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق »².

وعند ابن جني أنه « مما يُضَعَّف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: " قام وزيد عمرو " فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما " قام " والآخر " الواو " ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: " قام وقعد زيد " لأنك في هذا مخير: إن شئت أعملت الأول وإن شئت أعملت الآخر. وليس ذلك في نحو: " قام زيد وعمرو " لأنك لا ترفع " عمرا " في هذا إلاّ بالأول »³. وقد يتقدم المعطوف على المعطوف عليه، لمراعاة تناسب القوافي⁴. ومن ذلك قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليكِ ورحمةُ الله السلام⁵

وتقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعلية أو مجرورا، منعه البصريون مطلقا؛ وأجازه الأخفش والكوفيون في الشعر، وخصوه بـ " الواو " فقط من باقي حروف

1- محمد بكر إسماعيل، قواعد النحو بأسلوب العصر، ص: 137.

2- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 60.

3- ابن جني، الخصائص، 2/ 389

4- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 329.

5- البيت من شواهد: ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 326. وابن جني في الخصائص، 2/ 388.

وفي خزانة الادب، 2/ 264 : ومن لطائف الكنايات قول بعض العرب:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليكِ ورحمة الله السلام

سألت الناس عنك فخبروني هنا ذاك تكرهه الكرام

وليس بما أحلّ الله بأس إذا هو لم يخالطه الحرام

فإن هذا الشاعر كنى بالنخلة عن المرأة، وبالهناة عن الرفث، فإن العرب كانت تكني بها عن مثل ذلك. وأما الكناية بالنخلة عن المرأة من لطف الكنايات.

العطف¹. نقله ابن جني وله فيه قولاً آخر، قال: « فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: " عليك السلام ورحمة الله "، وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون " ررحمة الله " معطوفاً على الضمير في " عليك "، وذلك أن " السلام " مرفوع بالابتداء وخبره مقدّم عليه وهو " عليك "، ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت " رحمة الله " عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمّر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف علي «².

ونقل ابن هشام البيت (ألا يا نخلة) في باب عطف المُقدم على متبوعه للضرورة³، وقال في موضع آخر: « إنّ الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأن تخلص عن ضرورة بأخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه أنّ عدم الفصل أسهل لوروده في النثر كـ " مررت برجل سواء والعدم " حتى قيل إنه قياس⁴. وجعل السيوطي وغيره تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة¹.

1- البغدادي، خزنة الأدب، 1/ 399، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزينة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: 01، عمان، دار البشير (1410هـ / 1990م)، ص: 152.

2- ابن جني، الخصائص، 2/ 388.

3- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 467.

4- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 866.

1 - السيوطي، همع الهوامع، 3/ 227.

والأولى القول بتقديم المعطوف على المعطوف عليه، لمراعاة تناسب القوافي في البيت، لأنَّ تناسب القوافي مراعى عند النحاة والعرب، ولذا أجاز الكوفيون والأخفش هذا التقديم في الشعر، وهذا يعفينا من التخريجات التي لا طائل وراءها¹.

- تقديم المضاف إليه ما اتصل به على المضاف: يقول فاضل السامرائي: « لا يجوز تقديم المضاف إليه ولا ما اتصل به على المضاف فلا تقول في " أجيئك حين تكرم خالدا "، " أجيئك خالدا حين تكرم "، ولا تقول في " حين أكرم خالدا يأتيني "، " خالدا حين أكرم يأتيني " ولكن يصح أن تقول في " حين يأتني خالد أكرم محمدا "، " محمدا حين يأتيني خالدا أكرم "، ولأنَّ " أكرم " ليس مضافا إليه ولا من صلته². قال ابن السراج: « لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: " هذا يومُ تضربُ زيدًا " لم يجز أن تقول: " هذا زيدًا يومُ تضربُ "، ولا " هذا يومُ زيدًا تضربُ "، وكذلك: " هذا يومُ ضربك زيدًا "، لا يجوز أن تقدم " زيدًا " على " يومٍ " ولا على " ضربك " وأما قول الشاعر: " لله دَرُ اليومَ مَنْ لَامَهَا³ "، وقوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ⁴

1- ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 330.

2- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 61.

3- من شواهد سيبويه ذكره في ما جاء من الشعر قد فصل بينه وبين المجرور، ونسبه إلى عمرو بن قَمِيَّة. تمامه: لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لَه دَرُ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا. سيبويه، الكتاب، 1/ 178؛ وساتيدما جبل، ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1/ 243.

4- البيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، 1/ 179، ابن جني، الخصائص، 2/ 407، ابن الأثيري، الإنصاف، 2/ 353. البغدادي، خزانة الأدب، 4/ 419، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 6/ 331.

فزعّموا: أنّ هذا لما اضطر فصل بالظرف؛ لأنّ الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها، وأجازوا: " أنا طعامك غير آكلٍ " وكان شيخنا يقول: حملته على " لا " إذ كانت " لا " تقع موقع " غير " ¹.

وأجازوا: " أنا طعامك غير آكل ... والحق في ذا أن يكون " طعامك " منصوبا بغير " آكل " هذا ولكن نقدر ناصبا يفسره هذا كأنك قلت: " لا آكلَ طعامك " واستغنيت بغير آكل ².

1- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 226، 227.

2- فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 62.

المبحث الرابع: التقديم والتأخير في الألفاظ بحسب الخفة والثقل

1- توخي الخفة في ترتيب الألفاظ وهي من المناسبة

وربما يكون ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كقوله: (ربيعة ومضر) وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة، لأنك لو قدمت (مضر) في اللفظ كثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وقف عليها بالسكون¹. يقول ابن الأثير: « واعلم أنه إذا كان مطلع الكلام في معنى من المعاني، ثم يجيء بعده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر، وكان المعنى المفضول مناسباً لمطلع الكلام، فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت؛ لأنك إن قدمت الأفضل فهو من التقديم، وإن قدمت المفضول؛ فلأن مطلع الكلام يناسبه. وذكر الشيء مع ما يناسبه أيضاً وارد في موضعه²، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا^ط إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ^ط وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَحَرَبًا^ط وَإِنْ تُصِبِّهِمْ سَيِّئَةٌ^ط بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ^ط ۝ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^ج تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ^ج يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ^ط إِنَّا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ^ط الْذُكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَّا^ط وَنَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ^ج عَقِيمًا^ج إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ^ط ﴾ [سورة الشورى، 48-50]، قال: « فإنه إنما قدم الإناث على

¹ - السهيلي، نتائج الفكر، ص: 209.

² - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، (د ط)، الفجالة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت)، 184/2.

الذكور من تقدمهم عليهن؛ لأنّه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى، وكفران الإنسان بنسيانه للرحمة السابقة عنده، ثم عقب ذلك بذكر ملكه، ومشيتته وذكر قسمة الأولاد، فقدم الإناث؛ لأنّ سياق الكلام أنّه فاعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان، ولا يختاره أهم، والأهم واجب التقديم، وليلي الجنس الذي كانت العرب تعدّه بلاء ذكر البلاء»¹.

2- تقديم وتأخير الألفاظ لتناسب الفواصل

والمحافظة على الفواصل وانسجامها لا يعني أبد أن يكون على حساب المعاني فلم يصح ذلك في كلام البشر فلا يجب أن يتبادر إلى الأذهان نحو ذلك في كلام الله جلّ وعلا الذي لا يضاهيه كلام في اتساق نظمه وحسن تأليف ألفاظه ومعانيه. نقل الزركشي قولاً للزمخشري - في الكشف - أنّه « لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردّها إلّا مع بقاء المعاني على سدادها على النهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه كما لا يحسن تخير الألفاظ المؤنّقة في السمع السلسلة على اللسان إلّا مع مجيئها منقادة للمعاني الصحيحة المنتظمة فأما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤاده على بال فليس من البلاغة في فتيل أو نكير»².

والتناسب بين الفواصل قد يؤدي إلى تغيير في الرتبة النحوية، لمراعاة تناسب الفواصل صوتياً؛ وذلك لأنّ « الفاصلة قيمة صوتية ذات وظيفة مهمة تُراعى في كثير من آيات القرآن الكريم، وربما أدّت رعايتها إلى تقديم عنصر وتأخيره من عناصر الجملة»³.

¹ - ابن الأثير، المثل السائر، 2/ 185.

² - الزركشي، البرهان، 1/ 72. ولم نعثر على كلام الزمخشري في تفسير الكشف ولعل الزركشي تصرّف فيه كثيراً. أو ربما نسبه إليه خطأ.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 286.

ومن أمثلة هذا النوع من التقديم والتأخير تقديم ما هو متأخر في الزمان تقديم أحد المتعاطفين في الكلام مراعاة للتناسب الصوتي للفواصل القرآنية كما في قوله عز وجل: ﴿ فَلِلَّهِ الْأَخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴾ [النجم، 25]، قال " السيوطي " : « ولولا مراعاة الفواصل لقدمت " الأولى " كقوله: ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ﴾ [القصص، 70] »¹. ومعظم فواصل سورة النجم بالألف، وتناسب هذا التقديم كذلك دلاليا بأن تقدمت الآخرة لشرفها عند الله عز وجل.

ومن مجيء الترتيب موافقا للزمن وفيه « مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر كقوله: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ [الحديد، 03]، ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخِيرِينَ ﴾ [الحجر، 24]، ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ [المدثر، 37]، ﴿ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ [القيامة، 13]، ﴿ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة، 39، 40]، ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم، 4]، ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ﴾ [القصص، 70] »².

¹ - السيوطي، الإتقان، 3/ 339.

² - السيوطي، الإتقان، 3/ 44.

ومما جاء مخالفا للزمن ترتيبا وذلك لتناسب الفواصل كذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ

الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ [النازعات، 25] وقبلها " الأعلى " وبعدها " يخشى " فتناسبت الفواصل صوتيا

بتقديم الآخرة، ودلاليا كذلك لأن السياق يُقصد فيه العبرة فإذا كان ما كان من خبر نكال فرعون في الدنيا فقدم نكال الآخرة تنبيها إلى أن الأمر لم ينته. فتناسبت الكلمتان بالتقديم خلافا للسياق الزمني لأن نكال الأولى حصل ومتقدم على الآخرة الموعودة.

ومن هذا التناسب « تقديم الفاضل على الأفضل نحو: ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا

ءَامَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ [طه، 70]¹، فتقدم الفاضل النبي هارون على الأفضل النبي

الرسول موسى - من أولي العزم - عليهما وعلى نبينا محمد الصلاة والسلام.

وقد يصحب التقديم والتأخير لتناسب الفواصل أغراض بلاغية، مثل الاختصاص، وتعظيم المتقدم والاهتمام به، والتشريف، والتعجب، والسبق الزمني، والسببية، وغيره [مما يبيّنه السياق]، وذلك لأن الجرس الموسيقي الناشئ عن التناسب الصوتي في الفواصل، لا يكون عاريا عن المعنى والبلاغة. ولا تعارض مطلقا بين الغرض الصوتي والغرض البلاغي عند التقديم والتأخير في الفاصلة². بل لا يقول بذلك عاقل وإنما مراعاة التناسب وجه من وجوه البلاغة إذ يراعى تناسب وانسجام الفواصل صوتيا مع وضوح دلالة الكلام وعدم اختلال المعاني.

¹ - السيوطي، الإتقان، 3/ 339.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 286.

ولا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات أمور أخرى مع وجه المناسبة فإن القرآن العظيم كما جاء في الأثر " لا تتقضي عجائبه"¹.

ومثال ذلك التقديم في قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة، 04] ومع

القول بالمناسبة « يكون قوله " وبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ "، وقوله " ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ " لا يتأتى فيه ترك رعاية التناسب في العطف بين الجمل الفعلية إثارة للفاصلة لأن ذلك أمر لفظي لا طائل تحته وإنما عدل إلى هذا لقصد الاختصاص². فتحقق رعاية الفاصلة وتناسب الدلالة المقصودة وهي الاختصاص.

ويكون هذا التقديم في الشعر أيضا وقد سبقت الإشارة إلى أن الشاعر قد يؤثر التغيير في النظام النحوي لصالح الانسجام الشعري، لأنه إذا غير على حساب القافية فقد شعره، وهذا ما قد يضطره إلى تغيير في تركيب الجمل، على مستوى العلامات في الإعراب والبناء أو من حيث ترتيب عناصر الجملة كالترتيب والتأخير، أو حتى على مستوى المطابقة النحوية³. وقد تناولنا أمثلة عنه في تقديم المفعول وغيره.

- تقديم وتأخير الحرف على مستوى الكلمة المفردة

ذهب ابن جني إلى أن لترتيب الأصوات في تأليف الكلمة الواحدة انسجام مع قيمة الصوت التعبيرية ودلالة الكلمة على المعنى، وجعل اللطف والاتساق فيه ظاهرا، قال: « ... نعم ومن وراء

¹ - السيوطي، الإتقان، 3/ 345

² - الزركشي، البرهان، 1/ 72.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 282. وقد تناولنا تغيير العلامة الإعرابية لأجل تناسب الفواصل في الفصل الثاني من هذا البحث.

هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها وتقديم ما يضاهي أول الحدث وتأخير ما يضاهي آخره وتوسيط ما يضاهي أوسطه سؤقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب. وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض والحاء لصلتها تشبه مخالبا الأسد وبرائث الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض والناء للنفث والبث للتراب. وهذا أمر تراه محسوسا محصلا فأئى شبهة تبقى بعده أم أئى شك يعرض على مثله. وقد ذكرت هذا في موضع آخر من كتبي لأمر دعا إليه هناك. فأما هذا الموضع فإنه أهله وحقيق به لأنه موضوع له ولأمثاله»¹.

خلاصة

إن ترتيب عناصر الجملة العربية، سواء كانت اسمية أو فعلية يمكن أن يطرأ عليها تغيير، فيتقدم ما أصله التأخير ويتأخر ما أصله التقديم، ويخطأ من يقول ما حقه فلو كان حق اللفظ التقديم تقدم ولو كان حقه التأخير تأخر فالأحقية تفسرها المناسبة أما الأصل فهو المتعارف عليه في الاستعمال. والضابط للترتيب هي قواعد النحو فلذلك كان التقديم والتأخير تعتوره الأحكام النحوية المختلفة الوجوب والجواز والحسن والمنع.

والمحافظة على الترتيب في الكلام هو الأصل، وقد يعكس الأمر، أي أن يأتي الكلام على خلاف أصله في الترتيب، ويكون التقديم والتأخير في الكلام جائزا للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه.

¹ - ابن جني، الخصائص 162/2، 163

ويعتبر الترتيب بين عناصر الجملة العربية أو في التراكيب النحوية عموماً مظهراً من مظاهر " المناسبة صوتية كانت أو دلالية "، وكانت مسألة التقديم والتأخير أهم تقعيد لظاهرة التناسب المتأتي عن طريق الترتيب في التراكيب النحوية، ويمتنع التقديم التأخير إذا أدى إلى إخلال بالمعنى أو فساد، سواء كان التقديم توسعاً في الكلام أو ضرورة شعرية.

وقد يكون التقديم دافعاً للخل ولفساد المعنى، لأنَّ التقديم والتأخير على ضربين؛ أحدهما يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص، والآخر يكون التأخير هو الأولى والأبلغ؛ إمّا الفائدة تقتضي ذلك، وإمّا خوفاً من فساد المعنى واختلاله.

وأحياناً يكون التقديم والتأخير مزيلاً للبس كما في " باب ظن وأخواتها " لأنَّهم يفصلون بين أن يُلبس الأول بالثاني أو لا، فإنَّ ألبس فإنَّهم يُعدُّون فعل التعجب إلى كل منهما باللام، ويكون التقديم والتأخير مبيِّناً للبس، فما تقدم هو الأول، وما تأخر هو الثاني، كحالهما إذا قلت ظنَّ زيدٌ أخاك أباك

وقد يكون التقديم والتأخير ضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر، فقد يضطر إلى أن يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه. وقد يؤثر التغيير في النظام النحوي لصالح الانسجام الشعري، لأنَّه إذا غير على حساب القافية فقد شعره، وهذا ما قد يضطره إلى تغيير في تركيب الجمل.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

التناسب الصوتي والدلالي في الحذف

توطئة

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتاً ووضوحاً؛ لأنّ اللغة العربية من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، والحذف يعد أحد نوعي الإيجاز وهما: القصر والحذف، والعرب تنفر مما هو ثقيل في لسانها، وتميل إلى ما هو خفيف. ويرى الدارسون لظاهرة الحذف بضرورة الجمع بين الدراسة النحوية والبلاغية والدلالية، حتى البلاغيون يرون « أن الإيجاز بالحذف يحدّد بآليات نحوية وصرفية. وقرائن عقلية وشرعية وسياقية »¹، ونضيف إليها الدراسة الصوتية.

وأما عن التناسب الصوتي والدلالي في الحذف فإننا نذكر أنّ تحقيقه في الكلام « قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة وقد يتطرق إلى العلامة الإعرابية، أو الرتبة النحوية، أو ينال من اكتمال عناصر الجملة، فيعمد إلى أحدها بالحذف »². والذي يعنينا هنا التغيير الذي يصيب الكلام بالحذف. وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه. وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته¹.

¹ - بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز في الخطاب العربي، مجلة: آفاق الثقافة والتراث (تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز الماجد للثقافة والتراث)، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ع: 44 (ذو الحجة 1424هـ / ديسمبر 2003م)، ص: 58.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 282.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 362.

المبحث الأول: الحذف، مفهومه وشروط وأنواعه

1- مفهوم الحذف

- لغة: الحذف في اللغة القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: «حذف الشيء: إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شعري ومن ذَنْبِ الدابة أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة»¹. وفي لسان العرب: «حَذَفَ الشيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفاً قَطَعَهُ من طَرَفِهِ وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ من ذلك... وَالْحَذْفُ الرَّمْيُ عن جَانِبٍ وَالضَرْبُ ... حَذْفُ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ؛ هُوَ تَخْفِيفُهُ وَتَرْكُ الإِطَالَةِ فِيهِ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ "النَّخَعِيِّ: التَّكْبِيرُ جَزْمٌ وَالسَّلَامُ جَزْمٌ"²، فَإِنَّهُ إِذَا جَزَمَ السَّلَامَ وَقَطَعَهُ فَقَدْ خَفَّفَهُ وَحَذَفَهُ»³. فمن أهم معاني الحذف القطع والإسقاط والتخفيف.

- اصطلاحاً: يقول سيبويه: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يَحْذِفُونَ الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فمما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ وَلَا أَدْرَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. وَأَمَّا اسْتَغْنَاؤُهُم بِالْشَيْءِ عَنِ الشَّيْءِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ "يَدَعُ" وَلَا يَقُولُونَ "وَدَعَ"، اسْتَغْنَوْا عَنْهَا بِتَرْكِ. وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ»¹. وهو يشير إلى أنَّ الحذف عرض يعرض في الكلام، وأنَّ

¹ - الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد الغفور

عطار، ط: 04، بيروت، دار العلم للملايين، (1407 هـ / 1987 م)، 4 / 1341

² - الترمذي، سنن الترمذي، 1 / 386.

³ - ابن منظور، لسان العرب، 9 / 39، 40.

¹ - سيبويه، الكتاب، 1 / 24، 25.

الأصل عدم الحذف، وأنّ الحذف خلاف الأصل¹. والحذف استغناء عن شيء بشيء آخر، أي استغناء بالمذكور عن المحذوف.

ويعرّفه عبد القاهر الجرجاني مبيناً فوائده وقيّمته: « هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطّق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين². أي أن البيان يحصل والمعاني تصل بترك الذكر وإثارة الحذف.

2- الحذف بين الإثبات والنفي

بالنسبة للذين أنكروا الحذف من الدارسين حديثاً مثل محمد عيد وغيره إنّما يسировون في ركاب المنهج الوصفي الذي لا يتخطى حد وصف اللغة كما هي³. غير أنّ المنهج الوصفي عند العرب اتخذ منحنيين: وصفي تحليلي، أو وصفي تعليلي.

ولعلّ ما ذهب إليه طاهر سليمان حمودة وهو يفسر تقديرات النحاة القدامى « بأنّ كثيراً من تقدير النحويين القدماء للمحذوفات أصبح مقبولا في ضوء النظرية التحويلية التي تضع اعتباراً مهماً لما يسمى بالبنية العميقة، وتعنى ببيان العلاقة بين هذا التركيب الظاهر، أو ما يسمى ببنية السطح،

¹ - حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين " دراسة تطبيقية "، ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية، (1434هـ / 2013م)، ص: 21.

² - الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي)، دلائل الاعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، (2000)، ص: 146.

³ - حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص: 24

والبنية العميقة تقابل الأصل المقدّر عند القدماء، وكذلك فإنّ جانباً كبيراً من نقد ابن مضاء للنحو القديم يسقط في ضوء النظرية التحويلية¹.

أمّا النحويون والبلاغيون فإنّهم مجمعون على القول بالحذف قديماً وحديثاً². فسيبويه جعل مجيء الحذف على سعة الكلام والإيجاز؛ لعلم المخاطب بالمعنى³.

والإيجاز في العربية عموماً على وجهين عند الرماني: حذف وقصر، فالحذف إسقاط كلمة للاجتماع عنها، بدلالة غيرها من الحال، أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ، وتكثير المعنى من غير حذف⁴.

ويرى البلاغيون كذلك أنّ الإيجاز بالحذف يحدّد بآليات نحوية وصرفية. وقرائن عقلية وشرعية وسياقية⁵. وفي هذا دليل كذلك على مراعاة تناسب الكلام صوتياً ودلالياً لينسجم مع معانيه ومقاصده.

3- الحذف في مقابل الإضمار والتقدير

- الحذف والإضمار: لقد غني القدماء " نحاة وبلاغيون " بدراسة هذه الظاهرة، وجرى استعمالهم الحذف والإضمار على الترادف؛ قال أبو حيان « وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً »¹. بل من عهد سيبويه فقد سمّي حذف الفعل إضماراً، قال: « هذا

¹ - طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (1403هـ / 1982م)، ص: 265.

² - حيدر حسين عبيد، المرجع نفسه، ص: 25، الجرجاني أسرار البلاغة، ص: [420 - 423]

³ - سيبويه، كتاب سيبويه، 1/224.

⁴ - الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص: 76.

⁵ - بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز في الخطاب العربي، ص: 58.

¹ - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2/86.

باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ¹، وقال في موضع آخر: « هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مية إذ ميّ مساعفةً ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

كأنه قال: أذكر ديار مية، وكأنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه ². وعند سيبويه كذلك: « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا ... كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ³. ومنه: " قيل، ويقال" كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [سورة

آل عمران، الآية 106]، معناه: فيقال لهم، لأنّ " أمّا " لا بد لها في الخبر من فاء، فلما أضمر القول أضمر الفاء، ومن باب الإضمار: " أثعلبًا وتفرّ أي: أترى ثعلبًا ⁴.

وعند ابن فارس ما يُبين قولهم بترادف الإضمار والحذف أيضا إذ جعل الإضمار عاما وشاملا لجميع أقسام الكلمة، يقول: « من سنن العرب الإضمار، ويكون على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف ⁵».

ثم نجد ابن مضاء القرطبي يرفض الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنى واحد، ويبيّن الفرق بينهما بأنّ الفاعل يضمّر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فهم يقصدون

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 253.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 280.

³ - سيبويه، الكتاب، 1/ 290.

⁴ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص: 177، 178.

⁵ - ابن فارس، المصدر نفسه، ص: 176.

بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه، قال: « والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون (أعني حذّاقهم) أنّ الفاعل يضمّر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون في المضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتمّ الكلام إلّا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلّا بناصر. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلّا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته. فإن فُرّقَ بينهما بما هو مقطوع بأنّ المتكلم أراد، وبما يُظن أنّ المتكلم أراد، ويجوز أن لا يريد، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق ¹.

وقد ذهب أغلب الدارسين المحدثين إلى أنّ استعمال النحاة لمصطلحي (إضمار، وحذف) أو (مضمر، ومحذوف) يكون على تبادل التعبير والدلالة². غير أنّ طاهر سليمان حمودة ألمع إلى وجود تفريق بينهما وإن لم يكن دقيقاً في نظره، ورأى بأنّ المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة من عهد سيبويه، ويقول عن الفرق بينهما: « ولا توجد تفرقة دقيقة تُراعى في استعمالهما، باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً »³.

ورأى حيدر حسين عبيد بضرورة التفريق بين المصطلحين استناداً إلى معاني ودلالات الاشتقاق اللغوي، فقولنا: أضمرت الأمل في كذا، غير قولنا: قطعت الأمل، فكأنّ الإضمار يشعّرنا بأننا ننظر إلى المضمر من وراء ستر رقيق، فهو كالموجود الظاهر، بخلاف المحذوف إذ نلاحظ خلو

¹ - ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي)، الرّد على النّحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم، ط: 01، دار الاعتصام، (1399 هـ / 1979 م)، ص: 83، 84.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب، (1973 م)، ص: 200.

³ - طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص: 18.

موضعه منه، وكذلك في موضع الإضمار لا نحتاج إلى جهد في معرفة المضمّر، بخلاف المحذوف الذي يحتاج تقديره في كثير من الأحيان إلى التأمل¹.

ولعلنا نمثل لذلك بتقدير المحذوف في إعراب قوله تعالى: "الْمَر" [سورة البقرة، الآية 01]،

فمن جعلها في موضع نصب قدر فعلا محذوفاً "أتلُ"، ومن جعلها في موضع جر قدر حرف القسم محذوفاً كأنه قال "والْمَر"، والعرب تقول: "والله لأفعلن"، "الله لأفعلن"، فالذي يلتقي فيه المصطلحان

وهو عماد كل منهما "التقدير" سواء كان باجتهاد في الحذف، أو باستلزام في الإضمار.

ويرى علي أبو المكارم أنّ الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمّر أو المستتر. أمّا في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد ما يدل على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده. أمّا في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ولا يستنتج إلّا من السياق، فنحو: "بخير" خبر لمبتدأ محذوف، ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته، والتعبير دون مراعاة السياق يحتمل أن يسند لضمائر شتى². أي: أنا بخير، هو أو هي بخير، نحن بخير، هم أو هنّ بخير، وهكذا بتقدير كل الإمكانات والمحدد هو السياق لمناسبة الكلام للمعنى.

والإضمار حذف وتعويض في الآن نفسه بعلامة ذات بناء صوتي مقتضب، أمّا الحذف فهو استغناء عن بعض العناصر دون تعويضها بأي علامة من أنواع العلامات أمّا الإضمار فهو حجب الاسم مع الإشارة إليه برمز يُكنّى به عنه، فالحذف عام في أقسام الكلام والإضمار خاص بقسم الاسم

¹ - حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص: 17، 18.

² - علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص: 202، 203.

ويلتقيان في معنى أساسي هو الخفاء والاستتار¹. وقصر الإضمار هنا عند بعضهم على الاسم فيه

نظر. لأن الإضمار يشمل الأسماء والأفعال والحروف كما نص على ذلك ابن فارس².

وقد انتبه الزركشي من قبل إلى فرق دقيق بين الإضمار والحذف فقال: « إنَّ شرط المضمّر

بقاء أثر المقدّر في اللفظ، نحو: ﴿ أَنتَهُوْا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء، الآية 171]، أي: انتوا أمرا

خيرا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف، ويدل على أنّه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدّر باب

الاشتقاق، فإنّه من أضمرت الشيء: أخفيتّه، وأمّا الحذف فمن حذفت الشيء: قطعتّه، وهو يشعر

بالطرح بخلاف الإضمار، ولذلك قالوا: " أن تتصب ظاهرة ومضمرة " ³.

وفي كلام الزركشي جواب لمن قصر الإضمار على الاسم، إذ هو قسم من أقسامه،

والملاحظ كذلك أنّ الحذف متعلق بالجانب الفني ومقاصد الكلام، أمّا الإضمار فيتعلق بجانب

الصناعة النحوية وضوابط تركيب الكلام.

وشرط الحذف الدليل كما هو في الإضمار إلّا أنّه لا يستلزمه بالضرورة، يقول ابن هشام:

« جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المعمول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف

لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: " كلوا واشربوا "، أي: أوقعوا هذين الفعلين، وقول

العرب فيما يتعدى إلى اثنين: من يسمع يخل، أي تكن منه خيلة ¹.

¹ - الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص: 80.

² - ابن فارس، الصحابي، ص: 176.

³ - الزركشي، البرهان، 3/ 102، 103.

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 797.

إنَّ التوسع في استعمال لفظي " الحذف " و " الإضمار " يجعلهما مترادفين ولكن إمعان النظر

في دلالة اللفظين يظهر الفرق بينهما في الآتي¹.

- الإضمار أعم من الحذف لأنَّ الحذف يشمل كل عناصر الجملة العامل منها والمعمول عدا الفاعل لأنَّه عنصر أساسي لا بد منه في كل فعل وفي كل أسماء الصفات وفي كل اسم جامد مؤول بمشتق فإذا خفي في التركيب فهو موجود في النية أي مستتر، يقول ابن يعيش: « أما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل منه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نضير من كلام العرب فكان أقل مخالفة »². فالإضمار يشمل الفاعل وغيره من عناصر الكلام في التركيب.

- الإضمار يستلزم ما يدل عليه، فمثلا المفعول المطلق المضمَر عامله وهو كثير التواتر في العربية تدل صيغته الصرفية (مصدرًا في الغالب) وعلامة إعرابه الفتحة على أنَّه معمول لفعل مضمَر من مادة المصدر كقول العرب، سقيا ورعيا مثلا والتقدير: اسق سقيا وارع رعيا. ومثله إضمار " أن " بعد "حتى" من نحو: ﴿ حَتَّى يَلْبِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْحَيَاطِ ﴾ [الأعراف، 40]، فالناصب للفعل

المضارع المسبوق بـ " حتي " هو " أن " مضمرة والدليل على ذلك أنَّ "حتى" حرف جر، وحروف الجر تختص بالعمل في الأسماء لا في الأفعال، « فالإضمار يستوجب الدليل ليبقى المضمَر موجودا في النية، أمَّا الحذف وإنَّ اشترط فيه الدليل على المحذوف في الغالب كالإضمار فإنَّه لا يستلزمه

¹ - الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة ، ص: 77.

² - ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 207.

بالضرورة»¹. أو هو ما يسميه النحويون والبلاغيون " القرينة " والتي تكون لفظية وتلك دليل الحذف، وقد تكون معنوية متعلقة بالمقام أو ما تعارف عليه الناس من أسلوب في الكلام كأن يكون هناك شيء معلوم لدى المخاطب، ولذلك صارت مقولة: " وحذف ما يعلم جائز " من المسلّمات، وتندرج ضمن معرفة السياق.

- **الإضمار والتقدير:** وقد يسوّي النحاة بين الإضمار والتقدير، نقل ابن الأنباري في - عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية- : « ... وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بإضمار "أن"، ... وأمّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنّّه منصوب بتقدير " أن " لأنّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل »². فقد استعمل المصطلحين بالتناوب. **فالإضمار والتقدير** مستعملان في معنى افتراض الممكن في البنية الأصلية لتأويل البنية المنجزة وذلك بإقحام عنصر خفي موجود في التمثيل الذهني للجملة بما يتماشى والنظرية النحوية³. ويرى الشاذلي الهيشري أنّ الإضمار من عمل المتكلم والمنتج للبنية النحوية في حين أنّ التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية⁴. فهما إذا وجهان لعملة واحدة وعليه فإن الإضمار والتقدير متلازمان فلا إضمار إلّا ومعه تقدير و إلّا لم يفهم معنى الكلام. ومثاله في الحديث: « نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »، فلا بد من تقدير ناصب " معشر " وهو الفعل " أخص " أو " أعني " ولا يكون فهم الكلام إلّا بهذا التقدير، وهذا لا يعني فرض تقدير معيّن في الكلام، فقد يختلف التقدير من أحد لآخر، كما

¹ - الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة ، ص: 77، 78.

² - ابن الأنباري، الإنصاف، 454 / 2.

³ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 78.

⁴ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 79.

في إعراب " بسم الله " فمن جعله في موضع رفع قدر مبتدأ محذوفاً " ابتدائي"، ومن جعله في موضع نصب قدر فعلاً محذوفاً " أثل"¹.

كما أنه لا تقدير إلا بإضمار، ذلك أن التقدير يقابل الإضمار باعتبار أن المخاطب يقابل المخاطب. وهذا ما تقرره اللسانيات الحديثة، فكثير من المفاهيم تقوم على مبدأ الثنائيات المتقابلة، وفكرة الثنائية هذه في حقيقة الأمر هي مبدأ رياضي، ومبدأ كوني في تقابل الأشياء فيما بينها، ففي السنن الكونية مثلاً (نور وظلام، ليل ونهار، شروق وغروب). ومن المبادئ الرياضية مثلاً ثنائياً: (الثابت والمتغير، المعلوم والمجهول) وغيرهما.

فالإضمار مع الإضمار ثنائية لغوية يمكن أن نعبر عنها بالثنائية الرياضية (المعلوم والمجهول)، فالظاهر معلوم، والمضمر مجهول مقدّر، يكون تقديره حسب السياق، أما رياضياً فيمكن افتراضه حسب المعطيات².

ولبيان أهمية " التقدير" نورد مسألة في غاية الأهمية ذكرها ابن الأنباري في خلاف البصريين والكوفيين في تقديم الخبر على المبتدأ. فنقل رأي الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو " قائم زيد، وذهب عمرو"، والجملة نحو: " أبوه قائم زيد"، و" أخوه ذاهب عمرو"، ومذهب البصريين الجواز. وحجة الكوفيين أنه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: " قائم زيد" كان في " قائم" ضمير زيد وكذلك إذا قلت: " أبوه قائم زيد" كانت " الهاء" في " أبوه" ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد

¹ - الشاذلي سعدودي، الإضمار في التراث اللغوي العربي " قراءة في المصطلح واستعمالاته"، مجلة اللغة العربية وآدابها، تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب واللغات- جامعة الليدة 2، العدد: 09 (ربيع الأول 1436هـ/ جانفي 2015م)، ص: 269، 270.

² - الشاذلي سعدودي، المرجع نفسه، ص: 270.

ظاهرة فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه. وأمّا حجة البصريين أنّه قد جاء ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ومنه قولهم في المثل: "في بيته يؤتى الحكم" وقولهم: "في أكفانه لفّ الميت" و " مشنوء من يشنوك"، وحكى سيبويه: " تميمي أنا"، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر لأنّ التقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمي. وأمّا ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد¹

ويروى الأكارم وتقديره بنو أبنائنا بنونا، ... وأجاب عن الكوفيين في قولهم لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وهو فاسده وذلك لأنّ الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلاّ أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع " ضرب غلامه زيد" إذا جعلت " زيدا " فاعلا و " غلامه " مفعولا لأنّ " غلامه " وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلاّ أنّه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى:

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى ﴾ [طه، الآية 67]، فالحاء عائدة إلى "موسى" وإن كان

متأخرا لفظا، لأنّ " موسى " في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، ثمّ نقل إجماعهم على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو " كان قائما زيد" وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلاّ أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير " ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير". والضمير متى تقدّم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه

¹ - البيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، 1/ 248، الجاحظ، الحيوان، 1/ 230، البغدادي، خزنة الأدب، 1/ 444، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 2/ 405.

يجوز بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً¹. فالنحوي إنما يقدّر ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً². بمعنى أنّ تأوّل النحاة للأساليب اللغوية، التي تخالف بنيتها اللغوية أو النحوية أو الصرفية هو تلك الضوابط التي وضعوها لحماية اللغة العربية من اللحن³.

وما يمكن قوله عن الإضمار والحذف؛ إنّ الإضمار يتعلّق بالصناعة النحوية والمقصود من ذلك أنّ الإضمار يكون في عناصر الجملة فحسب وخاصة في العوامل كالأفعال والحروف، ويتطرق إلى أركان الجملة الاسمية والفعلية، وهو أخص من الحذف من هذه الناحية لأنّ الحذف يشمل الاسم والفعل والحرف من أقسام الكلمة، وقد يُعبر عنه بالإضمار، إلّا أنّ الحذف قد يتطرق إلى حذف جمل كاملة إذا وجد ما يدل عليها مثل ما في قوله عز وجل: ﴿وَالَّتِي يَسِّرَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ

نَسَابِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ تَحْضَنْ﴾ [الطلاق، الآية 04]، والتقدير:

واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، حذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما. و يتطرق كذلك إلى بعض الكلمة فيُحذف جزء منها كحذف " النون " من الأمثلة الخمسة عند جزمها، أو حذف حرف العلة في المنقوص سواء في الاسم أوفي الفعل في حال جزمه كذلك، وهذا النوع لا يعبر عنه أبداً بالإضمار وقد أصاب " الزركشي " فيما ذهب إليه من أنّ الحذف أعمّ من الإضمار استناداً إلى معنى الحذف لغة وهو القطع، على خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين في عكس ذلك⁴.

¹ - ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة "09"، 1/ 56 - 59.

² - السيوطي، الإتقان، 3/ 197.

³ - بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز، ص: 58.

⁴ - الشاذلي سعدودي، الإضمار في التراث اللغوي العربي، ص: 277، 278.

4- شروط الحذف

يشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي¹.

- **الدليل المقالي:** ويكون بوجود دليل لفظي على المحذوف كوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا

أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ^ج قَالُوا خَيْرًا ^ط ﴾ [سورة النحل، الآية 30]، أي: أنزل خيرًا، ونحو قولك: شهرًا، لمن

قال: كم قضيت في الخارج؟ أي: قضيت شهرًا. ومن ذلك أن يكون في التعبير اسم منصوب فتعلم أنه

لا بد من ناصب فنقدره إن لم يكن مذكوراً نحو: تعسا له وتباً له ونحو قراءة من قرأ ﴿ الحمد لله ﴾ ،

ومن ذلك أن يكون في التعبير مبتدأ لا خبر له، أو خبر لا مبتدأ له نحو: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا

سَلَامًا ^ط قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات، الآية 25]، أي: جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ

الثانية إذ التقدير: سلام عليكم أنتم قوم منكرون².

- **الدليل المقامي (الحالي):** هو الذي يدل عليه المقام كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثك،

أي: أكمل، وكأن تقول لمن حمل عصا يريد أن يضرب بها: " خالدا "، أي: " اضرب خالدا " ³. ومن

ذلك أن يكون المحذوف معلوما للمخاطب أو متعارفاً عليه بين الناس⁴. كأن يكون مستعملاً بكثرة على

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 76.

² - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 76، 80. وابن هشام، مغني اللبيب، ص: 501.

³ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 77.

⁴ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 77.

نحو ما حكاه سيبويه: « وسألته [يقصد الخليل] عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله

عز وجل: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال، 42]، كأنه قال: زيد في مكان أسفل من

مكانك. ومثل الحذف في أول لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك. فالحذف في هذا الموضع كهذا.

ومثله: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ ولا تذكر له حاجة، ولا لك حاجة، ونحو هذا أكثر من أن

يحصى، قال يا لَيْتَهَا كانت لأهلي إِبِلًا أو هُزِلَتْ في جَدْبٍ عامٍ أَوَّلًا، يكون على الوصف والظرف «¹.

ويقول ابن السراج: « الكر بستين، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب «².

ومنه أن يقتضي المقام ذكر شيئين أو أشياء بينها تلازم فيكتفي بأحدها اعتمادا على الفهم بالمقابل³؛

نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ﴾ [الحديد، 10]، أي:

ومن أنفق بعده وقاتل، لأنَّ الاستواء يطلب اثنين⁴. واليوم الناس يقولون: " فلان عنده قلب "، و " فلان

عند قولون "، و " فلان عنده سرطان " ويقصدون: عنده مرض قلب، ومرض قولون، ومرض سرطان.

وهو فهم متعارف عليه بين الناس.

- **السياق:** يذكر فاضل صالح السامرائي أنَّ ممَّا يدل على الحذف كذلك السياق كحذف جواب

الشرط أو جواب القسم أو حذف تعبير ما اعتمادا على السياق الذي ورد فيه كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ

قُرْءَانًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ [الرعد، الآية 31]. ولم

¹ - سيبويه، الكتاب، 3/ 289.

² - ابن السراج، الأصول في النحو ، 1/ 69. و " الكر " : مكيال لأهل العراق.

³ - فاضل السامرائي، الجملة العربية ، ص: 81.

⁴ - الزركشي، البرهان، 3/ 121.

يذكر الجواب اعتماداً على ما يفهم من السياق¹، أي لكان هذا القرآن²، ويحسن حذفه في طول الكلام³.

ومما يجلي دور السياق في الكشف عن الحذف والدليل على المحذوف ما ذكره الطبري في تفسير قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية 159، 160]، قال: «أصلحوا فيما بينهم وبين الله، وبينوا الذي جاءهم من الله، فلم يكتموا، ولم يجحدوه»⁴، وسنده فيما قدر السياق وأقوال بعض الصحابة والتابعين، قال: «قال ابن زيد: بيّنوا ما في كتاب الله للمؤمنين»⁵. فقد يفهم ويقدر المحذوف من السياق النصي كما هو حاصل في القرآن الكريم ومثاله: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية 25]، فذكر الزمخشري أنّ المحذوف المتعلق بالقتال هو "بالريح والملائكة"⁶. ولعله استوحاه من آية سابقة في النص في السورة نفسها أي في سياق واحد.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 77، 78.

² - الزركشي، البرهان، 2/ 185.

³ - السيوطي، همع الهوامع، 2/ 573.

⁴ - الطبري، جامع البيان، 3/ 260.

⁵ - الطبري، جامع البيان، 1/ 491.

⁶ - الزمخشري، الكشاف، 3/ 533.

قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا

عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ﴾ [سورة الأحزاب، الآية 09].

وذكر فاضل السامرائي شرطين آخرين هامّين وهما انتفاء الضررين المعنوي والصناعي في الكلام. فأما انتفاء الضرر المعنوي: ومعناه ألا يكون في الحذف إضرار بالمعنى، كحذف الجواب عن السؤال وحذف المستثنى، فلا يحذف المجاب به نحو: "ضربت زيدا" في جواب من يقول: من ضربت؟ إذ هو ومقصود الكلام. وأما انتفاء الضرر الصناعي: كما في قولك "زيد ضربته" فإنه لا يصح حذف الهاء من "ضربته" مع بقاء الاسم مرفوعاً فلا يصح أن يقال "زيدُ ضربتُ" إلا على وجه ضعيف بل يقال: "زيداً ضربت" لأنّ الفعل يتسلط على الاسم المتقدم، وكحذف "أن" الناصبة وبقاء عملها نحو: "أريد أدرس"¹. وقد أفاد ذلك من "ابن هشام" الذي خصهما بالفضلة، قال: «وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك: "ما ضربت إلا زيدا"، أو صناعي كما في قولك: "زيد ضربته"، وقولك: "ضربني وضربته زيد" «².

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 78.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 787.

5- تقدير المحذوف وضوابط التقدير

وفي تقدير المحذوف يقول سيبويه: « هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرفٍ. وذلك قولك: " الناسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ " ¹، و " المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إِنْ خِنَجَرًا فَخِنَجَرٌ وَإِنْ سِيفًا فَسِيفٌ ". وَإِنْ شَتَّتْ أَظْهَرْتَ الفعلَ فقلت: إِنْ كَانَ خِنَجَرًا فَخِنَجَرٌ وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَشَرٌّ. ومن العرب من يقول: إِنْ خِنَجَرًا فَخِنَجَرًا، وَإِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا، كأنه قال: إِنْ كَانَ الَّذِي عَمَلَ خَيْرًا جُزِيَ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ شَرًّا جُزِيَ شَرًّا. وَإِنْ كَانَ الَّذِي قَتَلَ به خِنَجَرًا كَانَ الَّذِي يُقْتَلُ به خِنَجَرًا. والرفعُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَدَخِلْتَ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الْجَزَاءِ اسْتَأْنَفْتَ مَا بَعْدَهَا وَحَسَنَ أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ « ².

وتحسين وجه الرفع مطابق ويؤيده كلام أفصح العرب محمد صلى الله عليه وسلم، وفي هذا دليل على اعتماد النحاة كلام النبي ﷺ، وسيبويه ذكر الحديث وإن لم ينسبه، ولم ينسبه ربما احترازاً، لأنه منسوب إلى عثمان رضي الله عنه كذلك. ويشير ابن جني إلى القرينة التي يقدر بها المحذوف وقد تكون من السياق غير اللغوي (المقام) فيقدر ما يناسب الرفع في حال الرفع، ويقدر ما يناسب النصب في حال النصب، وجعل ذلك دليلاً إذا قامت الدلالة عليه، وذلك في كون المحذوف في حكم الملفوظ، قال: " باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به " « قولك للقادِم

¹ - هذا الشاهد فيه خلاف أهو حديث أم لا. وهناك ما يشبهه من الحديث منها: « مَا أَسَرَّ عَبْدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللَّهُ رِدَاءَهَا، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »، الطبراني، المعجم الأوسط تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د ت)، 4 / 8. وفي رواية « أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » والمعجم الكبير للطبراني، 22 / 89.

² - سيبويه، الكتاب، 1 / 258 وعند ابن جني، أي: إِنْ فَعَلَ الْمَرْءُ خَيْرًا جُزِيَ خَيْرًا، وَإِنْ فَعَلَ شَرًّا جُزِيَ شَرًّا. الخصائص، 2 / 362.

من سفر خيرٍ مَقْدَمٍ أي قَدِمْتَ خيرٍ مقدمٍ وقولك قد مررت برجلٍ إن زيدا وإن عمرا أي إن كان زيدا وإن كان عمرا وقولك للقادِم من حجّه، مبرور مأجور أي: أنت مبرور مأجور، ومبرورا مأجورا أي: قدمت مبرورا مأجورا¹.

- الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: تعرض ابن جني لهذه المسألة فقال: « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيدا سوطاً أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط. وهو - لا شك - كذلك ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف. ولو ذهبنا تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه: ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت " الباء " كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخير، وأستغفر الله ذنباً، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنه على حذف المضاف أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا - لعمرى - معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف². أي: إن تفسير المعنى الصحيح هو الذي يوجه تقدير الإعراب. ويحسن أن يكون التوجيه الإعرابي بعيداً عن التأويل وتمحل أكثر من تأويل واحد.

- ضوابط التقدير: نبّه فاضل السامرائي إلى ضوابط وأصول في تقدير المحذوف وأهمها:

¹ - ابن جني، الخصائص، 1/185، 286.

² - ابن جني، الخصائص، 1/184، 185.

- **الحاجة إلى التقدير:** الأصل ألا يقدر محذوف في الكلام إلا إذا دعت الحاجة إليه فإن لم تدع حاجة فلا داعي للتقدير¹. لأن « ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير »².

ومن أمثلة عدم الحاجة إلى التقدير في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود،

46] ، فالأولى حمل ذلك على المبالغة وأنه أخبر بالذات عن المصدر أو أخبر بالمصدر عن الذات مبالغة في جعل الذات هي الحدث وأن لا يحمل على الحذف أو التأويل، فيقال: " إنه ذو عمل غير صالح " أو " إن عمله عمل غير صالح "، وكذلك الوصف بالمصدر نحو: " رجل عدل "³.

- **تقدير المحذوف بلفظ معين له دليل:** نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ ۚ قُلِ اللَّهُ ۚ ﴾ [سورة سبأ، 24]، ونحو قوله: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [

سورة النحل، 30]⁴، أي: الله يرزقنا، و" أنزل خيراً "، وذلك بأن يقدر المحذوف من السياق النصي لوجود ما يدل عليه.

فإن امتنع أن يقدر المحذوف بلفظه يقدر ما يؤدي المعنى نحو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا

أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل، 24] برفع " الأساطير " فإنه لا يصح: " أنزل

أساطير الأولين " لا من حيث المعنى ولا من حيث التعبير، والتعبير يقتضي أن يقدر نحو: هو

¹- فاضل السامرائي، الجملة العربية ، ص: 84

²- ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 201.

³- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 84.

⁴- فاضل السامرائي، المرجع نفسه ، ص: 85.

أساطير الأولين، أي هذا الكلام، أو ما تدعون أنه منزل¹. وذلك بأن يقدر المحذوف من السياق خارج النص وبما يناسب المعنى ويصح، فيجب أن يتناسب اللفظ المقدّر دلاليا مع معاني ومقاصد الكلام.

وعليه فإنّ أي تقدير يوافق ويناسب المعنى يكون صحيحا. كما في قوله عز وجل: ﴿ اَلْحَجُّ

أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة ، 197]، فتقديره: أشهر الحج أشهر معلومات، أو: الحج حج أشهر معلومات².

ومثاله أيضا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۚ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء، 171]،

فقدّر سيبويه: " انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وعند الكسائي: انتهوا يكن خيرا لكم، قال بعضهم: وليس ذلك بوجه، لأن (كان) لا تقدّر قياسا، أي: في مثل هذا التركيب. وقال " الفراء " : لو كان على تقدير (كان) لجاز اتق الله محسنا³.

وذهب فاضل السامرائي إلى ترجيح رأي الكسائي لأنه الأقرب إلى المعنى ذلك لأنه يطرد في عموم أمثاله من التعبيرات مثل قولنا " أركض أسرع لك "، و" امش رويدا أرفق لك "، فالركض هو الأسرع له والمشي هو الأرفق له؛ ولا يُقصد: أركض وائت شيئا آخر أسرع لك، فليس الأسرع غير الركض؛ وكذلك لا يُقصد: امش رويدا وائت شيئا أرفق لك، فليس الأرفق غير المشي رويدا فإنه لا يأتي غيره، وكذلك لو قلت: " نم خيرا لك " فإنّ النوم هو الخير ولا يقصد: نم وائت شيئا

¹ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه ، ص: 85.

² - فاضل السامرائي، المرجع نفسه ، ص: 85.

³ - الجوزي (شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط: 01، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (1423هـ/2004م)، 2 / 421.

خيراً لك، فإنّه إذا نام لا يأتي بشيء، فتقدير " يكن " يطّرد في إبانة المعنى¹. فالتقدير يجب أن يتناسب مع المعنى وأن ينسجم مع اختصار وإيجاز اللغة ودقة الدلالة. والسامرائي لا حظ تناسب دلالة الحذف مع دلالة تقدير المحذوف وانسجام ذلك كله مع المعنى، وسنذكر بعد هذا كيفية ترجيح تقدير على آخر.

- **ترجيح تقدير على آخر:** وذلك بأن يكون تقدير أرجح من تقدير لأنّه أدل على المعنى، أو لأنّه أقل حذفاً أو لأنّه أنسب مع القواعد النحوية الأساسية، فإن تكافأت الوجوه فالتقدير الذي هو أدل على المعنى أرجح. وفي هذا من مراعاة التناسب ما لا يخفى من تناسب الكلام مع قواعد النحو وتناسب دلالاته مع المعنى المراد وتقديم قلة الحذف على كثرته لأنّ كثرة التقدير تؤدي إلى بعد المعنى وتمحل وإطالة في الفهم.

ومن أمثلته ما ذكره الزركشي في تقدير المحذوف في قولنا: " الحمد لله الحميد أو العظيم " ونحوه، قال: « واعلم أنه إذا كان المنعوت متعيّناً لم يجر تقدير ناصب نعته بـ " أعنى " نحو: " الحمد لله الحميد "، بل المقدّر فيه وفي نحوه: " أذكر أو أمدح " فاعرف ذلك والزم نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد، 4]، في قراءة النصب والأخفش ينصب في المدح بأمّح

وفي الزم بأذم². فالتقدير يجب أن يناسب دلالة المقام على معنى الكلام.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 90.

² - الزركشي، البرهان، 3/ 198.

6- أنواع الحذف

يقسم الحذف إلى أنواع عديدة وذلك بحسب الاعتبارات المختلفة التي ينظر إليه من خلالها وأهم هذه الأنواع:

- **الحذف الواجب والجائز:** فأما الواجب مثل حذف الفعل في التحذير في نحو: "إِيَّاكَ وَالْمِرَاءَ" وحذف عامل المفعول المطلق النائب عن فعله نحو: "صبرا جميلا"، وكما في مواطن حذف المبتدأ والخبر وجوبا نحو: "صبر جميل"، و"لعمرك" وما إلى ذلك. وأما الجائز: فيكون فيما دلّ عليه دليل لفظي أو مقامي كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة، 10، 11]، أي: هي نار حامية¹.

- **الحذف القياسي والسماعي:** فالحذف القياسي أو المطرّد هو الذي له مواطن معلومة كما في نحو اجتماع الشرط والقسم فيحذف جواب المتأخر منهما، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر، 12]، فحذف جواب الشرط لتقدم القسم؛ وكما في أحوال حذف المبتدأ والخبر وحذف عامل المفعول المطلق وحذف عامل الاشتغال عند النحاة وغير ذلك من القواعد المقررة في أماكنها². أما الحذف السماعي فهو الذي ليس له ضابط معين بل ورد مسموعا بالحذف كما في الأمثال ونحوها³، نحو: "أهلا وسهلا"، "هذا ولا زعامتك"⁴.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 88.

² - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 89.

³ - الصبان، حاشية الصبان، 2 / 137.

⁴ - فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 89.

7- الحذف ضرب من الإيجاز والاختصار

- **الحذف والإيجاز:** سبقت الإشارة من قبل إلى أنّ حسن النظم يتأتى بجملة من الأمور ومن بينها الحذف وقد جمعها أبو هلال العسكري بقوله: « وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكّن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلاّ حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمّي المعنى، وتُضمّ كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيرها منها وصرفها عن وجوها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها »¹. فقد جعل هنا الحذف سبباً وعاملاً من عوامل حسن النظم وجودة الرصف ودقة التركيب وتأليف الكلام وشرطه بأن لا يكون حذفاً مفسداً للكلام بتعمية معناه وغموضه وأن يقع فيه لبس.

وقد جعل ابن جني الحذف من سمات وخصائص العربية ومن شجاعتها قال: « اعلم أن معظم ذلك إنّما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف »². وذكر المحذوف يضعف الجانب الإبداعي أحياناً في بلاغة التركيب لذهاب القدرة على اختزان المعاني والأسرار واللطائف، لأنّ الكشف عن الأسرار واللطائف يؤدي إلى الإطالة المملة وفقدان الطلاوة والجمال الفني للكلام، فعلى قول الجرجاني: « فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذب أنطق ما تكون إذا لم تتطّق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين »³.

فمرسل الخطاب الذي يروم الإيجاز البلاغي المتضمن لدلالات بلاغية وغاية فنية، يرسل خطابه في تضاعيف تراكييب لغوية خالية من بعض العناصر خلوًّ تسوّغه قرائن ودلائل طبع على

¹ - أبو هلال العسكري، الصنائع، ص: 147.

² - ابن جني، الخصائص، 362/2.

³ - الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص: 146.

إدراكها متلقي الخطاب حسب مقتضى الحال، فيسد ذلك الفراغ بما أوحى به تلك القرائن والدلائل من عناصر تسهم في جعل المعنى مكتملاً، مع مقارنة الدلالة العميقة للألفاظ المحذوفة، حيث ينثال عليه المعنى والدلالات التي كانت محتجبة باحتجاب ما حذف من التراكيب¹.

غير أنّ إدراك الإيجاز بالحذف ودلالته لا يتوقف على فطنة المخاطب وإمامه بقرائن الحذف ودلائله فحسب، بل لابد من تأكد مرسل الخطاب من أنّ ذلك التركيب لا يكتنفه لبس أو غموض، وهو الشرط الذي أكدّ تحققه النحويون والبلاغيون يتقدمهم سيبويه الذي يقول: « وإنّما أضمرنا ما كان يقع مظهرها استخفافاً، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عَرَفَ المخاطب ما تعنى، أنّه لا بأس عليك، ولا ضرر عليك، ولكنّه حُذِفَ لكثرة هذا فى كلامهم² ». فقد نبّه سيبويه على أنّ الحذف إنّما جاء على سعة الكلام والإيجاز؛ لعلم المخاطب بالمعنى.

ومن الإيجاز قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا

النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة، 24] بمعنى: فإن لم تفعلوا ذلك، ولن

تفعلوه³، أي الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائهم، لأنّه قال قبل ذلك: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ

¹ - بوجمعة جمى، أسلوبية الإيجاز، ص: 59.

² - سيبويه، الكتاب، 1/ 224، وبوجمعة جمى، أسلوبية الإيجاز، ص: 60.

³ - حمدي بخيت عمران، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ط: 01 الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، (1428هـ/ 2007م)، ص: 198.

مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿ [سورة البقرة، 23].

وقد عدّه بعضهم من محاسن اللغة العربية إذ إنّ بلاغة القول أحياناً تكون بحذف أحد ركني الجملة كقولك: فلان يأمر وينهي. أي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. فلو أظهرت المحذوف هنا لنزل قدر الكلام. ومن أروع أمثلة الحذف ما جاء بسورة القصص بصدد التّقاء موسى عليه السلام بابنتي شعيب عليه السلام وهو: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ^ط قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ ^ط وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿ [القصص، 23، 24] والمعنى: يسقون مواشيهم، تذودان أغنامهما، لا نسقي أغنامنا، يصدر الرعاة مواشيهم، فسقى لهما أغنامهما¹.

- **الحذف والاختصار:** الحذف والاختصار سنة من سن العرب في كلامهم، يقولون: "والله أفعلُ ذاك" يريد لا أفعل، و"أتانا عند مغيب الشمس، أو حين أراد، أو حين كادت تغرب" قال ذو الرمة: فلمّا لَبِسَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَبْتُ لَهُ مِنْ خِذَا آذَانَهَا وَهُوَ جَانِحٌ¹

¹ - محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب " النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل" مراجعة: خير الدين شمسي باشا، ط: 01، دمشق، دار الفكر، (1403 هـ / 1983 م)، ص: 163.
¹ - البيت من شواهد: ابن جني، الخصائص، 2 / 367، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 2 / 111.

ومنه في كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ^ص

وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ [يوسف، 82]، أراد أهلها. و﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ [سورة البقرة،

الآية 197]. ومثله: ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحَرَ ﴾ [سورة الشعراء، 63]، أي فضرب فانفلق.

ومنه ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ ﴾ [سورة محمد، 21]، معناه: فإذا عزم الأمر كذبوه¹.

وذكر ابن جني أن زيادة الحروف وحذفها ليس بقياس نقلا عن أبي علي الفارسي وأبي بكر بن السراج أن « حذف الحروف ليس بالقياس. وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به »².

ثم شرح القول وبينه بقوله: « وتفسير قوله إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار هو أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت " ما " عن " أنفى " وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) وهي فعل وفاعل. وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن (أعطف). وإذا قلت: ليت لى مالا، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى). وإذا قلت: هل قام أخوك، فقد نابت (هل) عن (أستفهم). وإذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقا) و (البتة) و (غير ذى شك) ... وإذا قلت: أمسكت بالحبل فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرة له وملاصقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام فقد نابت (من) عن البعض أي أكلت بعض الطعام.

¹ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص: 156.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 275.

وكذلك بقيّة ما لم نسمه فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمْل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتُجحف بها ¹.

- الاختصار لنيابة القرائن: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [سورة الفرقان، 41]، أي: بعثه ².

- البيان بعد الإبهام: كما في فعل المشيئة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ ^ط فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة الأنعام، 149]؛ أي: فلو شاء هدايتكم لهداكم ³.

إذاً وإن كانت اللغة العربية لغة إيجاز واختصار فإنّه لا يصح اختصار المختصر أو إيجاز الموجز وفي ذلك مراعاة لتناسب الدلالة في الموجز والمختصر لإثّنه إذا أختصر مرة أخرى ضاعت الدلالة وضاع الدليل على المعنى.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 275، 276.

² - حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 199.

³ - حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 199.

المبحث الثاني : الحذف لتناسب الفواصل وتناسب القوافي

1- الحذف لتناسب الفواصل

وهذا التناسب بين الفواصل قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة وقد يتطرق إلى العلامة الإعرابية، أو الرتبة النحوية، أو ينال من اكتمال عناصر الجملة، فيُعمد إلى أحدها بالحذف¹. وسننتاول هنا ما له علاقة بالحذف أمّا ما له علاقة بالعلامة الإعرابية أو الرتبة (التقديم والتأخير) فقد سبق تناوله.

يرى حمدي بخيت أنّه لا يعقل الحذف في القرآن الكريم لغرض لفظي كحذف المفعول به مثلاً إلا إذا كان مرتبطاً بغرض معنوي آخر؛ ولا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردّها إلا مع بقاء المعاني على سردها على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فأما أن تُهمل المعاني ويُهم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه فليس من قبيل البلاغة². لأنه قد يكون لغرض آخر كما أشار هنا إلى الاختصاص.

ومن أمثلة الحذف لتناسب الفواصل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا

قَلَىٰ ﴾، [سورة الضحى، 03]، أي: وما قلاك، قال القرطبي: « وترك الكاف لأنّه رأس آية. والقلّى:

البغض. ... وتأويل الآية ما ودّعك ربك وما قلاك، فترك الكاف، لأنّه رأس آية كما قال عز وجل:

¹ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 282.

² - حمدي بخيت عمران، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 201، 202. هذا الرأي صحيح إلى حد بعيد جداً، وهو دليل كذلك على جمعنا بين المناسبتين الصوتية والدلالية خاصة إذا كن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم، ولكن لا يمنع أن يكون الحذف لغرض لفظي والدليل أن الإعجاز القرآني جاء على مختلف المستويات بما فيها اللفظي.

﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ [سورة الأحزاب، 35]، أي: والذَكَرَاتِ الله¹،

وقال أبو حيان: « وحُذِفَ المفعول اختصاراً في (قلى) وفي (فهدى) وفي (فأغنى) إذ يعلم أنه ضمير المخاطب وهو الرسول ﷺ »². وصرح الجلالان بالحذف لأجل تناسب الفواصل وعبارتهما: « وحذف ضميره ﷺ في بعض الأفعال رعاية للفواصل »³.

ورد بعض الدارسين هذا الرأي بوصفه يتنافى والبيان القرآني، لأنه لو كان البيان

القرآني يتعلّق بهذا الملحظ اللفظي فحسب، لما عُذِلَ عن رعاية الفاصلة في الآيات بعدها: ﴿ فَأَمَّا

الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [سورة الضحى، 9،

10، 11]⁴. ولكن لا أحد يعتقد أنّ البيان والإعجاز في القرآن في اللفظ فقط. ومثله ما نقله فاضل

السامرائي على أنّها أمثال في السجع نحو: احفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، واذكر الموت والبلوى، ونحو: اسمعوا وعوا وإذا سمعتم انتفعوا¹.

ولعلّ الرازي كان محقّقاً عندما ألّفت الانتباه إلى ضرورة الربط بين الغرضين اللفظي والمعنوي،

حتى لا يتوهم أحد إهمال الغرض المعنوي حيث جاء في تفسيره آية ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾،

[سورة الضحى، 03]، قال: « وَدَّعَكَ مِنَ التَّوْدِيعِ كَمَا يُوَدِّعُ الْمَفَارِقُ، وَقُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ أَيْ مَا تَرَكَكَ،

¹ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 340 / 22

² - أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 481 / 8.

³ - السيوطي، تفسير الجلالين، ص: 592.

⁴ - حمدي بخيت عمران، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 203.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 98. هذه الأمثال مجتزأة من حديث نبوي سيأتي ذكره وتخريجها.

والتّوديع مبالغة في الوداع، لأن من ودّعك مفارقاً فقد بالغ في تركك والقلّي البغض. يقال: قلّاه يقلّيه قلّي ومقلّية إذا أبغضه، قال الفرّاء: يريد وما قلّاك، وفي حذف الكاف وجوه، أحدها: حذفت الكاف اكتفاء بالكاف الأولى في " ودعك " ولأنّ رؤوس الآيات بالياء، فأوجب اتفاق الفواصل حذف " الكاف"، وثانيها: فائدة الإطلاق أنّه ما قلّاك ولا قلّا أحداً من أصحابك، ولا أحداً ممن أحبك إلى قيام القيامة، تقريراً لقوله: " المرء مع من أحب " ¹ «². ففي أول الأمر أشار إلى دليل الحذف وهو الكاف الأولى في ما ودّعك ثم كان الحذف محققاً للتناسب الصوتي في اتساق وانسجام الفواصل دون الإخلال بالمعنى الذي هو غرض الكلام ومقصده. بل إنّ الألوسي يذهب إلى أكثر من ذلك بأن جعل حذف المفعول هنا لئلا يوجه - ﷺ - بنسبة القلي وإن كان في الكلام نفي، لطفاً به - ﷺ - وشفقة عليه ¹. وقوله: ﴿إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن تَخْشَى﴾ [سورة طه، 03] أي: يخشاه ². وفي قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾

[الفجر، 04] فحذفت الياء مراعاة للفاصلة، ولكنّه لا يراعيها على حساب المعنى وإنّما يراعيهما معاً فيزداد التعبير حسناً على حسن، فقد حذف من الفعل الياء، ولا شك أنّ هذا الحذف أنسب للفاصلة قبلها وبعدها، ولأنّ المقام حسن أيضاً حذف " الياء " إضافة إلى الفاصلة وذلك أنّه قال بعد هذه الآية: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر، 05]، والحجّر العقل لأنّه يحجر صاحبه عن فعل ما

¹ - الحديث عند البخاري، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ط: 01، دار طوق النجاة، (1422هـ)، باب علامة حب الله عزّ وجل، 8/ 39.

² - الرازي (محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط: 01، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1401هـ / 1981م)، 31/ 210.

1- الألوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط: 01، بيروت دار الكتب العلمية، (1415 هـ)، 15/ 375.

² - حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 197.

لا يليق أي: يحبسه ويمنعه عنه فيقيد حركته ولا يدع حبله على غاربه يفعل ما يشاء فيطغى في الأرض كما ذكر بعد هذه الآيات عن عاد وثمود وفرعون، فحذف الياء من الفعل " يسري " إشارة إلى تقييد حركة الليل وجعلها بقدر فلا يطغى على النهار ولا يسبقه، وهذا التقييد مناسب لتقييد ذي الحجر وعدم تركه يفعل ما يشاء¹.

وقد جعل بعضهم هذا الحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له، ومنه قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ

الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد، 09]، وقوله: ﴿وَيَقُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر، 32] وقوله: ﴿لَا يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر 15]¹.

2- الحذف لتناسب القوافي

الشعر موضع الترجم والغناء وترجيع الصوت ولا سيما في أواخر الأبيات². ولذلك كانت عناية العرب بالقافية عناية خاصة وكذلك عناية العلماء بها يقول ابن جني: «ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع وفي السجع كمثل ذلك ... والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم. وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه»³.

¹ - فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 98.

¹ - الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: 01، دار إحياء التراث العربي، (1422هـ / 2002م)، ص: 231.

² - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 240.

³ - ابن جني، الخصائص، 1/ 85.

وهذه المحافظة على القوافي هي من قبيل مراعاة التناسب الصوتي فيها ومراعاة انسجام القوافي فيما بينها. « وقد يتعارض البناء الصرفي مع متطلبات القافية وتناسبها، وعلى الشاعر أن يوائم بين متطلبات البناء الشعري، ومتطلبات البناء الصرفي، وإذا تعدّر عليه ذلك كان يؤثر المحافظة على البناء الشعري وموسيقاه مخالفاً متطلبات البنية الصرفية أحياناً »¹.

ومن أمثلة الحذف لتناسب القوافي حذف حروف المد كحذف المد في جموع التكسير والاكتفاء بالحركة قبله.

- حذف ياء المد والاكتفاء بالكسرة قبلها: ومن ذلك قول عبيد بن الحرّ:

وَبُدِّلْتُ بَعْدَ الرَّغْفَرَانِ وَطِيْبِهِ صَدَا الدَّرْعِ مِنْ مَسْتَحْكِمَاتِ الْمَسَامِيرِ¹

على أنّ حذف الياء مع الإدغام أسهل شيئاً من حذفه ولا إدغام معه²، فقد راعى المناسبة الصوتية وإن لم يتوفر ما يسهل الحذف هنا وهو الإدغام.

وحذفت الياء في " مسامير " لتناسب القوافي، لأنّ المقطع قبل الأخير قصير مفتوح " ص ح "

ولو قال: " المسامير " لتحول إلى مقطع طويل مفتوح " ص ح ح " فتختلف القوافي³.

- حذف واو المد والاكتفاء بالضمّة قبلها: ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ إِذَا غَابَ النُّجْمُ⁴

¹ - ماهر عباس، المرجع نفسه، ص: 240.

¹ - ابن جني، المحتسب، 1/ 95. والبيت من شواهد: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: 130، إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 3/ 531.

² - ابن جني، المحتسب، 1/ 95.

³ - ماهر عباس، نظرية المناسبة، ص: 244.

⁴ - ابن جني، المحتسب، 1/ 199، 299، و 2/ 08. ابن عصفور، ضرائر الشعر، 1/ 130، وإميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 12/ 10.

يريد: النجوم، فحذف الواو وأناب عنها الضمة (قصر الضمة الطويلة) وذلك لتتاسب القوافي¹. ومثله

قول الأخطل:

كَلَمْعَ أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدَبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ²

يريد: الخطوب، فحذف واو المد كذلك لتتاسب القوافي، تناسبا صوتيا، وليس هنا ضرر بالمعاني.

¹ - ماهر عبّاس، نظرية المناسبة، ص: 245.

² - ابن جني، المحتسب، 1/ 299.

المبحث الثالث: الحذف في الجمل (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) ومتمماتها

1- الحذف في الجملة الاسمية

الحذف في الجملة الاسمية يعني حذف المبتدأ وحذف الخبر. أمّا حذف الأسماء، فيقول ابن فارس: « فمن إضمار الأسماء قولهم " أَلَا يَاسْلَمِي " يريدون: أَلَا يَا هَذِهِ اسْلَمِي. وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ [سورة النمل، الآية 25]، بمعنى: أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، فلمّا لم يذكر " هَؤُلَاءِ "، بل أضمرهم، اتصلت " يا " بقوله: " اسجدوا " فصار كأنّه فعل مستقبل، ومثله قول ذي الرّمة: أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالُ مِنْهَلَا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ¹

ونُقل عن " الفراء " أنّه سمع بعض العرب يقولون: " أَلَا يَرْحَمُنَا " يعني: أَلَا يَا رَبَّنَا ارحمنا، ويقولون: " يَا هَلْ أَتَاهَا " على ما كان من حَدَثٍ، ويقولون: لِي يَحْلِفْ وَلَسْتُ بِحَالِفٍ " بمعنى: يَا هَذَا احْلِفْ. وَيُضْمَرُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ " مَنْ " فيقولون: " مَا فِي حَيِّنَا إِلَّا لَهُ إِبِلٌ " أي: مَنْ لَهُ إِبِلٌ، و " كَذَبْتُمْ بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا " أي: مَنْ شَاب. وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾

[سورة الصافات، الآية 164] أي: مَنْ لَهُ، ويضمرون هذا كقول حميد:

أَنْتَ الْهَلَالِي الَّذِي كَانَتْ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيَّ الْمُعْلَفُ

أي: وهذا الأرحبيّ يعني بغيره².

¹ - البيت من شواهد: المبرد، الكامل، 1/ 121. قدامة بن جعفر، نقد الشعر، 1/ 49. ابن الأنباري، الإنصاف،

1/ 83 و 2/ 697، 2/ 587. إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 3/ 270.

² - ابن فارس، الصحابي، ص: 176.

قال أبو علي الفارسي - في بيت حميد - : أراد: وهذا الأرحبي المعلق، فأضمر، وقد يجوز

أن يكون المعنى: أنت الهالكي، وصاحب الأرحبي، فحذف المضاف¹.

- **حذف المبتدأ:** ويعني حذف المسند إليه: ويكون إما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر؛ وإما لذلك مع ضيق المقام¹. ومنه قول الشاعر:

حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع²

وعليه قوله تعالى: ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى ﴾ [سورة البقرة، 18]، وقوله: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةَ

نَارٍ حَامِيَّةٍ ﴾ [القارعة، 10، 11]، وقيام القرينة شرط في الجميع³. قد حذف المبتدأ تارة نحو: هل

لك في كذا (وكذا) أي: هل لك فيه حاجة أو أرب. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا

يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلُغٌ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 35] أي ذلك أو هذا

بلاغ، وهو كثير⁴.

¹ - أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط: 01، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي (1408هـ / 1988 م)، ص: 398.

¹ - القزويني (أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط: 03، بيروت، دار الجيل، (د ت)، 2 / 04.

² - السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي) مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط: 02، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية (1407 هـ / 1987 م)، ص: 176.

³ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 2 / 07.

⁴ - ابن جني، الخصائص، 2 / 364.

وهذا نص للجرجاني يبيّن فيه تلاؤم الحذف ولطائف مع القصد وخفة الكلام، يقول: « فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستفّرّها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف، إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلف أن تردّ ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن ربّ حذف هو قِلادة الجيد، وقاعدة التجويد؛ وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة، وأدلّ دلالة، فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريماً له قد ألحّ عليه:

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاعِلِ
فَدَبَّ دَبِيبَ الْبَغْلِ يَأْلُمُ ظَهْرَهُ وَقَالَ تَعَلَّمْ أَنَّنِي غَيْرُ فَاعِلٍ
تَتَأَبَّحَ حَتَّى قُلْتُ: دَاسِعُ نَفْسِهِ وَأَخْرَجَ أُنْيَاباً لَهُ كَالْمَعَاوِلِ

الأصل: (حتى قلت: هو داسع نفسه) أي حسبته من شدة التناؤب، ومما به من الجهد، يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره، كما يدسع البعير جرّته. ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته، تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، أو تباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخطرك؛ وتراك كأنك تتوقاه توقّي الشيء يكره مكانه، والثقيل يخشى هجومه ... إلا أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحظة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به ¹.

- حذف الخبر: وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: زيد أي: زيد عندي. وكذا قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [سورة محمد، الآية 21] إن شئت كان على: طاعة وقول

¹ - الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص: 147.

معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف¹. والأكثر أن: "طاعة وقول معروف" كلام مستقل محذوف منه أحد الجزأين، إمّا الخبر وتقديره: أمثل، وهو قول مجاهد ومذهب سيبويه والخليل؛ وإمّا المبتدأ وتقديره: الأمر أو أمرنا طاعة، أي الأمر المرضي لله طاعة وقيل: هي حكاية قولهم، أي قالوا طاعة، ويشهد له قراءة أبيّ يقولون: "طاعة وقول معروف"، وقولهم هذا على سبيل الهزء والخديعة¹.

- حذف خبر كان: وقد حُذف خبر كان أيضا في نحو قوله :

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغَةِ إذ هجا تميما ببطن الشام أم متساكر²

ألا ترى أنّ تقديره: أكان سكرانُ ابن المَراغة فلما حذف الفعل الرفع فسرّه بالتاني فقال: كان ابن المَراغة. و"ابن المَراغة" هذا الظاهر خبر "كان" الظاهرة وخبر "كان" المضمرة محذوف معها لأنّ "كان" الثانية دلت على الأولى. وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف³.

وفي حديث المصطفى ﷺ الذي رواه البيهقي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ. قَالُوا: إِنَّا لَنَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ، وَلَكِنْ مَنِ اسْتَحْيَا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظِ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُرِ الْمَوْتَ وَالْبَلَاءَ، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنَ اللَّهِ حَقَّ

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 364.

¹ - أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 10/ 85.

² - البيت للفرزدق عند سيبويه: أَسْكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مُتْسَاكِرُ (، قال: فهذا إنشاء بعضهم. وأكثرهم يُنْصَبُ السَّكْرَانُ وَيَرْفَعُ الْآخِرُ عَلَى قِطْعٍ وَابْتِدَاءً، الكتاب، 1/ 49. وعند المبرد، المقتضب، 4/ 93.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 377.

الحَيَاءِ»¹. وفيه حذف خبر " ليس "، والمعنى: ليس ذاك الحياء المعروف. وفيه كذلك حذف المضاف في قوله: " وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ "، والمعنى: ومن أراد نعيم الآخرة، دلّ عليه: زينة الحياة الدنيا، وذكر زينة الحياة الدنيا لئلا يلتبس المعنى لوقيل: ومن أراد الآخرة ترك الحياة الدنيا. وأبلغ ما في العبارة الجمع بين الحذف والذكر في موضعين متتاليين ومتراپطين الأول بالثاني.

- حذف كان مع اسمها: روى الطبراني عن جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَا أَسْرَّ عَبْدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللَّهُ رِدَاءَهَا، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ "، لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ إِلَّا الْعَرَزَمِيُّ¹. بمعنى: إن كانت السريرة خيرا فهي خير، وإن كانت شرا فهي شر.

وفي موطأ مالك كذلك، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَنْمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا »². أي ولو كان الإتيان حبوا.

- حذف خبر إن: يحذف خبر إن مع النكرة خاصة نحو قول الأعشى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا³

أي: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا، وأصحابنا يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم إن الناس ألب عليكم فمن لكم قالوا:

¹ - البيهقي، الآداب للبيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط: 01، بيروت، لبنان، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية (1408هـ / 1988 م)، ص: 337.

¹ - الطبراني، المعجم الأوسط، 8 / 4.

² - مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط: 01، أبو ظبي، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، (1425 هـ / 2004 م)، 1 / 172،

³ - البيت من شواهد: ابن السراج، الأصول، 1 / 247، ابن جني، الخصائص، 2 / 375، ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 114، 315، البغدادي، خزنة الأدب، 10 / 452.

إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا، أَيْ إِنَّ لَنَا زَيْدًا وَإِنَّ لَنَا عَمْرًا¹.

وفي جميع المحذوفات السابقة نلاحظ تناسب الحذف مع وضوح الدلالة وتوافر الدليل على المحذوف، وتحقيق لمبدأ الإيجاز والاختصار وخفة الكلام.

2- الحذف في الجملة الفعلية وبعض متمماتها

- **حذف الفعل:** لا بد أن نشير أولاً إلى أنّ حذف الفعل على ضربين كما نبّه على ذلك " ابن جني ":
أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه: فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة . وذلك نحو زيدا ضربته لأنك أردت:
ضربت زيدا فلما أضمرت " ضربت " فسرته بقولك: ضربته . وكذلك قولك : أزيذا مررت به وقولهم:
المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجراً أي إن كان الذي قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف
فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تُعتد اعتداد الجملة¹. وحذف كان مع اسمها تناولها في بابها.
والآخر أن يحذف الفعل وحده: وهذا هو غرض هذا الموضع وذلك أن يكون الفاعل مفصلاً عنه
مرفوعاً به. وذلك نحو قولك: أزيد قام. فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل لأنك تريد:
أقام زيد فلما أضمرته فسرته بقولك: قام. وكذلك ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق، 01]،
و ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير، 01]، و ﴿ إِنَّ أَمْرُؤًا هَلَكَ ﴾ [النساء، 176]، و ﴿ لَوْ

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 375، 376.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 381.

أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴿ [الإسراء، 100]، ونحوه، الفعل فيه مضمر وحده أي إذا

انشقت السماء وإذا كورت الشمس وإن هلك امرؤ ولو تملكون¹.

وقد سبق الكلام كذلك على إطلاق النحاة الإضمار على الحذف، يقول سيبويه: « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم آمنوا أن يكون على " الباء "، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحاً، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً¹. أمن اللبس أي لا يصح دخول " الباء " عليه.

بل إن سيبويه تحدث عن الاختزال، وهو مفهوم رياضي نجده عنده وعلى ما يعني رياضياً كذلك. يقول: « باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل وإظهاره ... وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو قولك: خيبة، ودفراً، وجدعاً وعقراً، ويؤساً، وأفة وتفة، وبعداً وسحقاً. ومن ذلك قولك: " تعساً وتباً، وجوعاً وجوساً ". ونحو قول ابن ميادة:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي تجارية بهراً لهم بعدها بهراً

أي تباً. وقال:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب

كأنه قال: جهداً، أي جهدي ذلك ". وإثماً ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك " الله رعياً "، " وخيبك الله خيبة ". فكل هذا

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 382.

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 290.

وأشباهه على هذا ينتصب. وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلاً من احذر. وكذلك هذا كأنه بدل من " سقاك الله ورعاك الله " ، ومن " خيبك الله ". وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نُصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلم به ومما يدل ذلك أيضاً على أنه على الفعل نُصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبني على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه. وأما ذكرهم " لك " بعد سقياً فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء. وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني. وربما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: " بك " بعد قولك: مرحباً، يجريان مجرى واحداً فيما وصفت لك ¹. الملاحظ ربط سيبويه ذلك كله بالسياق " وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه "، وهذا متناسب كذلك مع شرط الحذف وهو وجود الدليل على المحذوف. ويقول أيضاً « هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وذلك قولك: ترباً، وجندلاً، وما أشبه هذا. فإن أدخلت " لك " فقلت: ترباً لك. فإن تفسيراً ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمتك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً، وما أشبه " من الفعل " ، وأختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك " وجندلت " ².

وقال في موضع آخر: « وهذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئاً مريئاً " كأنك قلت: " ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً". وإنما نصبته لأنه ذكر " لك "

¹ - سيبويه، الكتاب، 311، 312، 313.

² - سيبويه، الكتاب، 1 / 314، 315.

خيـرا أصـابه رـجل فـقلت: هـنيئاً مـريئاً، كـأنك قـلت: ثـبت ذـلك لـه هـنيئاً مـريئاً أو هـنأه ذـلك هـنيئاً، فـاخـتـزل الفـعل، لـأنه صـار بـدلاً مـن اللفـظ بقـولك: هـنأك¹. والمـبين لـذلك كلـه السـياق. والدليل عـليه لفظ " لك " .

ومـن حـذف الفـعل ما جـاء في قـوله تـعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن

نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِّتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِّتَكُونُوا شُيُوخًا^ج

وَمِنْكُمْ مَّن يُّتَوَفَّى مِنْ قَبْلٍ^ط وَلِّتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة غافر،

الآية 67]، يـقول الزمـخشري: " لـتـبـلـغـوا أشـدكم " مـتـعلق بـفـعل مـحـذوف تـقديره: ثم يـبـقـيكم لـتـبـلـغـوا، وكـذلك "

لـتـكـونـوا "، وأمّا " لـتـبـلـغـوا أـجـلاً مـسـمًّى " فـمعـناه: ونـفـعل ذـلك لـتـبـلـغـوا أـجـلاً مـسـمًّى، وهـو وـقت المـوت، وقـيل

يـوم القـيـامـة¹.

- **حذف المفعول به:** وقـد حـُذـف المـفـعـول بـه نـحو قـول الله تـعالى: ﴿ وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

[سورة النمل، الآية 23] أي أوتيت منه شيئاً. وعليه قول الله سبحانه: ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾

[النجم، 54] أي غشاها إياه، فحذف المفعولين جميعاً. وقال الحطّيب:

مَنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ رِداءِ شَرِّعَبِي²

¹ - سيبويه، الكتاب، 1/ 316، 317

¹ - الزمخشري، الكشاف، 4/ 177.

² - ابن الشجري (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري)، مختارات شعراء

العرب لابن الشجري، ضبطها وشرحها: محمود حسن زياتي، ط: 01، مصر، مطبعة الاعتماد، (1344 هـ/

1925 م)، 3/ 31.

أي تصون الحديث منها، وله نظائر¹.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة

الصافات، الآية 78، 79]، مفعول " تركنا " محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً في آخر الدهر².

وعلق الأستاذ بوجمعة جمي على الحذف المتضمن في هذا الخطاب بأنه « أعتد في الكشف عنه

دليلان؛ أحدهما الدليل الإعرابي، الذي يوحي به احتياج الفعل " تركنا " إلى المفعول به، والثاني قرينة

لفظية، يدل عليها السياق الذي يستفاد منه أنّ السلام يتضمن معنى الثناء الجميل الذي تم تقديره¹.

جرت عادة النحاة أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً؛ ويقصدون بالاختصار الحذف

لدليل، والاقتصار لغير دليل²، ويوضح النحويون أنّ حذف المفعول لا يتم اعتباراً بل إنّه يحذف

لغرض لفظي أو معنوي³. وما سموه حذفاً لغرض لفظي هو ما جعلناه حذفاً لأجل المناسبة الصوتية،

وأما ما سموه حذفاً لغرض معنوي هو ما جعلناه حذفاً لأجل التناسب الدلالي.

فالقول إذا أنّ حذف المفعول هنا كان له غرض معنوي يبينه السياق ففي حذفه تناسب دلالي،

كما أنّ فيه رعاية للفاصلة وفي ذلك تناسب صوتي، ولا يمكن أن يكون معناه أنّ التناسب الصوتي

جاء على حساب التناسب الدلالي وأغراض الكلام ومقاصده ومعانيه.

ومن أمثلة حذف المفعول به اختصاراً ولدلالة السياق عليه وفيه رعاية للفاصلة، أو فيه قرائن

- كما يسميها النحاة - تدل عليه، فقد اجتمع فيه التناسبان الصوتي والدلالي. وأحصى حمدي بخيت

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 372.

² - أبو حيان، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط: 02 (1983 م)، 101/7.

¹ - بوجمعة جمي، أسلوبيّة الإجاز، ص: 61.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 707.

³ - عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 179، حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 197.

(اثنين وأربعين وثلاثمائة) موضعا فيه حذف في الفاصلة القرآنية، أكثرها في حذف عائد الاسم

الموصول¹. يقول النحاة: « وحذف منصوب الفعل كثير »²، وحذفه يكون تخفيفا³.

ومن تلك الأمثلة: قوله تعالى: ﴿ لَنْ تَأْكُلُوا أَلْبَنَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ^ج وَمَا

تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران، 92]، حذف المفعول، وهو عائد إلى

الاسم الموصول " ما "، تقدير الكلام: مما تحبونه. وقوله: ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج، 16]،

التقدير: يريده، وفي قوله: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات، 95]، أي: ماتتحتونه.

وقوله: ﴿ إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ تَخَشَى ﴾ [طه، 03] أي: يخشاه.

إن في كل تلك الأمثلة التي حُذف فيها المفعول به وهو ضمير عائد إلى الاسم الموصول؛

وكان حذفه تخفيفا لطول الكلام بالصلة¹. والتخفيف ضرب من التناسب الصوتي، وتحقيق للاختصار

والإيجاز.

¹ - حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص: 204.

² - ابن هشام، أوضح المسالك، 1 / 175.

³ - ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 152.

¹ - حمدي بخيت، المرجع نفسه، ص: 205.

ومن أمثلة حذف المفعول وليس عائداً إلى الموصول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ

إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم، 42]، وتقدير مفعول "فلا يستطيعون" ضمير عائداً على

المذكور سابقاً "السجود" أي: لا يستطيعونه.

- **حذف المضاف:** وحذف المضاف كثير واسع وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول

الله سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [سورة البقرة، الآية 189] أي: بر من اتقى. وإن

شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر

أولى بذلك من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور. ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَسَّعِلِ

الْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، الآية 82] أي: أهلها¹. وفي قوله عز وجل: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ

الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة، 93] أي: حب العجل، ونقل الطبري اختلاف أهل التأويل في

تأويل ذلك. فقال بعضهم: وأشربوا في قلوبهم حب العجل. وقال آخرون: معنى ذلك أنهم سقوا الماء

الذي ذري فيه سحالة العجل².

وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ

فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [سورة طه، الآية 96]، أي من تراب أثر حافر فرس

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 364.

² - الطبري، جامع البيان 2/ 357، 358.

الرسول. ومثله مسألة الكتاب: أنت منى فرسخان أي ذو مسافة فرسخين. وكذلك قوله جلّ اسمه:

﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ۚ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية

19]، أي كدوران عين الذي يُغشى عليه من الموت¹. ودلّ على الحذف دليل لفظي قبله فكان الحذف

تحقيقاً للإيجاز والاختصار وخفة الكلام.

- **حذف المضاف إليه:** ومن حذف المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

بَعْدُ ﴾ [سورة الروم، الآية 04]، أي: من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أول. أي: أول ما

تفعل. وإن شئت كان تقديره: أول من غيره، ثم شبه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه لمعاقبة

المضاف إليه إياهما. وعليه قول ذى الرمة:

فلما لبس الليل أو حين نصبت له من خذا آذانها وهو جانح¹

أي: أو حين أقبل².

ومنه قوله تعالى كذلك: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ

الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [سورة يوسف،

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 362، 364.

¹ - البيت من شواهد، ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د ت)، 1/ 214، و إميل

يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 2/ 111.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 367.

26، 27]، أي من قبله، ومن دبره، فلمّا حذف المضاف إليه وهو مراد صار المضاف غاية في نفسه، بعد أن كان المضاف إليه غاية له¹.

ولعله حذف لأنّه لم يرد بيان مايتعلق به هو فحسب، وإنّما أراد الجهة " القبل أو الدبر "، وفي هذا قاعدة عامة تستخلص من هذه الحادثة، وهي: إنّ أي إنسان يُتهم بشيء من ذلك، ويوجد دليل من شق لقميص أو غيره، فإن كان الشق من الخلف فإنّ المتهم برئ، وإن كان الشق من الأمام فإنّه مذنب. ولعلّ هذا الحذف هو الذي حوّل القول إلى قاعدة عامة، وإنّ تحويل القول إلى قاعدة عامة أبلغ في تبرئة سيدنا يوسف عليه السلام لأنّ ذلك يعني أنّ هذا الأمر قانون سار عليه جميع الناس، وكلهم يعتدّون به ويعتمدونه، في خصوماتهم، مما يجعله غير قابل للطعن أو النقاش¹. وقانون المرور مثال على ذلك فالمصدوم من الخلف برئ والمصاب من الأمام مخطئ.

- **حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:** يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر. وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إما " للتخليص والتخصيص " وإمّا " للمدح والثناء ". وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنّك إذا قلت : مررت بطويل لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير

¹ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9 / 174.

¹ - حيدر حسين، الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص: 175.

لائق بالحديث¹. وامتناع الحذف هنا لعدم توفر شروط الحذف من عدم اللبس وضرورة وجود دليل يدل على المحذوف.

وبيزيد ابن جني في التوضيح والتدليل على قلة حذف الموصوف بعدم إمكان حذفه حال كون الصفة جملة اسمية أو فعلية، فيقول: «ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه ولقيت غلاماً وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقات أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن»¹. وإذا كان الموصوف مبتدأً قد يحذف وتقوم الصفة الجملة مقامه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مِّنَّا

الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [سورة الجن، الآية 11] أي: قوم دون ذلك. وأمّا قوله تعالى:

﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية 94]، في من قرأه بالنصب فيحتمل أمرين: أحدهما

أن يكون الفاعل مضمراً أي: لقد تقطع الأمر والعقد أو الود - ونحو ذلك - بينكم. والآخر: أن يكون ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون "بينكم" وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله غير أنه أقرت نصبه الظرف وإن كان مرفوع الموضع لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً. إلا أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسماً محضاً كلزوم

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 368.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 368.

ذلك في الفاعل ألا ترى إلى قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي: سماعك به خير من رؤيته. وقد تفصينا ذلك في غير موضع¹.

- **حذف الصفة**: وتحذف الصفة وتدل الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل². وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتة. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ " والله " هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها " وعليها " أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً ! وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو أو مبخلاً أو نحو ذلك فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل أو رأينا بستاناً وسكت لم " تقد بذلك " شيئاً لأنّ هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت . فإن لم تفعل كلفت علم ما " لم تدلل " عليه وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف ومن ذلك ما يروى في الحديث: " لا

¹- ابن جني، الخصائص 2/ 372.

²- قال سيبويه: « سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهراً طويلاً، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت » ، الكتاب، 1/ 220، وفي 1/ 226، 1/ 132.

صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد¹. أي لا صلاة كاملة أو فاضلة ونحو ذلك. وقد خالف في ذلك من لا يُعدّ خلفه خلافاً². فقد كان لحذف الصفة اعتماد على الأثر الصوتي في أداء العبارة إضافة إلى الحال المصاحبة للمتكلم وهي تدخل ضمن ملابسات الخطاب في جميع سياقاته.

ومن أمثلة التناسب الدلالي ما قد يبدو فيه التناقض بين معنيين متضادين لاستعمال لفظين متضادين في وصف حال معينة كما في " لا يموت ولا يحيى " من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [سورة طه، الآية 74]. إنّ نفيه للتناقض

البادي السطحي بين عدم موت المجرم، وعدم حياته يرجع إلى تقدير صفة لمصدر الفعل " يموت " وتقدير صفة لمصدر الفعل " يحيا " فتصبح البنية التركيبية المكتملة: " فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا مَوْتًا مَرِيحًا، وَلَا يَحْيَا حَيَاةً طَيِّبَةً "، فيفيد حذف الصفة للتهويل والتفخيم الذين يوحى بهما الموت المطلق والحياة المطلقة، وما في هذه البنية التركيبية من اجتماع الضدين¹.

- **حذف الحال:** لا يحسن حذف الحال عند النحاة. وذلك لأنّ الغرض فيها إنّما هو تأكيد الخبر بها وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضدّ الغرض ونقيضه². لأنّ التوكيد معنى مقصود في الكلام وحذف ما يدل عليه لا يتناسب ودلالة الكلام على المعنى المراد، كما أنّ « حذف المؤكد لا يجوز »³.

¹ - الحديث في مصنّف عبد الرزاق، 1/ 497، والسنن الكبرى للبيهقي، 3/ 81، 157، 249.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 374.

¹ - بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز، ص: 66.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 380.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 381.

- **حذف الظرف:** ويحذف الظرف في الكلام، نحو قول الشاعر:

فإن مت فأنعيني بما أنا أهله وشقّي على الجيب يا ابنة معبد¹

أي: إن متّ قبلك، هذا يريد لا محالة، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته لأنّه يعلم أنّه "مئت" لا محالة².

وتلك عبارة معروفة عند العرب ولا يُقصد بها الشرط ودليله السياق الاجتماعي والثقافي، أي بأن يطلب الميّت ذكره بعد موته بما يوصي به أو بما يقوله، ولا أنسب للمعنى من هذه الدلالة. وعليه قول الآخر:

أهيم بدعدي ما حييت فإن أمت أوكل بدعدي من يهيم بها بعدى¹

أي: فإن أمت قبلها، لا بد أن يريد هذا. وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ

فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة، الآية 185] منكم صحيحا بالغا في مصر فليصمه². وتقدير حذف الصفة

على اعتبار أنّ الخطاب موجه لمن يصح ويجب عليه الصيام، وحذف الظرف "في مصر" أي لا بد أن تكون الرؤية في مكان معيّن.

- **حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى:** وفي العطف يُحذف المعطوف تارة والمعطوف عليه

أخرى. روي عن العرب قولهم: راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة والناقة طليحان. ومثله: الذي

¹ - البيت من شواه: ابن جني، الخصائص، 374 / 2، الزوزني (أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزوزني)، شرح المعلقات السبع، ط: 01، دار احياء التراث العربي، (1423 هـ / 2002 م)، ص: 117.

² - ابن جني، الخصائص، 374 / 2.

¹ - البيت من شواه، ابن قتيبة، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت (1418 هـ)، 1 / 143.

² - ابن جني، الخصائص، 375 / 2.

ضربت وزيدا جعفر، تريد الذي ضربته وزيدا فتحذف المفعول من الصلة¹. ويمتنع تقدير حذف المعطوف عليه أي: الناقة وراكب الناقة طليحان، لأنّ الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله². وقاعدة الاتساع هذه تتناسب مع المعنى ودلالة الكلمات والتراكيب عليه لأنّه لا الحذف في صدر الكلام غالبا لما ينجم عنه من التباس في المعنى وغموض الدلالة.

- **حذف المستثنى:** وقد حذف المستثنى نحو قولهم: جاءني زيد ليس إلّا وليس غير، أي: ليس إلّا إياه وليس غيره³. وبَدَل عليه السياق وتقدير حذف المستثنى يتناسب مع معنى الكلام بل لا يحسنه غير هذا الحذف وهذا ضرب من الاختصار.

- **حذف المميز:** ويُحذف المميز إذا عُلِمَ من الحال (حكم ما) كان يعلم منها به. ومثاله: عندي عشرون واشتريت ثلاثين وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنّما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام. فاعرفه¹. وهذا مردّه إلى السياق فيحذف لعلم المخاطب به فإن لم يعلم وجب الذكر، وإن أُريد الإلغاز فذلك غرض المتكلم. فيتناسب الذكر والحذف مع المعنى المقصود من المتكلم.

- **حذف المنادى:** وقد حُذف المنادى فيما أنشده " أبو زيد " من قوله :

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 375.

² - ابن جني، الخصائص، 1/ 290، 291.

³ - ابن جني، الخصائص، 2/ 375.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/ 380.

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا¹

أراد: يا لبنى فلان، ونحو ذلك. فإن قلت: فكيف جاز تعليق حرف الجر قيل: لما خلط بـ " يا " صار كالجزء منها². وهنا إذا قيل " يَا لزيد " بفتح اللام فهو مستغاث فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف فإن قيل يَا لَكَ احتمل الوجهين³.

- **حذف المصدر:** ولا يحذف المصدر أبداً عند النحاة، وذلك لأنَّ الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل وحذف المؤكد لا يجوز. وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد. فأما حذفه إذا لم يرد فسائق لا سؤال فيه. وذلك كقولنا: "انطلق زيد" ألا ترى هذا كلاماً تاماً وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره. وذلك أنك لم تُرد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره¹. وفي جميع المحذوفات السابقة والتي جاز فيها الحذف إنما المبيّن لذلك السياق ووجود دليل على المحذوف، مع الحفاظ على تناسب الحذف مع المعنى وصلاحه فلما فسد المعنى امتنع كما في حذف الحال أو المصدر.

¹ - البيت من شواهد: أبي علي الفارسي، كتاب الشعر، ص: 271، ابن جني، الخصائص، 377 / 2، وابن مالك:

شرح التسهيل، 412 / 3، ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 289،

² - ابن جني، الخصائص، 377 / 2.

³ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 290.

¹ - ابن جني، الخصائص، 381 / 2.

المبحث الرابع: حذف الحروف وحذف الجمل

1- حذف الحروف

يشمل الحذف كل أقسام الكلمة حتى حذف الحروف، يقول ابن فارس: « ويضمرون الحروف فيقول قائلهم: (ألا أي هذا الزاجري أشهد الوعى) بمعنى: أن أشهد، ويقولون: " والله لكان كذا " بمعنى: لقد، ويقول النابغة: (لكفتني ذنب امرئ)، وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾ [طه، الآية 21] فقالوا: إلى سيرتها، و﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الاعراف، الآية 155] أي: من قومه ¹.

وتحذف الحروف اختصاراً وطلباً للخفة مع وضوح الدلالة عليها « بأن يحذف الحرف في اللفظ، ويكون مراداً فيه، وإنما تحذفه من اللفظ اختصاراً واستخفافاً، فهذا يجرى مجرى الثبات ¹. وقد حُذف الحرف في الكلام على ضربين : أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجئ لمعنى؛ والآخر حرف من نفس الكلمة ².

وذكر ابن جني أنّ زيادة الحروف وحذفها ليس بقياس نقلاً عن أبي علي الفارسي وأبي بكر بن السراج أنّ: « حذف الحروف ليس بالقياس. وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من

¹ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص: 177.

¹ - أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، 42/1.

² - ابن جني، الخصائص، 382 / 2.

الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به¹. فقد صحَّ أن حذف الحروف لا يسوّغه القياس لما فيه من الانتهاك والإجحاف².

- **حذف حرف الجر:** يكثر ويترد مع أن وأن نحو: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا^ط قُلْ لَا تَمُنُوا

عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ^ط بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات،

17] أي: بأن اسلموا، ومثله: بل الله يمن عليكم أن هداكم، أي: بأن هداكم، و﴿وَأَنَّ أَلْمَسَجِدَ لِلَّهِ

فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [سورة الجن، 18] أي: ولأن المساجد لله، وجاء في غيرهما نحو:

﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس، 39] أي: قدرنا له، وقوله:

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف، 45] أي: يبيغون لها¹.

وقد يحذف حرف الجر مع بقاء الجر كقولهم: بكم درهم اشتريت، ويقال: في القسم الله

لأفعلن².

ومن حذف باء الجر، نقل ابن جني أن "رؤية" كان إذا قيل له كيف أصبحت، يقول: خير

عافاك الله أي: بخير، يحذف "الباء" لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها، وكذلك قولهم:

¹ - ابن جني الخصائص، 2/ 275.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 281.

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 838.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 839.

الذي ضربت زيد تريد " الهاء " وتحذفها لأنّ في الموضع دليلاً عليها، وعلى نحو من هذا تتوجّ " قراءة حمزة " وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [سورة النساء، 01]، ثم رد على من خطأ القراءة وشنّع على صاحبها بأن ليست هذه القراءة من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العباس إنّني لم أجمل " الأرحام " على العطف على المجرور المضمّر بل اعتقدت أن تكون فيه " باء " ثانية حتى كأنّي قلت " وبالأرحام " ثم حذفت " الباء " لتقدّم ذكرها كما حُذِفَتْ لتقدّم ذكرها في نحو قولك: بَمَنْ تمرّر أمُرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما¹. فقد حذف الفعل والمفعول كذلك، وقد احتج ابن جني على حذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته له في الحكم، وذكر كذلك بيت الفرزدق:

وإنّي من قوم بهم يتّقي العدا ورأب الثأري والجانب المتخوّف¹

أراد: " وبهم رأب الثأري"، فحذف " الباء " في هذا الموضع لتقدّمها في قوله " بهم يتّقي العدا " وإن كانت حالهما مختلفتين، لأنّ " الباء " في قوله " بهم يتّقي العدا " منصوبة الموضع لتعلّقها بالفعل الظاهر الذي هو " يتّقي " كقولك: بالسيف يضرب زيد. و " الباء " في قوله " وبهم رأب الثأري " مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كلّ حال فهي متعلّقة بمحذوف ورافعه الرأب ونظائر هذا كثيرة².

¹ - ابن جني، الخصائص، 287 / 1.

¹ - البيت من شواهد: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 65 / 5.

² - ابن جني، الخصائص، 287 / 1.

وحذف حرف الجر " عن "، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ [المعارج، 10]،

قال أبو علي الفارسي: « من ضمّ فقال: لا يسأل حميم حميمًا، فالمعنى: لا يسأل حميم عن حميمه ليُعرف شأنه من جهته كما قد يُتعرّف خبرُ صديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه، فإذا كان كذلك، فالكلام إذا بنيت الفعل للفاعل: سألتُ زيداً عن حميمه، وإذا بنيت الفعل للمفعول قلت: سئل زيدٌ عن حميمه، وقد يحذف الجار فيصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجروراً قبل حذف الجار فينتصب بأنه مفعول الاسم الذي أسند إليه الفعل المبني للمفعول به فعلى هذا انتصاب قوله: " حميم حميمًا " ¹.

- حذف الياء في النسبة: تحذف يا النسب في العربية فيموضع أشار إليها ابن جني في (باب في ترفع الأحكام): « ومن ذلك أنا قد رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المدّ وذلك نحو فزازين وفزازنة وججاجيح وججاجحه وزناديق وزنادقة. فلمّا نسبوا إلى نحو: حنيفة وبجيلة، تصوّروا ذلك الحديث أيضا فترافعت " التاء والياء " أحكامهما فصارت " حنيفة وبجيلة " إلى أنّهما كأنّهما حنِفَ وبَجَل فجزيا لذلك مجرى شَقِرَ ونَمِر فكما تقول فيهما: شَقِرَى ونَمَرَى كذلك قلت أيضا في حنيفة : حنِفَى وفي بجيلة: بجلَى. يؤكّد ذلك عندك أيضا أنّه إذا لم تكن هناك " تاء " كان القياس إقرار " الياء " كقولهم في: حنيف: حنيفَى وفي سعيد: سعيدَى. فأما ثَقِفَى فشاذّ عندهم ومشبه بحنِفَى. فهذا طريق آخر من

¹ - أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط: 02، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، (1413 هـ / 1993 م)، 6 / 320. وإبراهيم بن سليمان البعيمي، المنصوب على نزع الخافض في القرآن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد: 116، السنة 34، (1422 هـ / 2002 م)، ص: 313.

الحِجَاجِ فِي " بَابِ حَنْفِيٍّ وَبَجَلِيٍّ " مضاف إلى ما يحتجُّ به أصحابنا في حذف تلك " الياء " ¹. وفي هذا الحذف طلب للخفة والاختصار.

- **حذف الهمزة:** ومنها همزة المضارع ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في " نكرم وتكرم ويكرم " لحذفهم إيَّاهَا في " أَكْرَمُ " لِمَا هناك من الاستتقال لاجتماع الهمزتين في نحو " أَكْرَمَ " وإن عَرِيت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين وحذفهم أيضاً " الفاء " من نحو " وعد وورد " في " يعد ويرد " لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع " الواو " بين " ياء " وكسرة². والحذف هنا لانتفاء المناسبة وثقل النطق بهمزتين ولتحقيق التناصب والخفة في النطق حذفت همزة المضارع.

ومن حذف الهمزة همزة اسم الفاعل للفعل الأجوف بعد القلب « وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإنَّ اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنَّه متى أُعْلِيَ الفعل بقلب عينه أَلْفًا، أُعْلِيَ اسم الفاعل منه، بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء جائِيًّ بهمزتين، ولذا لَزِمَ القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائِيًّ بوزن فاعل، ثم يُعْلَى إعلال قاض فيقال " جاءٍ " بوزن " فالٍ " ¹. فالتقلُّ ظاهر لو لم يحصل القلب والحذف.

¹ - ابن جني الخصائص، 2/ 108.

² - ابن جني، الخصائص 1/ 111.

¹ - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، شرحه وفهرسه واعتنى به: عبد الحميد هندراوي، ط: 01، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (1419 هـ / 1998 م)، ص: 22.

- **حذف فاء الجواب:** هو مختص بالضرورة كقوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها ...)، وقد خرج " أبو الحسن " قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ ﴾ [سورة البقرة، 180] على ذلك¹.
 أي: فالوصية للولدين. ومثلها حذف لام جواب لو نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [سورة الواقعة، 70]، وحذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [سورة الشمس، 09]²، أي: لجعلناه، ولقد أفلح.

- **حذف لا النافية وغيرها:** يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا ﴾ [سورة يوسف، 85] وقوله: (فقلت يمين الله أبرح قاعداً ...) ³، أي: لا تفتؤ، ولا أبرح، لأنَّ « " أبرح " هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بُدَّ من أن يكون أراد: لا أبرح »¹، والدال على ذلك السياق ويتناسب هذا التقدير مع المعنى فالآية عن سيدنا يعقوب عليه السلام أنه لا يلبث أن يذكر ابنه يوسف عليه السلام، وفي البيت: لا يمكث قاعد ولا يهدأ ولو قُطع رأسه وقطعت أوصاله.

- **حذف حرف من الكلمة للترخيم:** الترخيم حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث أمّا اختصاصه بالآخر فلأنَّ ما بقي من الاسم يدلُّ على ما يحذف من آخره إذا كان

¹- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 832.

²- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 845.

³- ابن هشام، مغني اللبيب 834، وتتم البيت: فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قُطعوا رأسي لَدَيْكَ وأوصالي سيبيوه، الكتاب، 3/ 405.

¹- ابن جني، الخصائص، 2/ 286.

مشهورا ولا يدلُّ آخره على أوَّله وأما اختصاصه [بالمنادى فلأنَّ النداء قد كثر فيه التَّغْيِيرُ لأنَّه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة]، وأما اختصاصه بالمبنيِّ فلأمرين: أحدهما أنَّه معروف بنفسه لا بالإضافة وذلك بُني كما بني ضمير الخطاب. والثَّاني أنَّه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه وذلك إجحاف والمبنيُّ لا يسقط منه إلَّا حرف لا إعراب فيه¹. وهذا تتاسب دلالي واضح.

وحذف الحروف بابه واسع جدا قد يحتاج بحثا مستقلا بنفسه وإنَّما هذه أمثلة فقط لبيان تتاسب حذفه مع دلالة الكلام على المعنى وأمن اللبس كما نقله ابن هشام عن ابن معط:

فإنَّه يجوز حذف الحَرْفِ إنَّ أمن الإلباس حال الحذف²

ووضوح المعنى كذلك شرط، ويكون بدلالة السياق عليه غالبا.

2- حذف الجملة

قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلَّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته. فأما حذف الجملة فنحو قولهم في القسم: "والله لا فعلت" و"تالله لقد فعلت". وأصله: " أقسم بالله"، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك: " زيدا " إذا أردت : " اضرب زيدا " أو نحوه. ومنه " إياك " إذا حدَّرتَه أي: احفظ نفسك ولا تُضعها، والطريقَ الطريقَ، وهلا خيرا من ذلك. وقد حُذفت الجملة من الخبر نحو: قولك: " القرطاس والله " أي: أصاب القرطاس. و" خير مقدم " أي: قدمت خير مقدم. وكذلك الشرط في نحو قوله: " الناس

¹ - العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ص: 345/1، 346.

² - ابن هشام، مغني اللبيب 835.

مجزيون بأفعالهم إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا "، أي، إن فعل المرء خيرا جُزى خيرا وإن فعل شرا جُزى شرا. ومنه قول التغلبي: (إذا ما الماء خالطها سخينا ...)، أي: فشر بنا سخينا، وعليه قول الله سبحانه: ﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ^١ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [سورة البقرة، 60] أي: فَضْرِبْ فانفجرت، وقوله عز اسمه: ﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فِذْيَةٌ ﴾ [سورة البقرة، الآية 196] أي: فخلق فعليه فدية ... وقول الآخر : (قلنا لها قفى لنا قالت قاف ...) أي: وقفت¹.

وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو: ضربت ويضربان، وقامت هند، و﴿ لَتُبْلَوْنَ فِيْ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [آل عمران، 186] ، " وحبذا زيد " وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر¹. وقد مثلنا لحذف الجمل عند الحديث عن شروط الحذف سابقا فلا موجب لتكريرها.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 361، 362.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 363.

خلاصة

الحذف مظهر من من ظاهر اختصار وإيجاز اللغة العربية، ومع أنه يشمل الأسماء والأفعال والحروف والجمل إلا أنه لا يصح اختصار المختصر أو إيجاز الموجز وفي ذلك مراعاة لتناسب الدلالة في الموجز والمختصر لأنه إذا أختصر مرة أخرى ضاعت الدلالة وضاع الدليل على المعنى. ويتجلى التناسب الصوتي والدلالي للحذف في الكلام في عدة مظاهر كذلك منها التناسب بين الفواصل في القرآن الكريم الذي قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة فينال من اكتمال عناصرها، فيُعمد إلى أحدها بالحذف، ويكون الحذف محققاً للتناسب الصوتي في اتساق وانسجام الفواصل دون الإخلال بالمعنى الذي هو غرض الكلام ومقصده. ومن مظاهره كذلك تناسب القوافي، تناسبا صوتيا، لأنَّ الشاعر الحقيقي يوائم بين متطلبات البناء الشعري، ومتطلبات البناء الصرفي، وإذا تعدَّر عليه ذلك كان يؤثر المحافظة على البناء الشعري وموسيقاه مخالفا متطلبات البنية الصرفية أحيانا ما لم يكن هناك ضرر بالمعاني. كحروف المدّ في جموع التكسير والاكتفاء بالحركة قبله، فالمحافظة على القوافي هي من قبيل مراعاة التناسب الصوتي فيها ومراعاة انسجام القوافي مطلوب لأنَّ القافية سمة الشعر كما هو متفق عليه عند النحاة وأهل اللغة.

وفي جميع المحذوفات سواء تعلّق الأمر بحذف الاسم كحذف المبتدأ أو الخبر، أو حذف الجملة كحذف المبتدأ والخبر معاً أو الفعل ومعه فاعله، أو حذف الحرف كحذف حروف الجر وغيرها؛ لا بد من وجود دليل على الحذف أو مبيّن له ونجمله في السياق عموما بمختلف أنواعه، بداية بالسياق النصي أو اللغوي وهو ما كان يسميه العلماء القدامي " قرينة لفظية " أو بسياق غير لغوي أو خارج النص سواء كان سياقاً ثقافياً أو عرفياً أو مقامياً أو كل ما كان يطلق عليه القدماء " قرينة معنوية ". إضافة إلى اشتراط وضوح الدلالة وتناسبها مع المعنى وارتفاع اللبس.

خاتمة

خاتمة

إنّ اللغة كما هو معلوم ومقرر علميا لها مستوى صوتي تنتظم فيه الأصوات اللغوية وفق خاصية معينة يعنى بدراستها علم الأصوات؛ ولها مستوى إفرادي يحكمه صيغ وأوزان، ولها قواعد الدققة وقد ضبطها في العربية علم الصرف؛ ولها مستوى تركيبى تحكمه أصول عامة، وقواعد فرعية، تتسق جميعا لأداء وظائف الجمل، وهذا مجال علم النحو؛ أمّا مستوى المعاني ففيه المعنى ومختلف الدلالات وهو مبحث علمي المعجم والدلالة.

والقول بالإفادة من مختلف هذه العلوم في دراسة المسائل النحوية، وتبيين ما فيها من مناسبة صوتية أو دلالية، لا يعني توسيع دائرة البحث النحوي حتى يشمل عدة جوانب من مستويات اللغة، مما قد يؤدي إلى تداخل هذه العلوم، وفقدان السيطرة عليها، ولكنّ المقصود هو تلمّس ذلك الانسجام والتناسق فيما بينها باعتبار وحدة مجال دراستها وهو اللغة.

ومن أهم ما توصل إليه البحث اعتماداً على التناسب الصوتي والدلالي في تفسير مسائل نحوية معقدة نذكر هذه النتائج التي هي بمثابة توصيات لحل بعض الإشكالات الإعرابية وتفسير بعض الظواهر اللغوية:

1- إنّ للمناسبة الصوتية والدلالية أثراً على الإعراب والبناء، وإنّ الأخذ بمبدأ المناسبة يحل كثيراً من الإشكالات الإعرابية مثل مراعاة التناسب الصوتي في الفواصل القرآنية والقوافي الشعرية لتغيير حركات الإعراب أو البناء في بعض الحالات، مع مراعاة التناسب الدلالي وتلاؤمه مع معنى الكلام ودلالاته فلا يؤثر ذلك التغيير في المعنى فلا يعميه ولا يفسده، وإنّما يزيده وضوحاً أو تنوعاً.

2- إنّ التقدير في الإعراب أو البناء ليس خاصاً بالحركات فقط بل يمكن أن يكون في الحروف النائية عنها كتقدير " الواو أو الياء " لأجل التناسب الصوتي كما هو الشأن في الفواصل

القرآنية، ولأجل تناسب القوافي في الشعر. وقد نص على ذلك غير واحد من النحويين كابن هشام مثلاً.

3- قد يكون التقدير لاشتغال المحل بالحركة المناسبة في الفاصلة القرآنية أو القافية الشعرية مناسبة صوتية، أو لاشتغال المحل بحركة المجاورة، أو لاشتغال المحل بحركة الفرق. كما لا ينبغي أن يُتصور أن التناسب الصوتي مقصود لذاته فحسب بل لابد من وضوح الدلالة وعدم التباس المعنى سواء كان في الكلام إعراب أو بناء، ومن أمثلته:

- كسر نون جمع المذكر السالم التي أصلها الفتح، وذلك لأجل المناسبة الصوتية في القوافي.

- تحريك بناء فعل الأمر حفاظاً على التناسب الصوتي في قافية الشعر كما في قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِي أَصْبَحَكَ كَأْساً رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا ذَا غِنَى فَاغْنِ وَازْدِدْ

4- من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما استلزم فيه المحافظة على تناسب الفواصل في القرآن الكريم؛ وما اشتغل آخره بحركة القافية، ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر، لاشتغال المحل بحركة القافية. هذا التناسب بين الفواصل والقوافي قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة وقد يتطرق إلى العلامة الإعرابية، أو الرتبة النحوية، أو ينال من اكتمال عناصر الجملة، فيعمد إلى إحداها بالحذف.

- ففي تناسب الفواصل مثلاً قوله عز وجل: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في قراءة "

ابن عامر وعاصم"، " نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ"، جاء لفظ " المؤمنين" بالياء والإعراب يقتضي مجيئه بالواو لأنه في موضع رفع نائب فاعل، وهذا لمناسبة لفظ "المؤمنين". وغاية ما هنالك أنّ الواو أبدلت ياء لمراعاة التناسب الصوتي بين الفواصل، حيث اختتمت سبع فواصل قبلها بالياء والنون، أنّ الواو والنون

تتعاقدان مع الياء والنون، إلا أن الياء والنون أكثر انسجاماً، وأبلغ في الأثر الموسيقي. وتسمى "الياء" في "المؤمنين" حرف مناسبة لا حرف إعراب، فنقول: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المقدرة المبدلة ياءً للمناسبة الصوتية في الفواصل. والظاهر في هذه الآية توجيهها على القول برفع "المؤمنين" وعلامة الرفع واو أبدلت ياءً لأجل مناسبة الفواصل، وذلك بناءً على أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، ثم إن التوجيه على أساس المناسبة معتبر عند النحاة كما في اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والتحريك بالسكون في الفعل لالتقاء الساكنين.

- قد يؤدي الحفاظ على التناسب بين لفظين في الازدواج إلى: حذف العلامة الإعرابية، أو تغيير العلامة الإعرابية. ومثال حذفها قول الرسول ﷺ: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفت النون علامة الرفع في " تدخلوا " و " تؤمنوا " الثانية، وذلك للمناسبة الصوتية بين " تدخلوا " و " تؤمنوا " الأولى، وبين " تؤمنوا " الثانية و " تحابوا "، وليتماثل الفعلان " تؤمنوا " الأول والثاني. ومثال تغيير العلامة الإعرابية في البيت الشعري الشهير للفرزدق الذي يقول فيه:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدعْ من المالِ إلاّ مُسَحّاً أو مُجَلَّفُ

فضم (مجلّف) وحقه النصب عطفاً على (مسحّاً) قبله؛ وذلك للحفاظ على تماثل حركة القافية في القصيدة، إذ القوافي بالضم. والرأى أن تقدّر علامة النصب على آخر الكلمة؛ لأنّ كلمة روي القافية من بين المواضع التي تقدّر فيها حركة الإعراب، وفي هذا ليس تحقيقاً للتناسب الصوتي بل حتى الدلالي فينتج عن ذلك التغيير تنويع في الدلالات والمعاني.

- اشتغال المحل بحركة الفرق: وذلك في المضارع المتصل به نونا التوكيد أو النسوة لأنّ المضارع مع النونين مبني للتركيب، إلاّ إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان، أو الواو نحو: تضربون، أو الياء نحو: هل تضربين، لأنّ الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف

للساكنين في حكم الثابت، فنحو: يضرئُ، وتضرئُ، كـ" يخشون وتخشين" فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدّر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق. المقصود بحركة الفرق. والمقصود الفرق بين نون التوكيد ونون الإعراب لأنه تعرب بثبوت النون وحذفت كراهة لاجتماع النونات.

5- إن مخالفة الأصل في الكلام أو مخالفة القواعد والأصول النحوية له صور كثيرة ومختلفة وقد وقفنا على صور كثيرة ومتنوعة لتلك التغييرات في الكلام وخلصنا فيها إلى أنه:

- قد يكون تغييراً للعلامة الإعرابية كالتحريك بالفتح مثلاً (في الفعل المجزوم) لمناسبة حركة الإتيان والأصل فيه التحريك بالكسر. وهو تخريج أقرب وأولى من تعسف التقدير الذي ذكره بعض النحاة، لأنّ القول بالإتيان يغنينا عن كل ذلك التمثل، وتكون علامة الجزم السكون المحرك لمناسبة الإتيان تناسبا صوتيا، ثم إن هذا لا يغيّر من المعنى شيئاً، فمن جهة الدلالة تبقى دلالة الألفاظ على ما هي عليه سواء كان الكلام على أصله أو مخالفا لأصله بالإتيان في الحركات.

- وقد يكون التغيير في الكلام خلاف للأصل بالزيادة أو النقص أو صرف ما لا ينصرف أو فك الإدغام وكل ذلك لتحقيق التناسب الصوتي وانسجام الكلام لفظاً ومعنى.

وهذا لا يعني أبداً غلبة المناسبة الصوتية على الكلام فقد حسن النحاة الجمع بين تشاكل اللفظين واتفاق المعنى، فلم تكن المناسبة الصوتية مراعاة على حساب المناسبة الدلالية بل لابد من عدم الإخلال بالمعنى وإذا اجتمعت المناسبتان كان الكلام أحسن وأعذب.

6- إن ترتيب عناصر الجملة العربية، سواء كانت اسمية أو فعلية يمكن أن يطرأ عليها تغيير، فيتقدم ما أصله التأخير ويتأخر ما أصله التقديم، ويخطأ من يقول ما حقه فلو كان حق اللفظ التقديم تقدم ولو كان حقه التأخير تأخر فالأحقية تفسرها المناسبة أمّا الأصل فهو المتعارف عليه في

الاستعمال. والضابط للترتيب هي قواعد النحو فلذلك كان التقديم والتأخير تعتوره الأحكام النحوية المختلفة الوجوب والجواز والحسن والمنع.

7- المحافظة على الترتيب في الكلام هو الأصل، وقد يعكس الأمر، أي أن يأتي الكلام على خلاف أصله في الترتيب، ويكون التقديم والتأخير في الكلام جائزاً للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه.

8- يعتبر الترتيب بين عناصر الجملة العربية أو في التراكيب النحوية عموماً مظهراً من مظاهر " المناسبة صوتية كانت أو دلالية "، وكانت مسألة التقديم والتأخير أهم تعقيد لظاهرة التناسب المتأتي عن طريق الترتيب في التراكيب النحوية، وبمتنع التقديم التأخير إذا أدى إلى إخلال بالمعنى أو فساده، سواء كان التقديم توسعاً في الكلام أو ضرورة شعرية.

9- قد يكون التقديم دافعاً للخل وفساد المعنى، لأن التقديم والتأخير على ضربين؛ أحدهما يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص، والآخر يكون التأخير هو الأولى والأبلغ؛ إمّا الفائدة تقتضي ذلك، وإمّا خوفاً من فساد المعنى واختلاله. وأحياناً يكون التقديم والتأخير مزيلاً للبس كما في " باب ظن وأخواتها " لأنهم يفصلون بين أن يُلبس الأول بالثاني أو لا، فإن ألبس فإنهم يُعدّون فعل التعجب إلى كل منهما باللام، ويكون التقديم والتأخير مبيّناً للبس، فما تقدم هو الأول، وما تأخر هو الثاني، كحالهما إذا قلت ظنّ زيد أخاك أباك

10- قد يكون التقديم والتأخير ضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر، فقد يضطر إلى أن يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه. وقد يؤثر

التغيير في النظام النحوي لصالح الانسجام الشعري، لأنّه إذا غير على حساب القافية فقد شعره، وهذا ما قد يضطره إلى تغيير في تركيب الجمل.

11- الحذف مظهر من من ظاهر اختصار وإيجاز اللغة العربية، ومع أنّه يشمل الأسماء والأفعال والحروف والجمل إلّا أنّه لا يصح اختصار المختصر أو إيجاز الموجز وفي ذلك مراعاة لتناسب الدلالة في الموجز والمختصر لأنّه إذا أُختصر مرة أخرى ضاعت الدلالة وضاع الدليل على المعنى.

12- يتجلى التناسب الصوتي والدلالي للحذف في الكلام في عدة مظاهر كذلك منها التناسب بين الفواصل في القرآن الكريم الذي قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة فينال من اكتمال عناصرها، فيُعمد إلى أحدها بالحذف، ويكون الحذف محققاً للتناسب الصوتي في اتساق وانسجام الفواصل دون الإخلال بالمعنى الذي هو غرض الكلام ومقصده.

13- من مظاهره كذلك تناسب القوافي، تناسبا صوتيا، لأنّ الشاعر الحقيقي يوائم بين متطلبات البناء الشعري، ومتطلبات البناء الصرفي، وإذا تعدّر عليه ذلك كان يؤثر المحافظة على البناء الشعري وموسيقاه مخالفا متطلبات البنية الصرفية أحيانا ما لم يكن هناك ضرر بالمعاني. كحروف المدّ في جموع التكسير والاكتفاء بالحركة قبله، فالمحافظة على القوافي هي من قبيل مراعاة التناسب الصوتي فيها ومراعاة انسجام القوافي مطلوب لأنّ القافية سمة الشعر كما هو متفق عليه عند النحاة وأهل اللغة.

14- في جميع المحذوفات سواء تعلّق الأمر بحذف الاسم كحذف المبتدأ أو الخبر، أو حذف الجملة كحذف المبتدأ والخبر معاً أو الفعل ومعه فاعله، أو حذف الحرف كحذف حروف الجر وغيرها؛ لا بد من وجود دليل على الحذف أو مبيّن له ونجمه في السياق عموما بمختلف أنواعه،

بداية بالسياق النصي أو اللغوي وهو ما كان يسميه العلماء القدامي " قرينة لفظية " أو بـسياق غير لغوي أو خارج النص سواء كان سياقاً ثقافياً أو عرفياً أو مقامياً أو كل ما كان يطلق عليه القدماء " قرينة معنوية ". إضافة إلى اشتراط وضوح الدلالة وتناسبها مع المعنى وارتفاع اللبس.

إنّ ما بسطناه في هذا البحث فيه كفاية لمن أراد تتبع مسألة المناسبة الصوتية والدلالية، واعتبار التفسير الصوتي والدلالي أساساً هاما لفهم الكلام، على أنّ النحويين واللغويين الأولين كانوا على وعي كبير بتضافر مستويات اللغة لتشكيل الظاهرة اللغوية، فكانوا يستحضرون ذلك التناسب في تفسيراتهم وتعليقاتهم وإنّ لم يصرحوا بذلك في كثير من الأحيان، والتفسير الصوتي والدلالي يغنينا عن كثير من التقديرات المتعسّفة والتأويلات البعيدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (اعتماد مصحف المدينة المنورة - إلكتروني - في الكتابة).

المصادر

1. الألوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط: 01، بيروت دار الكتب العلمية، (1415 هـ).

2. ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري)، أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط: 02 ، بيروت ، دار الكتب العلمية (2010).

3. _____، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (1377هـ / 1957م).

4. _____، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: 01، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية (1424هـ / 2003م).

5. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط: 01، بيروت، مؤسسة الرسالة (1412 هـ / 1992).

6. ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ضياء الدين المعروف بابن الأثير الكاتب) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، (1375هـ).
7. _____، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، (د ط)، الفجالة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت).
8. الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: 01 بيروت، دار إحياء التراث العربي، (2001م).
9. الأزهري الشيخ خالد (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط: 01 ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية (1421هـ / 2000م).
10. الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: 01 ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ، (1419هـ / 1998م).
11. ابن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق: د. حنفي محمد شرف، ط: 02 دار نهضة مصر، (د ت).
12. الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع)، الأصمعيات " اختيار الأصمعي "، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون،، ط: 07، مصر، دار المعارف، (1993م).

13. البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي)، الأدب المفرد، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 03، بيروت، دار البشائر الإسلامية، (1409هـ / 1989م).
14. ———، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ط: 01، دار طوق النجاة، (1422هـ).
15. البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: 04، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1418هـ / 1997م).
16. البغوي (الحسين بن مسعود البغوي)، شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، ط: 02، دمشق - بيروت، المكتب الإسلامي (1403هـ / 1983م).
17. البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني) الآداب للبيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط: 01 ، بيروت، لبنان، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية (1408هـ / 1988 م).
18. ———، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ط: 01، حيدر آباد، الهند، مجلس دائرة المعارف النظامية، (1344هـ).
19. الترمذي (محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي)، سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (د ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د ت).

20. ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي)، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: 01، المدينة المنورة، الناشر: جامعة محمد بن سعود، (1403 هـ).
21. الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: 01، دار إحياء التراث العربي، (1422 هـ / 2002 م).
22. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي)، البيان والتبيين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، (1423 هـ).
23. _____، كتاب الحيوان، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل (1412 هـ / 1992 م).
24. الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، (2000).
25. ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (د ط)، (د ت)، المطبعة التجارية الكبرى.
26. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (د ط)، المكتبة العلمية (د ت).
27. _____، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، ط: 02، دمشق، دار القلم، (1413 هـ / 1993 م).
28. _____، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، ط: 02، بيروت، علم الكتب، (1405 هـ / 1985).

29. _____، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (1420هـ / 1999م).
30. الجوجري (شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط: 01، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (1423هـ / 2004م).
31. الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد الغفور عطار، ط: 04، بيروت، دار العلم للملايين، (1407 هـ / 1987م).
32. ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، (1409 هـ / 1989 م).
33. الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي)، ط: 01، مكة المكرمة ، مكتبة الأسد، (1431هـ / 2010م).
34. ابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي)، صحيح ابن حبان، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د ط) مؤسسة الرسالة، (د ت).
35. أبو حيان (محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: 01 (د ت).

36. _____، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،

والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي

الجميل، قرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية

(1413هـ / 1993م)، الجزءان: 1، 4، تحقيق: صدقي محمد جميل،، بيروت، دار الفكر

(1420 هـ).

37. ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة : أبو عبيد الله

السعيد المندوه، ط: 02، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، المكتبة التجارية مكة المكرمة،

(1417هـ/1996م).

38. الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري)، الجمل في

النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط: 05 (1416هـ / 1995م).

39. الرازي (محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري)،

التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط: 01، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1401هـ/

1981م).

40. الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد)، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق:

يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر، (2006م).

41. الرّضي (محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين)، شرح الرضي على الكافية

" طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة "، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط: 02

بنغازي، منشورات جامعة قان يونس، (1996م). الأجزاء: 2، 3، 4. والجزء 1 طبعة دار

الكتب العلمية، بيروت (1405هـ / 1985م).

42. ———، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، محمد الزفزاف (المدرس في كلية اللغة العربية)، محمد محيى الدين عبد الحميد (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1395 هـ / 1975 م).
43. الرمانى (أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرمانى)، منازل الحروف والحدود (رسالتان في اللغة)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (د ط)، عمان دار الفكر، (د ت).
44. ———، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط: 02، مصر، دار المعارف (1387 هـ / 1968).
45. الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت مطبعة حكومة الكويت، (1385 هـ / 1965 م). الجزء الثلاثون، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ود. خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي (سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت)، (1419 هـ / 1998 م).
46. الزجاج (إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط: 01، بيروت، عالم الكتب، (1408 هـ / 1988 م)، وطبعة مكتبة دار الحديث، القاهرة، ط: 01 (1414 هـ / 1994) للمحقق نفسه.
47. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (د ط)، (د ت).

48. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 01، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (1376 هـ / 1957 م).
49. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1419 هـ / 1998 م).
50. _____، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف، ط: 03 ، بيروت، دار الكتاب العربي (1407 هـ)، الكتاب مذيّل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشف) لابن المنير الإسكندري، وتخرّيج أحاديث الكشف للإمام الزيلعي.
51. _____، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ، ط: 01، بيروت، مكتبة الهلال، (1993).
52. السخاوي (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي علم الدين السخاوي)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكّر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، ط: 02، الناشر: دار صادر، (1415 هـ / 1995 م).
53. ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د ط)، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (د ت).
54. السراج محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب " النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل " مراجعة: خير الدين شمسي باشا، ط: 01، دمشق، دار الفكر، (1403 هـ / 1983 م).

55. السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي)
مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط: 02، بيروت، لبنان، دار
الكتب العلمية (1407 هـ / 1987 م).
56. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي)، نتائج الفكر في النُّحو،
ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية، (1412 هـ / 1992 م).
57. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد
هارون، ط: 01، القاهرة، (مكتبة الخانجي 1408 هـ / 1988 م).
58. السيد الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)، التعريفات، اعتنى به:
مصطفى أبو يعقوب، ط: 01، الدار البيضاء، المغرب، مؤسسة الحسني (1427 هـ / 2006 م).
59. السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان)، شرح أبيات سيبويه،
تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مصر مكتبة
الكلية الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1394 هـ / 1974 م).
60. ———، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط: 01،
بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (2008 م).
61. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي)، الإِتقان في علوم القرآن،
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1394 هـ / 1974 م).
62. ———، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد القادر الفاضلي، ط: 01، لبنان، المكتبة
العصرية، (1420 هـ / 1999 م).

63. ———، تفسير الجلالين " بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني " (جلال الدين محمد بن أحمد المَحَلّي، وجلال الدين السيوطي)، مذيلا بكتاب لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، ط: 01، القاهرة ، مطابع دار البين الحديثة، مكتبة الصفا، (1422هـ / 2002م).
64. ———، المزهر في علوم اللغة، حققه وفهرسه: محمد عبد الرحيم، ط: 01، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1425 - 1426هـ / 2005م).
65. ———، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلّق على حواشيه وفهرسه، أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط: 01، (1988).
66. ———، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، (د ط)، مصر، المكتبة التوفيقية (د ت).
67. ابن الشجري (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري)، مختارات شعراء العرب لابن الشجري، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، ط: 01، مصر، مطبعة الاعتماد، (1344 هـ / 1925 م).
68. ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ)، اللّمة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: 01، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (1424هـ / 2004م).
69. الصبّان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط: 01 ، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت (1417هـ / 1997م).

70. الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني)، المعجم الأوسط تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د ت).

71. ———، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: 02 ، القاهرة ، مكتبة ابن تيمية (د ت).

72. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: 01 ، القاهرة ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان (1422هـ / 2001م).

73. طَرَفَة بن العَبْد (طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي)، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط: 03 دار الكتب العلمية، (1423 هـ / 2002 م).

74. عبد الرزاق (أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: 02، بيروت، لبنان، الناشر: المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي (1403 هـ).

75. العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري) الصنائع: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، (1434هـ / 2013م).

76. ———، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط: 05، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة (1403هـ / 1983).

77. ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور) ضرائر الشُّعْر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط: 01 دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (1980 م).

78. العلائي (صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي)، الفصول المفيدة في الواو المزينة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: 01، عمان، دار البشير (1410هـ/ 1990م).

79. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ش، رح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة جديدة ومنقحة، صيدا، بيروت المكتبة العصرية (1427هـ/ 2006م)، راجع هذه الطبعة: د. أسعد النادري.

80. _____، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، (1400هـ/ 1980 م).

81. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين)، التبيان في إعراب القرآن، المكتبة التوفيقية، (1980م).

82. _____، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط: 01، الناشر: دار الغرب الإسلامي، (1406هـ/ 1986م).

83. _____، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط: 01، دمشق، دار الفكر (1416هـ/ 1995م).

84. العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى "، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: 01، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (1431 هـ / 2010 م).
85. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي)، الإتياع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، (د ط)، مكتبة الخانجي، (د ت).
86. _____، الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب فى كلامها، ط: 01، الناشر: محمد على بيضون، (1418هـ/1997م).
87. _____، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399 هـ / 1979 م).
88. الفارسي أبو علي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة للإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط: 01، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي (1408 هـ / 1988 م).
89. _____ الحجة للقراء السبعة تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط: 02، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، (1413 هـ / 1993 م).
90. الفراء (أبو يحيى زكريا الفراء)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط: 02، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1980).

91. الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط:02 ، مؤسسة الرسالة، (1407هـ/1987م).
92. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د ت).
93. _____، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التراث.
94. _____، الشعر والشعراء، القاهرة، دار الحديث، (1423 هـ).
95. _____، عيون الأخبار، بيروت، دار الكتب العلمية، (1418 هـ).
96. قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، نقد الشعر، ط: 01، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، (1302 هـ).
97. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق: ج 14/ محمد رضوان عرقسوسي وماهر حبوش ، ط: 01، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1427هـ/2006م).
98. القزويني (أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط: 03، بيروت، دار الجيل، (د ت).
99. الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، الحنفي)، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة (د ت).

100. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الموطأ ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط: 01 ، أبو ظبي، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية (1425 هـ / 2004 م).

101. ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين، ابن مالك الطائي الجباني)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: 01، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (د ت).

102. ———، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط: 01 هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (1410هـ/ 1990م).

103. المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 03، القاهرة، دار الفكر العربي (1417 هـ / 1997 م).

104. ———، المقتضب تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1999م). وكذلك، بتحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (د ط)، بيروت، عالم الكتب، (د ت).

105. المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط: 01، دار الفكر العربي (1428هـ/ 2008م).

106. ———، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: 01 ، بيروت، دار الكتب العلمية (1413هـ/ 1992م).

107. المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط: 01، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (1424 هـ / 2003 م).
108. مسلم (أبو الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري)، صحيح مسلم " طبعة منقّحة ومشكولة شكلا تاما ومخرّجة الأحاديث على صحيح البخاري ومركمة على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث"، ط: 01، القاهرة، عالم المعارف للنشر والتوزيع، شركة القدس للنشر والتوزيع، (1435 / 2014 م).
109. ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي)، الرد على النّحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم، ط: 01، دار الاعتصام، (1399 هـ / 1979 م).
110. ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي) لسان العرب، ط: 03، بيروت، دار صادر (1414 هـ).
111. النّحاس (أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: 01، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (1421 هـ).
112. النسائي (أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن)، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط: 01 ، بيروت، دار الكتب العلمية، (1411 هـ / 1991 م).

113. ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت).
114. ———، شرح شذور الذهب، ومعه: رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف: بركات يوسف هبود، ضبط وتشكيل يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: 02، بيروت، دار الفكر، (1419هـ/1998م).
115. ———، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط: 06، دمشق، دار الفكر، (1985 م).
116. ابن هشام (أبو محمد عبد الملك)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، ط: 02، القاهرة، مطبعة الحلبي، (1375هـ/1955 م).
117. ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: 01 ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ، (1422هـ/2001 م).

المراجع

118. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ، ط: 04، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، (1990 م)، و طبعتي: (1997 م)، (2010 م).
119. ———، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط: 07 ، القاهرة، (1985).
120. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ط: 04، عالم الكتب، (1427هـ/2006 م).

121. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ط: 02 ، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، (1408هـ / 1988م).
122. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية ، ط: 01، دار الكتب العلمية ، (1417هـ / 1996م).
123. بابتي (عزيزة فوال بابتي)، المعجم المفصل في النحو العربي، ط: 02، بيروت، دار الكتب العلمية (1425هـ / 2004م).
124. البستاني بطرس، محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان (1987م).
125. بغدادي بلقاسم، المعجزة القرآنية، بن عكنون، الجزائر، ديوان الطبوعات الجامعية.
126. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م).
127. الجندي علي، صور البديع (فن الأسجاع)، ط: 02، القاهرة، دار الفكر العربي، (1971م).
128. الحبّاس محمد، النحو العربي والعلوم الاسلامية دراسة في المنهج، ط: 01 إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، (1430هـ / 2009م). الحسناوي محمد، الفاصلة في القرآن، (د ط)، دار الأصيل بسورية، (د ت).
129. حبّاص محمد، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة، (1992م).
130. حمدي بخيت عمران، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ط: 01 الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، (1428هـ / 2007م).
131. الحملوي أحمد بن محمد بن أحمد ، شذا العرف في فن الصرف، شررحه وفهرسه واعتنى به: عبد الحميد هنداوي، ط: 01، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (1419هـ / 1998م).

132. حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (1403هـ / 1982م).
133. حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين " دراسة تطبيقية "، ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية، (1434هـ / 2013م).
134. الخالدي كريم حسين صالح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط: 01 ، عمّان، دار صفاء للنشر والتوزيع (1427هـ / 2006م).
135. الداية فايز، علم الدلالة العربي "النظرية والتطبيق"، ط: 05، دمشق، دار الفكر، (1427هـ / 2006م).
136. درّاز محمد عبد الله، النبأ العظيم، مصر، مطبعة السعادة، (1379هـ / 1960).
137. الدرويش محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ط: 07 ، دمشق، بيروت، اليمامة للنشر والتوزيع، ودار ابن كثير للنشر والتوزيع، (1420هـ / 1999م).
138. الرافعي (مصطفى صادق)، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط: 07، القاهرة، مطبعة الاستقامة، (1381هـ / 1961م).
139. رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2001م).
140. الرديني محمد علي عبد الكريم، فصول في علم اللغة العام، ط: 01 ، بيروت، عالم الكتب، (1423هـ / 2002).
141. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة ، ط: 03، القاهرة ، مكتبة الخانجي، (1415هـ / 1995م).

142. الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت).
143. الزوزني (أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوزَنِي)، شرح المعلقات السبع، ط: 01، دار احياء التراث العربي، (1423هـ / 2002 م).
144. السعران محمود، علم اللغة رأي ومنهج، القاهرة، (1962م).
145. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة، ط: 10، بيروت، دار العلم للملايين (يوليو 1983م).
146. ابن عاشور (محمد الطاهر بن عاشور)، تفسير التحرير والتنوير، تونس ، الدار التونسية للنشر (1984م).
147. عباس حسن، النحو الوافي، ط: 15، دار المعارف، (د ت).
148. عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، مطبعة الجلاوي، (1406هـ / 1986م).
149. عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ط: 01 در صفاء للنشر والتوزيع، (1998م).
150. عكاشة محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ط: 01، مصر، دار النشر للجامعات (1426هـ / 2005 م).
151. ———، التطور الصوتي في الألفاظ " أسبابه وظواهره " ، ط: 01 ، القاهرة، دار النشر للجامعات، (430هـ / 2009 م).
152. علوش جميل، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 01 ، بيروت، (1417هـ / 1997م).

153. علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، (د ط)، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت).
154. علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي، ط: 01 ، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (1428هـ / 2007م).
155. عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط: 01، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية (1417هـ / 1996م).
156. الغلاييني (الشيخ مصطفى الغلاييني)، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد عبد القادر العقباوي، ط: 01، القاهرة، شركة القدس للتجارة، (2007م).
157. فائق مصطفى عبد الرضى علي، في النقد الأدبي الحديث، ط: 01، جامعة الموصل، (1989م).
158. الفيومي (أحمد بن محمد بن علي الفيومي)، المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط: 02، مصر، دار المعارف، (1407هـ / 1987م).
159. قابة عبد الحليم، القراءات القرآنية، تاريخها، نشأتها، حجيتها وأحكامها، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط: 01 (1999م).
160. قباوة صلاح الدين محمد ، وأحمد طه حسنين سلطان، دراسات في علم الأصوات اللغوية، ط: 02، القاهرة، جامعة الأزهر، (1430هـ / 2009م).
161. القرطاجني حازم (أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن الأوسي)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، (1964).
162. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب، (1419هـ / 1998م).

163. ———، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، (2000م).
164. لوثن نور الهدى، علم الدلالة " دراسة وتطبيق "، الأزرارطة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (2006).
165. ماهر عباس جلال، نظرية المناسبة الصوتية ، ط : 02 ، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، (1430هـ/2009م).
166. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط: 04، مكتبة الشروق الدولية (1425هـ/2004م).
167. محمد بكر إسماعيل ، قواعد النحو بأسلوب العصر ط: 01 دار الإمام مالك للكتاب ، (1424هـ/2004م).
168. محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي ، دراسة عربية مؤصلة نظريا و تطبيقيا، ط: 01، مكتبة الآداب القاهرة.
169. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط: 01، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، (1984م).
170. ———، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي)، ط: 01، القاهرة، دار الشروق، (2000م).
171. المبارك محمد ، فقه اللغة وخصائص العربية، ، بيروت، دار الفكر (1981م).
172. محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب، (1973م).
173. محمد محيي الدين عبد الحميد، الثحفة السننية بشرح المقدمة الآجرومية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 02، قطر (2007 م).

174. صبيحي محيي الدين، شرح ديوان أبي تمام، ط: 01، بيروت، دار صادر، (1997م).
175. المسدي عبد السلام ، ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، ، ليبيا - تونس الدار العربية للكتاب، (1985).
176. المشهداني، خالد أحمد المشهداني، دراسات لغوية ونحوية ، ط: 01 ، دمشق ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (1431هـ/2010م).
177. مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن" دراسة لغوية أسلوبية للعلاقات بين اللفظ والسياق اللغوي"، ط: 01 الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (2007م).
178. النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة (1428هـ/2007م).
179. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ط: 02 ، إريد-الأردن، عالم الكتب الحديث، (1432هـ/ 2011م).
180. الهيشري الشاذلي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، سلسلة اللسانيات، تونس، جامعة منوبة، (2003).

مراجع مترجمة

181. أولمان ستيفن (stephen ullman)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، (1987م).
182. موان جورج، تاريخ علم اللغة، ترجمة: بدر الدين القاسم، دمشق وزارة التعليم العالي، (1972م).

الأطاريح والرسائل

183. السعدي شكري ، الحدث في اللغة العربية " بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية " رسالة لنيل شهادة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تونس، جامعة منوبة، (2006).
184. بن لعلام مخلوف، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر (2003 م).

المجلات والدوريات

185. البعيمي إبراهيم بن سليمان، المنصوب على نزع الخافض في القرآن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد: 116، السنة 34، (1422هـ/2002م).
186. الحندود إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، طبعة السنة الثالثة والثلاثون (33)، العدد الحادي عشر بعد المائة (111)، (1421هـ/2001م).
187. جمعي بوجمعة (أكادير- المغرب)، أسلوبية الإيجاز في الخطاب القرآني، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع والأربعون (ذو القعدة 1424هـ - ديسمبر " كانون الأول " 2003م).
188. الحاج صالح (عبد الرحمان)، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المبرز، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثاني (1993).
189. _____، مدخل إلى اللسانيات، مجلة اللسانيات، ع: 05.

190. سعدودي الشاذلي ، الإضممار في التراث اللغوي العربي " قراءة في المصطلح واستعمالاته " ،

مجلة اللغة العربية وآدابها، تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب واللغات- جامعة

البليدة 2، العدد: 09 (ربيع الأول 1436هـ/ جانفي 2015م).

191. عبد الرحمن أيوب، التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع: 10 م

3، (1983م).

192. مجاهد عبد الكريم ، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة الفكر العربي،

بيروت، ع: 26 س (4 مارس 1988م).

193. نصر حامد أبو زيد، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني " قراءة في ضوء الأسلوبية " ،

فصول (مجلة النقد الأدبي) عدد الأسلوبية، م 5، ع: 01 سنة (1984م).

Abstract

Conducting a research on the phonetic appropriateness aims at finding out the relationship between the various linguistic levels (phonetic, lexical, syntactic and semantic) through the observation of grammatical issues in the Arabic language which may sometimes seem either ambiguous, or contradictory. The research is also an attempt to discover the main bases and concepts used by grammarians in order to interpret the most important linguistic phenomena and the grammatical justifications of different discourse structures. In fact they hypothesised taking into consideration the phonetic and semantic appropriateness in interpreting many grammatical issues which has been considered as problematic by researchers since due to the fact that sound is the first nucleus and that meaning is among the most important language concerns.

This has led me to think about the following problematic: Can we consider that all those different bases, fundamentals and justifications start from considering phonetic and semantic appropriateness in discourse? Is it possible to rely on this appropriateness in interpreting Arabic grammatical issues? I have followed a descriptive analytical methodology. However I have sometimes relied on justification using the contextual theory. I have also compared and tried to find the relationship between ancient and modern points of view in explaining a linguistic phenomena.

Taking into consideration phonetic appropriateness solves many grammatical analysis problems related to the change of the final grammatical symbols (al harakat) or a structural change in some other situations. This is the case of phonetic appropriateness in the Koranic rhymes, the differences in recitations, and the poetic rhymes. Besides, semantic appropriateness with the meaning of discourse is observed so as the change does not affect or alter the meaning. In fact this change should provide meaning with clarity and variety. The same thing happens in the case of discourse deviations at the level of grammatical analogy, fronting, or ellipsis.

Talking about phonetic and semantic appropriateness in the study of grammatical issues does not mean enlarging the field of grammatical research so as it includes various aspects of the linguistic levels. This would lead to overlapping between different fields and losing any control over them. The real aim is detecting the coherence and cohesion existing between them since they are all of them related to the same field of research which language.